أشهر القضايا العربية



كامل الحكي

أشهر القضايا المصرية

قضية أحمد عرابى باشا — قضية الرقيق الأسود — قضية ثورة رواق الشوام بالأزهر — قضية سرقة التلغرافات قضـــية دنشواى — قضية مقتل بطرس غالى باشا

محمود كامل
المحامى
بالنقض والابرام

مطبعة الاعتماد بمصر

مقدمة

للمؤرخ الكبير والباحث الثقة الأستاذ عزيز خانكي بك
المحـامى بالنقض والإبرام

للتاريخ عظات وعِبر . لعل أبلغها وأعمقها أثراً فى حياة الأمم والأفراد عظات تاريخ القضايا السياسية .

يذكرنى تاريخ القضايا السياسية الشهيرة الذى وضعه زميلى وصديقى الأستاذ محمود كامل بتاريخ القضايا السياسية الشهيرة الذى وضعه الأستاذ هنرى روبير Henri Robert نقيب المحامين فى باريس . وقد تناول فيه محاكمة طائفة من رجالات فرنسا ومن شهيرات نسائها وكان لمحاكمتهم أثر كبير فى حياة فرنسا والفرنساويين .

فرق كبير بين تاريخ الأمم وتاريخ القضايا . مؤرخو الأمم يروون الوقائع والحوادث بعد أن تكون وقعت أو حدثت من مئات أو آلاف السنين . وقد ينظرون إليها بغير منظار الحقيقة والواقع متأثرين بعوامل شتى مثل عوامل الدين أو المذهب أو الحزبية فيأتى التـــاريخ مشوها أو أبتر . أما تاريخ القضايا السياسية فيبنى عادة على وثائق رسمية مثل محاضر التحقيقات ومحاضر الجلسات ومرافعات رجال النيابة ومرافعات رجال المحاماة كما يبنى على الأحكام التى صدرت فيها وكلها وثائق رسمية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . لهذا عند ما كتب مسيو تيير Thiers رئيس مجلس وزراء فرنسا تاريخ فرنسا كتب فى مقدمة كتابه كلمة جمعت بين الإيجاز والاعجاز وجرت مجرى الأمثال والأقوال المأثورة وهى :

« Il est intolérable que l'histoire mente dans le fond, dans la forme ou dans la couleur. Elle ne peut pas dire : je suis la fiction, elle doit dire : Je suis la vérité ».

والأستاذ محمود كامل تناول الكلام على ست قضايا شهيرة حدثت فى مصر وكان لها دوى عظيم فى جميع البلاد الواقعة بين البحرين الأبيض والأحمر . والنيلين الأبيض والأزرق . والفراتين دجلة والفرات . ومن الهرم إلى الحرم . ومن المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى .

وقد شاءت المصادفات أن أشهد بنفسى التحقيقات وأحضر الجلسات وأسمع المرافعات فى بعض هذه القضايا . كما شاء القدر المقدور أن أعاصر بعض المحامين الذين تولوا الدفاع فى هذه القضايا . من أجل هذا — ومن أجل هذا فقط — طلب إلىّ حضرة زميلى وصديقى الأستاذ محمود كامل أن أصدر مجموعته بمقدمة أروى فيها ذكرياتى الغابرة العابرة أستمد كلماتها من فيض خاطرى وأذكر فيها ما أعرفه شخصياً — لا عن حوادث هذه القضايا ووقائعها والتحقيقات والمرافعات التى جرت والأحكام التى صدرت فيها — بل عن شخصية كل محام اضطلع بالدفاع فى هذه القضايا سواء كان ضلعه فيها مع المتهمين أو عليهم .

ابراهيم الهلباوى بك :

كانوا أربعة نشأوا فى زمن الجاهلية جاهلية المحاماة . ثم آمنوا بالقانون وبالمحاماة وبالقضاء . وجهدوا وجاهدوا وتجاهدوا إلى أن تحرك لهم الحظ فتبوؤا مكانة قل أن يتبوأ غيرهم مثلها . فكان مثلهم كمثل الخلفاء الراشدين الأربعة إذ كانوا فى زمن الجاهلية ما كانوا ثم كانوا بعد ما آمنوا بالإسلام وبالقرآن ما كانوا . أليس الجهاد والمحاماة سواء ؟ . الجهاد هو القتال محاماةً عن دين الحق . والمحاماة كفاح عن فضيلة الحق .

كان الهلباوى بك من مخضرمى عهدى المحاماة العهد القديم والعهد الحديث ، وقد شغلت السياسة والمحاماة حياته الطويلة العريضة . اكتوى بالسياسة وبأفانينها وبألاعيبها فذاق من أمرها الحلو والمر . الحلو قليلا والمر

كثيراً . إلا أنه كان قوى الإيمان بنفسه وبمبادئه فلم تعمل فيه الاسنة فضلا عن الأسنان .

ومن مميزاته أنه كان مزاحاً . كثير الميل للفكاهة . إذا ما دخل غرفة المحامين أحاط به زملاؤه وكانوا كالهالة حوله . يستطيبون نوادره ودعاباته . إذ أنه كان إماما فى غريب الأخبار وفى غريب الملح التاريخية لأنه كان وافر المحصول منها .

وقد امتازت حياته فى المحاماة بميزة غريبة . كان إذا ما أراد أن يستثير عواطف القضاة يوحوح ويولول ويبكى . وقد يبكى بعد ما يضحك ويضحك بعد ما يبكى . وهذه ميزة لا أعرف محامياً امتاز بها سوى محام فى فرنسا وصفه أحد زملاؤه عند ما أبّنه فقال : —

"Il a le don de s'attendrir à point. Il s'égaie et pleure en même temps."

ومن القضايا الست التى رواها لنا الأستاذ محمود كامل ثرافع هلباوى بك فى ثلاث . منها قضية دنشواى وكان فيها المدعى العمومى . وقضية سرقة التلغرافات . وقضية اغتيال بطرس باشا غالى .

تعلم اللغات وهو كبير السن . فكان مثله كمثل زعيم مصر سعد زغلول . ومثل الامام محمد عبده . ومثل السيد جمال الدين الأفغانى . ومثل مصطفى عبد الرازق باشا . ومثل محمد على باشا . ومثل مدحت باشا الصدر الأعظم . ومثل عصمت انيونو رئيس جمهورية تركيا . ومثل نابليون . فانهم جميعا تعلموا اللغات الأجنبية عن كبر . وهذا دليل آخر على قوة حيويته وقوة إرادته وطول جلده وصبره واناته .

بقى يكافح وينافح فى السياسة وفى المحاماة إلى أن هرم وناهز الثمانين . كل شيء فيه هرم إلا لسانه .

فرحمه الله رحمة واسعة .

أحمد بك الحسيني :

هو ثانى المخضرمين . كان هو وهلباوى بك فرسا رهان ورضيعا لبان فى فنون البيان . بدأ حياته هو أيضاً عند ما كانت المحاماة قريبة العهد بالمهد . كان عين وقته وزمانه .

أهم مميزاته سمو أخلاقه وصدق كلامه وعفة لسانه . عرف بالانصاف فيما يقول وفيما يكتب . إذا ترافع كان رصين القول حلو المنطق عف اللسان جزل العبارة عذب اللفظ . يقرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان . لذا كان زملاؤه يحبونه ويبجلونه والقضاة يحترمونه ويهابونه . إذا أكد أمراً قام خُلقه قرينة أولى على صحة ما يؤكده . لأن إخوانه — قضاة وغير قضاة — اعتادوا منه الصدق فى الرواية والبعد عن التلفيق والتزويق والتلزيق . لايداهن ولا يحابى فى آرائه . ينظر بعين عقله ما لا ينظره بعين رأسه . وهذه الميزة عبر عنها أحد كبار المحامين فى فرنسا بقوله — وما أبلغ وما أصدق ما قال : —

"La vertu de l'avocat fait la conviction du juge."

نفسه خضراء . يده سخية . مروؤته عالية . كان بيته مثابة للعلماء والفقهاء والعظماء . أروى لك حادثة حدثت لى معه ومنها تعرف مقدار مروءته ومقدار رجولته ومقدار مكانته ومقدار ثقة الناس به :

فى سنة ١٨٩٩ — ١٩٠٠ كتبت فى جريدة المقطم مقالتين « حديث عن الوقف » شرحت فيهما مضار نظام الوقف وبحثت فى مشروعية وعدم مشروعية الوقف . وقلت إن الحاكم يملك تعديله لأن اطراد وقف الأطيان والأعيان ضار بمستقبل البلاد الاقتصادى . ثم عطفت على سلطة قاضى مصر وخطر انفراده بالحكم وحده فى مسائل الأوقاف فى مصر بأسرها . وطلبت قيد سلطته ثم اقترحت إنشاء مجلس شرعى يكون تحت رئاسته ينظر فى مسائل الأوقاف ولاسيما المنازعات الخاصة بالنظر والتحدث على الأوقاف . وبعد

بضعة أيام وردت لى مكاتبة من قاضى مصر يحيلنى بها على مجلس التأديب بوصف كونى محاميا شرعيا . فلم أعبأ بكتابه ولم أحضر . فانعقد مجلس التأديب وقرر شطب اسمى من الجدول . فدهشت وترجمت المقالتين والحكم باللغة الفرنسية وأرسلتها مع شكوى إلى نظارة الحقانية . فاهتمت النظارة بالشكوى وطلبت من قاضى مصر أن يرسل إليها ملف المادة . عند ذلك اضطرب القاضى ودار بينه وبين نائبه وسائر القضاة مشادة عنيفة . فتطوع أحد العلماء أن يوسط وسيطا للتفاهم معى ووقع اختيارهم على أحمد بك الحسينى لأنهم كانوا يجلونه ويحترمونه ويثقون به . فدعانى الحسينى بك إلى تناول الافطار معه (وكان ذلك فى شهر رمضان) وعندما ذهبت إليه فى منزله بالجمالية (ميدان بيت القاضى) وجدت عنده مشايخ كثيرين فلما رآنى انفرد بى فى غرفة ورجانى أن أتنازل عن الشكوى وتعهد بأن يصلح ذات البين . فلثقتى به ذهبت فى اليوم التالى إلى نظارة الحقانية وقابلت المرحوم عبدالخالق بك ثروت — وكان وقتئذ سكرتير المستشار القضائى — وأخبرته بأنى أريد التنازل عن الشكوى . وما كاد المستشار يسمع بأمر التنازل حتى طار طائره من الغيظ لأنه أراد أن يتخذ من الشكوى تكأة للهيمنة على أعمال المحكمة الشرعية وطلب من ثروت بك أن يقنعنى بالعدول عن التنازل . إلا أنى برا بوعدى للمرحوم أحمد بك الحسينى رفضت وتنازلت . وبعد بضعة أيام حضر عندى المرحوم حسن بك صبرى (وكان وقتئذ يشتغل فى مكتب الحسينى بك) وطلب منى الذهاب معه إلى المحكمة الشرعية لعمل معارضة فى الحكم وبالفعل توجهت معه وعملت المعارضة . فانعقد المجلس وترافع حسن بك صبرى مرافعة وجيزة أثبت فيها حسن نيتى وصحة أبحاثى والمجلس اقتنع وأصدر حكمه بالبراءة .

خليل بك ابراهيم :

ثالث المخضرمين[١] بدأ حياته فى المحاماة كما بدأها زميلاه بالعدم néant juridique أخذ القانون كما أخذه زملاءه من أهله بالسماع وبالمشافهة وبالاجتهاد وبالاستعانة بمن درس القانون وألم باللغة الفرنساوية . يستتبع مثلهما نمطا خاصا فى التفكير يسود فيه تقديس المران والنقل أكثر من تقديس العلم والعقل ، وكان صوته وحركاته وسكناته معظم رأس ماله . وكان لا يتقيد فى مرافعاته بالاعراب أسوة بزميليه المخضرمين بل كان يسترسل بالعامية وكما يتفق .

يختلف عن زميليه بأنه كان متقشفا فى مأكله وفى ملبسه .

ولما واتاه الحظ وطار صيته أقبل عليه الأمراء والعظماء يوكلونه فى قضاياهم فترافع فى قضايا شهيرة مثل قضية السلحدار . وقضية الرقيق عن (على باشا شريف) . وقضية الأمير سيف الدين . وقضايا الأمراء والأميرات حليم باشا وقد لبث عشرين سنة وكيلا ومستشارا لهم . كما ترافع فى قضية عبد الشهيد قزمان . وأذكر أنى كنت معه فى أسيوط عندما ترافع فى قضية قزمان الذى كان متهما بتزييف نقود وحضر الجلسة هارفى باشا حكمدار مصر ومعه جبران بك مسكات رئيس قلم المباحث السرية ومعهما بعض المخبرين السريين . وكانت قاعة الجلسة غاصة بالمحامين وبكبراء الرجال فى أسيوط . كانت مرافعة خليل بك عن المتهمين آية من آيات البلاغة . حملت هيئة المحكمة

١) أما رابع المخضرمين فكان نقولا بك توما . حياة الهلباوى كانت طويلة أكثر منها عريضة . والحسينى كانت حياته عريضة أكثر منها طويلة . وخليل بك ابراهيم كانت حياته طويلة وعريضة . ونيقولا بك توما كانت حياته لا طويلة ولا عريضة .
كان دعاء الرئيس ابن سينا « اللهم لا اسألك حياة طويلة ولكن أسألك حياة عريضة .. » .

ـ وكانت برئاسة المرحوم راغب بك بدر ـ على أيقاف الجلسة ودعته فى أودة المداولة وهنأته على مرافعته . وعندما دخل غرفة الجلسة قام المتهم وقال له «إن مرافعتك خففت عنى ألم الوقوف متهما فى جناية أمام المحكمة. ولو كنت لم أتهم لتمنيت أن أقف هذا الموقف لأسمع مرافعة مثل مرافعتك التى أعدها قلادة فى عنقى» .

اسماعيل بك عاصم :

مخضرم ولكنه لسان وحنجرة وروب (ويس) . قصير القامة . سماه أخوانه (البيدق) لقصره . ولكن لسانه كان أطول من قامته . أديب له فى كل فرع من فروع الأدب ساق وقدم . عقله مطعم بتاريخ العرب . تجد فى مرافعاته طلاقة لسان وتدفق بيان وثبات جنان . حياته كلها تدور بين الأمل والألم بين الخيبة والرجاء . العناصر التى دخلت فى تكوينه وفى تلوينه عناصر غريبة ولا سيما بعدما صار شيخا هما يجر وراءه السنين . أذكر لك بعض حوادث تتجلى لك منها هويته :

١ ـ ارسل المرحوم نيقولا بك توما إلى اسماعيل بك عاصم تذكرة لحضور حفلة لجمعية خيرية مسيحية فردها اسماعيل بك عاصم بكلمة قال فيها (هذا حرام فى ديننا) . وبعد سنة أرسل اسماعيل بك عاصم إلى نيقولا بك تذكرة لحضور حفلة لجمعية خيرية اسلامية فتقبلها منه نيقولا بك بكلمة قال فيها (هذا حلال فى آدابنا) فخجل اسماعيل بك .

٢ ـ نظم اسماعيل بك قصيدة عصماء يهنىء ويمدح فيها الملكة فكتوريا. ثم طلب من لورد كرومر أن يمهد له سبيل مقابلة الملكة فكتوريا فى لندرة ليلقى القصيدة بين يديها . فمهد له السبيل ثم سافر اسماعيل بك إلى لندره برا وبحرا إلى أن وصل إلى لندرة وألقى قصيدته باللغة العربية على الملكة فكتوريا ثم عاد مسرعا إلى مصر بدون أن يتوقف فى رحلته فى أى بلد من

بلاد فرنسا . ولما عاد لم ينل ما كان يصبو اليه . فكان مثله كمثل النعامة التى ذهبت تطلب قرنين فعادت بلا أذنين .

٣ — ألف اسماعيل بك رواية سماها (هناء المحبين) مثلها هو وابنه المرحوم على بك عاصم فى دار الأوبرا شهدتُها وقد أجاد التشخيص أجادة استرعت الأبصار فجمع بين الفقه والقانون والنظم والتمثيل .

٤ — شهدتُ حفلة أقامتها جمعية سياسية أسمها « الاعتدال » فى قاعة الأمريكان (أمام فندق شبرد) وقد خطب فيها اسماعيل بك عاصم خطبة رنانة جمعت بين الجد والفكاهة . ومن ضمن ماقال فيها على سبيل الفكاهة إن شبان مصر ينفقون العشرات والمئات فى فتح زجاجات « الشمبانيا » للتسلية ولم يفتح واحد منهم زجاجة « حبر » لنشر العلم والأدب .

احمد بك لطفى :

شهدت جلسة محاكمة الوردانى الذى اغتال المرحوم بطرس باشا غالى وقد دافع عنه أحمد بك لطفى دفاعا أجمع رجال القضاء ورجال المحاماة على أنه كان آية فى البلاغة . بلاغة تزينها نبل الغاية وقوة الحجة وسمو المعانى وعذوبة الألفاظ وذروبة اللسان . كانت مرافعته من أروع المرافعات . كانت متعة للآذان والقلوب . هزت فى الجمهور عاطفة الرأفة والحنان فشاركه مشاركة روحية فى عاطفته وفى عقيدته . ومع أن الجريمة كانت جريمة سياسية تقتضى أطلاق العنان للسان الدفاع فأن لسانه كان عفا لأنه يعلم بأنه قد يدرك بعفة اللسان ما لا يدركه ببذاءة اللسان .

مهر أحمد لطفى فى العلوم القانونية وفى العلوم الشرعية حتى كان أشبه شىء بموسوعة حية متحركة . فكان اذا كتب أوترافع تجد على كتابته أو على كلامه طابعا خاصا يدل على أن أضلاعه ملئت من القانون والفقه . له نظرات فاحصة تنتزع الأبريز الخالص من الزيف والبهرج . لاسبحات فكرية ولا شطحات

كلامية ولا تخريمات ولا تخريجات ولا تزيفات ولا تلزيقات . صقلته ثقافته الأورباوية فتأثر علمه كما تأثر أدبه بالحضارتين الشرقية والغربية . فتهدى بهديهما وتأدب بآدابهما . كان نبيلا فى مقصده أنيقا فى ملبسه لذيذا فى أحاديثه يجمع بين محسنات المبانى ومحسنات المعانى .

كان من المحامين الشم الذين إذا طلب منهم فقير المرافعة بالمجان لا يتردد ولا يتأخر .

كان مستر بوند وكيل محكمة الاستئناف معجبا به . يحلو له حديثه وتحلو له آراؤه . وإذا ماسافر أحمـــد إلى أوروبا كان يسعى مستر بوند لمقابلته . وإذا ما ترافع أحمد أمام بوند كان بوند كله آذانا تسمع وعيونا تبصر وقلوبا تعى . لأنه كان ممن يعتقدون أن ضعفاء العقول هم الذين يعرفون الحق بالرجال لا الرجال بالحق .

كان اطنى طموحا يقول دائما لنا الصدر أو القبر . علا بطموحه إلى صدر النقابة . فانتخبه زملاؤه نقيبا مرتين مرة فى سنة ١٩١٧ ومرة فى سنة ١٩٢٥ . كما بز فى السياسة التى كانت له فيها اليد الطولى فانتخبه زملاؤه أعضاء الحزب الوطنى وكيلا للحزب — فى زمن رئاسة المرحوم فريد بك — . تملكت السياسة أعصابه فبذل فى سبيلها شطرا كبيرا من حياته يناضل عن عقيدته السياسية .

بقى يعمل فى المحاماة وفى السياسة إلى أن أضناه جهده المتوالى فاشتعل رأسه شيباً واختلط فيه الخيط الأسود بالخيط الأبيض . إلا أنه بقى يكافح وينافح زمناً طويلا . لأن قوة روحه كانت أكبر من قوة جسمه فمرض مرضاً شديداً أنزله القبر تشيعه عيون محبيه وقلوب زملاءه .

محمود بك أبو النصر :

ثانى اثنين أو ثالث ثلاثة . شهدوا عهدين وجمعوا بين الأصولين . أصول الدين وأصول الفقه .

له عقليتان : عقلية أزهرية تتأرجح بين التترخانة والعالمكيرية . وعقلية قانونية تتراوح بين الأوليات العقلية والأوليات القانونية .

عصامى لا عظامى . عصاميته من فصيلة خاصة Sui generis شادها على قوة إرادته وعلى حسن حظه . يصدق عليه اسم « بختيار » . وبختيار اسم مركب من كلمتين « بخت » وهو الحظ و « يار » ومعناها صاحب أى « صاحب حظ » .

من ثرى إلى سرى . أتاه المال بالهيل والهيلمان . فحلق به فى جو السياسة والمحاماة .

* * *

هذا عرض سينمائى سريع لستة من الزملاء كان لهم ضلع فى القضايا الست ومعظمهم كانوا برزخا بين العهدين القديم والحديث وكلهم تركوا لخلفائهم تراثا من العلم والعمل . واللغة والأدب . والفقه والقانون .

رحمهم الله رحمة واسعة ورضوان من الله أكبر . . .



قضية احمد عرابي باشا

«على أثر القبض على أحمد عرابى باشا بعد فشل الثورة العرابية التى أشعلها وأزكاها فى البلاد رغب الانجليز فى أن يتولى الدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية التى قرر الخديوى عقدها لمحاكمته وأنصاره محامون من الانجليز وقد أثارت هذه الرغبة حفيظة الخديوى . لأنه كان يظن أن هؤلاء المحامين سوف يتطرفون فى دفاعهم عن أحمد عرابى الثائر تطرفاً يدعو إلى نبش أسرار الجهات العليا بمصر ومهاجمتها علناً ولكن الانجليز تمكنوا من تنفيذ إرادتهم وعين المحاميان المعروفان بلندن . برودلى ونيبير للدفاع عن أحمد عرابى وزملائه أثناء محاكمتهم . وهى المحاكمة التى يعرف المتتبعون لتاريخ مصر السياسى الحديث أنها كانت محاكمة صورية محضة . لأنه اتفق فيها على أن يعترف عرابى بجريمته وأن يسلم بالتهمة الموجهة إليه على أن يصدر عليه الحكم بالنفى عن البلاد نهائياً .

وعقب الحكم على عرابى بذلك — وكان الحكم بالإعدام كما سنبين فيما بعد — رأى برودلى — أحد المحاميين — أن ينشر كتاباً عن عرابى ومحاكمته . . يميط فيه اللثام عن أسرار تلك المحاكمة . ولعله كان يقصد بذلك أن يعرض على العالم مقدار ما بذلته إنجلترة فى سبيل حماية عرابى من غضب الخديوى توفيق الذى كان يصر على إعدامه بينما كان الانجليز يرون الإكتفاء بنفيه من البلاد إلى إحدى المستعمرات البريطانية .

ولعل من أمتع الفصول فى ذلك الكتاب واسمه «كيف دافعنا عن عرابى» ذلك الفصل الذى نلخصه هنا والذى يشرح فى تفصيل كيف تمت محاكمة عرابى وزملائه» .

***

فى ساعة متأخرة من مساء يوم السبت الثانى من ديسمبر عام ١٨٨٢ أخطر ممثلو الصحف الأوروبية الذين كانوا لا يزالون بالقاهرة أن محاكمة عرابى باشا ستكون فى اليوم التالى . وقد كان هناك متسع من الوقت يكفى لانتشار مثل هذا الخبر بين الشعب . ولا يمكنى أن أصف مقدار ما قوبل به من الدهشة بين الكافة حين علموه . وقد أساء إعلان تقرير المحاكمة وتحديد موعدها جريدة « الأجيشيان جازيت » صديقة الحكومة الخديوية وذلك لأنها كانت تحتكر الأخبار الهامة والموثوق بها .. ومع ذلك فانها لم تنشر يومئذ شيئا عن أن المحاكمة ستتم فى اليوم التالى .

وقد كان صباح يوم محاكمة عرابى ونهايته .... من أيام مصر الجميلة المعهودة . كان النور قد انبثق تماما حينما وصلنا إلى السجن الذى وجدناه وقد نظف ورتب تماما فى أثناء الليل . وارتدى الحراس الأتراك والشراكسة ملابسهم الملفتة للأنظار وبدا على الحراس الإنجليز أنهم يفهمون تماما ما كان مقصوداً بهذه الحركات غير العادية . وكنت قد كلفت كاتبا خاصا يرافقنى مع نبيير زميلى يحمل الحقيبة الزرقاء التقليدية التى تحوى رداء المحاماه المعروف . وعندما هممنا بالترجل والنزول من العربة تقدم إلينا ضابط اسكتلندى وسألنا عما إذا كان هناك مانع يمنعه من العودة بعد ذلك الى انجلترا مادامت مهمة حراسة المتهم قد أوشكت على الانتهاء ؟

واستقبلنا عثمان شريف محافظ السجن استقبالا محترما لائقا وقادنا فى زهو إلى غرفة المحاكمة . وكانت أبوابها مفتوحة على مصاريعها بينما أزيلت كل الأوساخ التى كانت عالقة بالكراسى المبطنة بالمخمل الأحمر المعدة لجلوس القضاة . وأخذ صديقنا القديم اسماعيل أيوب « رئيس قومسيون التحقيق بالقاهرة » فى أعداد المحابر والأوراق وهو مرتد ملابسه الرسمية المذهبة . وصوت سيفه التركى الكبير يقطع السكون كلما اصطدم بالأرض أو بالمقاعد

وبعد قليل تتابع مندوبو الصحف مندوب مجلة « جرافيك » ثم مندوب « الاستريتد لندن نيوز » ثم « لوموند الليستريه » واللواسترسيون » وأخذ

المصورون يرسمون بريشهم فى سرعة وفى مهارة قاعة المحاكمة .

وقال إسماعيل أيوب وهو يتنهد إنه يأسف تماما لأن كل مجهودات بذلت فى إعداد المحاكمة قد ذهبت عبثاً لأنها سوف لا تستمر أكثر من خمس دقائق يصبح بعدها أعضاء المحكمة من الخالدين !

وبعد ذلك نزلنا إلى سجن عرابى . . كان قد ارتدى ملابسه العسكرية وفوقها معطف خفيف . بينما لف حول رقبته رباطا أبيض ولم تكن بذلته العسكرية منسجمة تماماً كما كان فى حالة غير مستقرة ولكن وجودنا جعله يسر ويبتسم وعلى الأخص من أردية مهنتنا التقليدية .

وفى سرعة وقع على القرارين القصيرين المتفق عليهما اللذين كان مستر سانتيلا قد أعدهما .

وقد كان الأول منهما ينص :

« بمحض رغبتى وإرادتى وبعد استشارة وكيلى أعترف بأنى مذنب بالنسبة للتهم التى تليت على الآن » .

وكان الثانى كما يأتى :

« إلى صاحب السعادة اللورد دوفرين .

« إنى أعد وأعطى كلمتى كجندى بأننى سوف أقبل النفى إلى المكان الذى تختاره الحكومة الانجليزية لى بعد مغادرتى للديار المصرية تنفيذاً للحكم الصادر ضدى وإنى أقدم شكرى إلى سعادتكم

أحمد عرابى المصرى »

٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وكانت الساعة قد بلغت السابعة عند ما أبلغت بأن أعضاء المحكمة يريدون مقابلتى فى حجرتهم التى تقع خلف قاعة المحاكمة حيث كانوا مجتمعين فعلا .

وقد قدمنى إسماعيل يعقوب باشا إلى كثيرين منهم . وكانوا جميعهم مشله يرتدون ملابس التشريفة .

وكان الرئيس — رؤوف باشا — رجلا طويل القامة نحيفاً . يميل لونه إلى السواد . يبلغ من العمر الخمسين . ويبدو عليه القلق وعدم الاستقرار كالسجين . وكان يضع على سترته نجمة مجيدية فقط ولم يثر مرأى زملاءه وهم إبراهيم باشا الفريق وإسماعيل كامل باشا وحسين قاسم باشا وخورشيد باشا وسليمان نيازى باشا وعثمان لطيف باشا وسليمان نجاتى بك أى شيء فى نفسى .

وكان رؤوف مصرياً . ولكن الباقين كانوا أتراكاً أو شراكسة مماليك . وكان العضو التاسع أحمد حسنين مصرياً أيضاً — وهو شخصية يعرفها كل من يزور مصر لأنه كان قائد الأسطول النهرى فى النيل — وقد كان يحمل فوق صدره الواسع العريض عدداً كبيراً من النياشين والأوسمة من بينها وسام جوقة الشرف « الليجيون دونور » .

وقد هنأنى أحمد حسنين بنتيجة التحقيق والمحاكمة وقال لى إنها حازت الرضا من كل جانب وبينما أخذنا نتحدث كان إسماعيل أيوب يكتب وبعد قليل ناولنى ورقة مكتوبة وقال لى إنه يأمل ألا أعترض عليها عند ما يتلوها فقلت إنى لا أوافق وأن أحمد عرابى سوف يقرر أنه « غير مذنب » إذا تليت فى المحاكمة أية أوراق غير الورقتين المتفق عليهما واللتين كان قد وقعهما منذ قليل . فتنهد إسماعيل أيوب فى حرارة ثم وضع الورقة تحت « النشاف » وبعد ذلك لم أعد أسمع عنها شيئاً .

وعدت إلى عرابى فى سجنه مع مستر نيبير . ووصلنى إذ ذاك خطاب من صديقى مسيو جاربرييل تشارلى يقول لى فيه إنه يريد أن أساعده فى أن أجلسه بمكان مناسب يمكنه من إثبات ملاحظاته الصحفية بدقة . كما طلب منى أيضاً مساعدة خاصة للمحرر الذى يدعى بشاره بك تقلا صاحب « الوطن » وقد طلبت على أثر ذلك من نيبير أن يبقى مع عرابى إلى أن أذهب مع تشارلى إلى القاعة لإجابة مطالبه .

وبعد قليل — بينما كنت فى قاعة الجلسة — رأيت عرابى يسير مع نبيير ومعهما عثمان شريف وحارسان من الشراكسة . ثم دخل القاعة وجلس إلى جانبى .

وساد صمت مميت لحظة وكنت أسمع همس المساجين المصريين بالخارج « الله ينصرك يا عرابى ! » .

وبدا الاضطراب على عرابى أولا ولكنه تمالك نفسه سريعاً . وفتح رؤوف باشا حقيبة صغيرة تناول منها ورقة . ثم قرأها « أحمد عرابى باشا . أنت متهم أمامنا بموجب تقرير لجنة التحقيق بتهمة الثورة ضد صاحب السمو الخديوى وفى هذه التهمة مخالفة للمادة ٩٦ من قانون الجيش . وكذلك المادة ٥٩ من قانون العقوبات العثمانى فهل أنت مذنب أم لا ؟ »

وعند ما ابتدأ رؤوف باشا فى التلاوة . نهض عرابى واقفاً وحالما انتهى أجاب عرابى :

— سوف يجيب وكيلى عنى .

وعند ذاك وقفت وقرأت ترجمة فرنسية للاعتراف بالذنب ثم قدمت فى الوقت نفسه الترجمة العربية التى قرأها كاتب كان يجلس إلى مائدة صغيرة أمام الرئيس .

وأخذ رؤوف باشا يتطلع إلى عرابى . ثم أعلن أن الجلسة سوف تؤجل إلى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وبعد خمس دقائق كان عرابى فى السجن مرة أخرى . واختفى العدد القليل ممن سمح لهم بمشاهدة المحاكمة . وغادر القضاة التسعة على ظهور جيادهم وحميرهم السجن إلى منازلهم متفرقين فى شوارع العاصمة .

* * *

تمت فى صباح يوم الأحد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ محاكمة أحمد عرابى باشا . تلك المحاكمة التى لم تستغرق أكثر من دقائق معدودات اعترف فيها عرابى بذنبه وجرمه فى حق الخديوى وقانون الجيش وأقر بأنه يستحق الجزاء . . ورأت المحكمة على أثر ذلك أن تصدرقرارها بعد ظهر نفس اليوم .

انعقدت المحكمة من جديد لتفصل فى أمر عرابى وتقرير مصيره فامتلأت الطرق المحيطة بالدائرة السنية — حيث كانت تجرى المحاكمة — بالمصريين المتحمسين . كما احتشدت قاعة الجلسة نفسها بجمهور كبير من النظارة فى أفخر أرديتهم وملابسهم من نساء ورجال . واتخذ نوبار باشا مجلسه وهو يبتسم إلى الجمهور المزدحم .

وجلست مسز نيبير — زوجة زميلى فى الدفاع التى كانت قد وصلت قبل بضعة أيام قادمة من لندن — إلى جوار زوجها . وكانت هذه السيدة تبدى كثيراً من ضروب العطف والحنان إلى حد البكاء على أولئك الثائرين وكثيراً ما زارت أسرهم فى بيوتهم . ولا شك أن وجودها قد أثار جواً من التشجيع والثقة حول أقارب المتهمين الذين ملأوا قاعة الجلسة فى انتظار سماع الحكم المرتقب بفارغ الصبر .

واتخذ القضاة أماكنهم وكذلك وصل عرابى إلى مكانه ووقف مستنداً إلى المائدة وهو ينظر فى هدوء إلى ما أمامه .

وجذب رؤوف باشا — الرئيس — بشدة وعنف ورقتين من حقيبته . أشار إلى المتهم بأن الحكم سيتلى عليه بعد قليل . وطلب من الكاتب أن يقرأه فى صوت عال فنفذ الكاتب الأمر وصاح :

« حيث أن أحمد عرابى باشا قد اعترف بارتكابه جريمة الثورة مخالفا بذلك المادة ٩٦ من قانون الجيش العثمانى والمادة ٥٩ من قانون العقوبات العثمانى .

« وحيث أن المحكمة لا تجد إلا تطبيق نص القانون بعد هذا الاعتراف الصريح وهو يقضى بالإعدام .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة باعدام أحمد عرابى باشا بتهمة الثورة ضد صاحب السمو الخديوى تطبيقاً لهذه المواد »

وسادت فترة من الصمت .

كان تقدير عظيم حماسى ينتظر أحمد عرابى باشا . فقد قدمت سيدة انجليزية باقة من الأزهار الحمراء إلى محاميـــه مستر نيبير الذى قام بدوره بايصالها إلى السجين العظيم البطل . وتدفق الدم إلى وجه عرابى وسرت فى وسط قاعة المحكمة موجة من الحماس .

ولم تمض عدة أيام حتى عوقبت هذه الإنجليزية بسبب تلك المظاهرة التى قامت بها فقد وصلها « طرد » من الأسكندرية ولما فتحته وجدت به ثوبا من الأثواب التى تستعمل للكفن عند الوفاة . ومعه ورقة كتب عليها ما يأتى « مع تحيـــات واحترامات أقارب وأصدقاء الشهداء الذين قتلوا فى الأسكندرية بتاريخ ١١ يونيو و١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ » وتلى ذلك قائمة بأسماء أولئك الشهداء !

وأما أولئك الشهداء فهم الذين قتلوا عقب ثورة عرابى واتهم هو ضمن ما اتهم بأنه المتسبب والآمر بتلك الإغتيالات وما تبعها من سلب ونهب .

ولست أدرى ما إذا كان خيال مسيو تشارل الخصب هو الذى أوحى إليه بارسال تلك الهدية ونسبتها إلى أقارب قتلى الاسكندريه أم أنها حقيقة واقعة . على أن أمثال هذه القصص والإشاعات كان يتكاثر يوما بعد يوم . بل دقيقة بعد دقيقة

وبعد ذلك تقرر عقد جلسة أخرى كان مفهوما أن أمر الخديوى بالعفو سيتلى فيها فتناول رؤوف باشا فى هدوء ورقة من حافظته ثم قال وهو ينظر الى عرابى

« أحمد عرابى اسوف تسمع تعديلا لهذا الحكم بأمر من سمو الخديوى »

ونهض الكاتب مرة أخرى وقرأ ما يأتى

« نحن محمد توفيق خديوى مصر

حيث أن أحمد عرابى باشا قد حكم عليه بالاعدام من المحكمة العسكرية العليا تطبيقا للمادة ٩٦ من قانون الجيش العثمانى — وحيث أننا نرى بمالنا من الحق تخفيف هذا الحكم والعفو عن أحمد عرابى باشا المذكور فقد أمرنا بما هو آت

يستبدل حكم الإعدام على أحمد عرابى بالنفى المؤبد من مصر وملحقاتها

لا يكون لهذا العفو أى أثر بل إن أحمد عرابى يكون عرضة لتنفيذ حكم الإعدام عليه اذا دخل القطر المصرى أو ملحقاته

على وزراء الداخلية والحربية والبحرية تنفيذ هذا الدكريتو

محمد توفيق »

وسادت فترة أخرى من الصمت

ونهض القضاة إيذاناً بانتهاء الجلسة . وتقدم من أحمد عرابى بعض مراسلى الصحف يصافحونه فى حرارة وإيمان . وكانت مسز نبيير تضع أمامها على المنضدة باقة من الورود الحمراء استعداداً لأن توصلها إلى عرابى بعد انتهاء المحاكمة ومغادرته القاعة . ولكن رجلا كان يجلس بالقرب منها تناول هذه الورود من أمامها دون تفكير أو استئذان ودفع بها إلى يد أحمد عرابى وفى هذه اللحظة سمع لغط كثير بالرغم من أن الإزدحام كان قد بدأ ينفرط

وعاد عرابى إلى سجنه . وأسرعت أبرق إلى الصحف فى الخارج بنتيجة المحاكمة

وحالما وصل أحمد عرابى إلى غرفته ارتمى إلى الأرض جاثيا على ركبته

فوق السجادة المصنوعة من شعر الإبل التي كان يستعملها لصلواته . وأخذ يضرع فى حرارة إلى الله طالبا الرحمة شاكراً نعمته التي جعلته يفلت من أيدى أعدائه

وبعد أن انتهى من ذلك . التفت إلى نيبير وإلىّ شاكراً لنا ما بذلناه من متاعب وما قمنا به من خدمات له . وتركناه وهو يكتب خطابا طويلا إلى صديقه مستر بلنت الذى كان سببا فى انقاذ حياته

وكان قبل أن أصل قد حرر فعلا خطاباً مطولا لصديقه مستر بلنت

وبعد حديث طويل عن مركزه وحالته . . قال لى إنه يرغب فى أن يقرأ وصيته السياسية التي يجب عليه أن يكتبها والتى كنت قد اقترحت أن نرسلها إلى جريدة « التيمس » وقد كان يريد من وراء ذلك أن يشرح ظروف حركته وأسبابها وما انتهت إليه من نتائج ثم يعرج فيها على شكر اللورد دوفرين وسير تشارلس ولسن وسير إدوارد مالت

على أن عرابى لم ينتظر بل بعث إلى بعد ظهر اليوم بكتب خمسة أو برسائل خمس أعتقد أنها كلها تنم عن شرح حركته أو ثورته . . . كما تبين إلى حد كبير صفاته وأخلاقه

وفى ٧ ديسمبر . تقدم الباشوات محمود سامى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وطلبه عصمت إلى نفس المحكمة التي حاكمت عرابى قبل ذلك بأيام قلائل . . فقضت عليهم بالإعدام ثم بالنفى مثله ... بنفس الطرق والأساليب التي تقدم ذكرها .

وبعد أيام ثلاثة أخرى وقف محمود فهمى ويعقوب سامى والبقية الباقية من زعماء الحركة أمام رؤوف باشا ومحكمته العسكرية وتلقوا نفس الجزاء

وقد كتب كل منهم الواحد بعد الآخر إقرارات واعترافات بنفس الصيغة واللهجة التى كتبها أحمد عرابى باشا . وإذا كان الرأى العام لم يهتم الإهتمام كله بمحاكمتهم فذلك لأن الرأس الكبيرة «عرابى» قد اختفت وعرف مصيرها

ومضت عدة أيام أخرى . وأخذ العمال يرفعون المناضد والمقاعد من غرفة المحاكمة التى كانت قد أثثت على أحسن طراز وبأجمل رياش فى اعتناء وفخامة

ولم تعد تظهر وجوه أعضاء المحكمة التسعة مرة أخرى فى الدائرة السنية

وبهذه الطريقة انتهت المحاكمات الهامة الرئيسية التى عقبت ثورة عام ١٨٨٢ أو الثورة العرابية

وكنت قد زرت عرابى فى اليوم التالى لصدور الحكم عليه فى سجنه بالدائرة السنية فقال لى إن هناك أمورا ثلاثة تشغل فكره وباله . فهو يريد أولا أن يطمئن إلى أن أتباعه المخلصين أصبحوا فى مأمن من الخطر . ويرغب ثانيا فى أن يفهم الرأى العام فى انجلترا وفى أوروبا كلها الدوافع التى دفعته هو وزملاءه إلى هذه الحركة التى عبر عنها خطأ بأنها ثورة ثم هو يأمل فى النهاية أن يتمكن من إبلاغ شكره إلى الإنجليز الذين عاونوه الى ما قبل محاكمته

* * *

بعد ظهر يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وعند الساعة الثانية تقريبا وقفت عربتان من عربات الركوب بالأجرة فجأة أمام قصر الدائرة السنية الذى كان قد اتخذ سجناً لأحمد عرابى باشا وزملائه المحكوم عليهم بالنفى . وفى الحال صدرت الأوامر إليهم بأن يرتدوا معاطفهم وأن يتبعوا مدير السجن عثمان

شريف . وقد فعلوا ما أمروا به فى تردد ظاهر وخوف من خيانة مبيتة

وعندما وصلوا إلى أبواب الدائرة رافقهم الجنود إلى داخل العربتين . وقد كان عرابى وزملاؤه يرتدون الملابس العادية بل إن واحدا أو اثنين منهم لم يتسع لديهم الوقت الكافى لارتداء الأحذية . وسارت العربتان بعد ذلك فى طريقهما إلى قصر النيل مارتين بالأماكن والشوارع غير المطروقة وكان فى الانتظار بساحة ثكنة قصر النيل فئة من الجنود المصريين أخذت تقوم ببعض تشكيلات عسكرية . بينما وقف الجنود البريطانيون فى شرفات القصر يقومون بمهمة التفرج والتصفيق

وأوقف المحكوم عليهم بالنفى فى وسط الجنود المصريين . وصاح أحد الضباط بصوت عال قارئا الأمر الخديوى الصادر بالنفى وانتهى بأن أصدر لهم النداء الآتى وأمرهم بترتيله «يعيش الخديوى» ، وبعد ذلك سأل المحكوم عليهم عن سيوفهم وحوائجهم فأجيبوا بأنها لم تستحضر إليهم من منازلهم . وعادوا عقب ذلك إلى العربتين . وعندما هم عرابى بالدخول إلى العربة اقترب منه ضابط برتبة القائمقام يسمى ألفى وقال له «يا عرابى ! لقد تسببت فى دخول الانجليز إلى مصر» والواقع أن هذا الشعور كان يسيطر على الكثيرين من المصريين . على أن كثيرين من الأهالى كان قد اجتمع عن بعد وأخذ يهتف «الله ينجيك يا عرابى»

ومن المعتاد فى مثل هذه الظروف أن تحطم سيوف المحكوم عليهم وتنزع من فوق أكتافهم الشارات العسكرية ويمزق التطريز القصبى من على صدورهم ويكون تحطيم السيف بواسطة كسره على الركبة . ولكن شيئاً من كل هذا لم يحدث .

وذهبت إلى داخل السجن ومعى زميلى الأستاذ نبير المحامى الآخر عن عرابى وزملائه . وكنت قد علمت أن المركب «مريوتس» التى سترحل

إلى جزيرة سيلان — المقر الجديد للمحكوم عليهم بالنفى — فى طريقها بالقنال إلى ميناء السويس . وسررت لذلك السرور كله لأن الحكومة المصرية كانت تتعجل قدوم المركب التى ستقل عرابى وزملاءه من بلادهم . بل كان يخيفها ويزعجها أن يبقى هؤلاء مدة أطول بالبلاد .

وقد كان المحكوم عليهم بالنفى فى حاجة إلى المال . بل كان بعضهم لا يملك شروى نقير . وقد تمكنا فى النهاية من أن نحصل لكل منهم على سلفة مقدارها ثلاثون جنيها على أن يقوموا بسدادها بعد وصولهم إلى جزيرة سيلان .

وعرابى الذى شاع أنه كان يمتلك ما يقرب من المليون جنيه اضطر إلى الالتجاء إلى الأصدقاء ليحصل على ملابس ومعاطف أرسلت فيما بعد إليه بطريق السكة الحديدية قبل مغادرته مصر واضطرت أسرته إلى أن تقبل منحة من الحكومة مقدارها عشرة جنيهات شهرياً . وقد ترك يعقوب سامى — ذراع عرابى الأيمن ومحافظ القاهرة وقت الحرب الذى كان فى إمكانه أن يحصل على ثروة عظيمة فى لحظات — مصر وهو لا يملك شيئاً بل كانت عليه ديون كثيرة رهن لأجلها أثاث منزله الصغير .

ولم تنس سيدات الأسر الراقية فى القاهرة أحمد عرابى وهو فى تلك اللحظة التى كان يودع فيها بلاده إلى المنفى ففى صمت وسكون وفى هدوء — خوفاً من الخديوى توفيق — أرسلن إلى عرابى هداياهن الثمينة . فبعثت واحدة إليه بمعطف انجليزى فاخر . وأرسلت أخرى بمصحف كبير شريف وثالثة سجادة صلاة ورابعة بحقيبة ملأى بالملابس وهكذا .

وكان العزم موطداً على أن يغادر القطار الشكنة إلى السويس فى الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٦ ديسمبر المذكور وكان موقف القطار فى داخل الشكنة . فوصلت بعد الظهر أمتعة المحكوم عليهم بالنفى بما فيها الهدايا

المرسلة لعرابى إلى ثكنة قصر النيل وسمح بعد ذلك للسيدات بأن يزرن أزواجهن المحكوم عليهم بالنفى وأن يودعنهم .

وفجأة وصلت رسالة بأن السفر يجب أن يتأخر بسبب رداءة الجو فى السويس . ولكن فى الساعة العاشرة جاءنا من يقول لنا إن عرابى وزملاءه على أهبة الرحيل . فأسرعنا إلى الدائرة السنية .

ويجب أن أقول إن ميعاد السفر كان مجهولا لعرابى وزملائه .

وعند ما وصلنا إلى الدائرة السنية قيل لنا إن عرابى وزملاءه قد انتقلوا إلى قصر النيل . فغادرت الدائرة فى سرعة إلى الثكنة بينما ذهب نيبير إلى منزله استعداداً للرحيل إلى السويس .

وكان منظر قصر النيل فى المساء منيراً . فقد كانت الليلة مقمرة . ونور السماء يغمر القاهرة . وعند ما وصلت إلى الثكنة كان القطار ينساب إلى الداخل وسط المبانى وقد أحاط الجنود به من كل ناحية ـ واحتشد كثيرون فى الشرفات المطلة على طريق القطار . ولم يكن هناك أى إفريز إلى جانب السكة الحديد . بل كان الشريط فى نفس مستوى أرض الثكنة .

وبدت زخرفة القصر وأعمدته من الداخل تحت ضوء القمر منظراً رائعاً . بالرغم من أن هذا الضوء الساحر كانت تشوهه أضواء المشاعل التى كان يحملها الجنود هنا وهناك

ووقف عدد من كبار الإنجليز فى الانتظار أمام العربات وكان بينهم السير تشارلس ولسون والمستر مكرى ولاس ومعهم عثمان غالب باشا

وكان القطار طويلا . ومؤلفاً من عدة عربات احتل الأطفال والسيدات العربات الأولى . أما العربات الأخرى فخصصت للحقائب والخدم ثم قوة من الحرس الإنجليز تحت رئاسة الصاغ فريزر . وكان يرافق الجنود الإنجليز والمحكوم عليهم بالنفى بعض الضباط والجنود المصريين أيضا .

وخصصت عربة من عربات الدرجة الأولى فى الوسط للمحكوم عليهم .

وعند ما وصلت إلى الداخل كان المحكوم عليهم بالنفى قد أخذوا أمكنتهم . عرابى ومحمود فهمى وعبد العال حلمى فى « ديوان » واحد وأحمد طلبه وعلى فهمى ومحمود سامى ويعقوب سامى فى ديوان آخر . وكان يبدو عليهم جميعا السرور وخيل إلى أنه لو كان هناك انجليز فى مثل موقفهم فى الطريق إلى المنفى لما أبدوا ذلك السرور . وتقدمت إلى النوافذ راغبا فى توديعهم . وانتهز عرابى هذه الفرصة وكال لى المدح والشكر .

وكان القطار على وشك الرحيل عنـد ما وردت أنباء بأن البوليس المصرى رفض أن يصرح لزوجة ابن عرابى وشقيقتها بالخروج من المنزل . فما العمل ؟ كان الوقت متأخراً . وناظر المحطة يصر على ألا يتأخر القطار بعد ذلك . والحى الذى يقع فيه منزل عرابى بعيـــد عن الثكنة . وهنا قال السير ولسن لعثمان غالب باشا فى لهجة حازمة حادة بأن القطار لن يتحرك قبل أن تحضر إليه السيدتان الممنوعتان من الرحيل . وهنا لم يسع غالب باشا إلا أن يبدى الاهتمام وأن يرسـل عربة لـكى يحضرهما .

وساد مدة طويلة جو من السكون والانتظار . وتقدم كثيرون من الخدم ليودعونى . وحجز نيبير مكاناً خاصاً له . واقترب كثيرون من الضباط الانجليز يضغطون على يد عرابى مسلمين . . وبعد مدة وصلت السيدتان وهما ترتديان الملابس البيضاء . وبسرعة دخلتا إلى إحدى العربات . وعند ما أغلق الباب خلفهما أعطيت فى الحال إشارة القيام . وبعد قليل اختفى القطار الذى يقـل عرابى وزملاءه خلف جدران ثـكنة قصر النيل .

وكانت الساعة إذ ذاك منتصف الليل تقريباً . . ولـكنى بقيت مدة فى الثـكنة بدعوة من الضباط . وكانت القوة العسكرية هى فرقة المشاة الخفيفة

الثانية . وقد سررت من التطلع إلى حجراتهم المزخرفة الجميلة التى اتخذوها لنومهم وراحتهم والتى كانت قبل أربعة أشهر فقط مكاناً لاجتماع الجمعية الوطنية المصرية .

ويمكننى أن أختم وصفى لمحاكمة عرابى بما ذكرته عن رحيله هو وزملاؤه من ثكنة قصر النيل وهو نفس البناء العظيم الذى رأى نجاحه القديم وانتصاراته الأخيرة . والذى رأى أيضاً نزوله عن عليائه فى التاريخ المصرى .

من هذا القصر أعلن حقوق المصريين من الجنود والضباط فى صراحة .

من هذا القصر سار فى موكبه الحافل إلى قصر عابدين للمطالبة بهذه الحقوق .

وفى هذا القصر . . قصر النيل . . باشر عرابى سلطته كوزير الحربية .

وفى هذا القصر أيضاً . تألف المجلس العرفى الذى ترك له قيادة الدولة والدفاع عنها .

وفى هذا القصر يمكننى أيضاً أن أسدل الستار على ذلك الجزء من التاريخ المصرى الحديث الذى حاولت أن أسجله .

كم كانت أفكار عرابى غريبة . ومتأرجحة . وهو جالس هنا فى وسط ثكنة قصر النيل . . تحت ضوء القمر . . فى انتظار رحيل القطار فى صبر . ذلك القطار الذى سيبعده بعد دقائق قليلة عن مسرح مجده والذى سيبدأ رحلة النفى . . .

يمتاز الشرق بأن النساء فيه ذوات سلطة سياسية . وتأثير قوى أكثر من أى جهة أخرى فى العالم . ولا يوجد بلد من بلدان الشرق مثل مصر فى قوة نسائه وسيطرة ونفوذ سيداته . . وعلى الأخص فى الميدان السياسى . وقد يبدو هذا غريباً . لكن الواقع أن عرابى وجد فى سيدات مصر أكبر عون

فى ثورته . فقد ساعدنه منذ الخطوات الأولى مساعدات لها قيمتها وظللن على هذه المساعدة حتى بعد أن فقد آخر أمل فى انتصاره .

بل إن أميرات الأسرة الخديوية — ويمكن أن نستثنى منهن والدة الخديوى وزوجته — كن يعطفن عطفاً كبيراً على عرابى باشا ففى غداة يوم ضرب الاسكندرية بالقنابل أعلن فى الجريدة الرسمية ، أن والدة الخديوى اسماعيل وابنته الأميرة جميله هانم قد تبرعتا بكثير من الخيول والعتاد والهدايا إلى جيش عرابى . وتألفت عقب ذلك عدة جمعيات مهمتها مساعدة ومواساة الجرحى فى موقعة كفر الدوار . والاستعداد لمواجهة مصاعب القتال القادمة إلى حد الاشتراك فى الصفوف ذاتها .

ولا شك أن هذا خير رد على أولئك الذين يدعون أن حركة عرابى لم تكن إلا حركة فردية . فهى فى الحقيقة حركة إجماعية من المصريين جميعاً .

* * *

بعد أن تمت محاكمة عرابى ببضعة أيام دهشت إذ فوجئت بزيارة من خادم مخلص كتوم للأميرة أنجه هانم أرملة المرحوم سعيد باشا والى مصر السابق . . وإحدى السيدات المحبوبات جداً من الجميع فى مصر لكرمها ووطنيتها .

وقد قدم إلى الرسول خطاباً من سيدته كما أعطانى وزميلى نبيير المحامى الآخر عن عرابى وزملائه عدة هدايا فخمة

وأجدنى مضطراً إلى أن أميط اللثام عن هذه الرسالة التى كان لها أبلغ الأثر فى نفسى لأبين إلى أى حد كان عرابى يلقى العطف والتأييد .

كانت الرسالة هكذا :

« إلى المحامى مستر برودلى .

بعد تقديم تحياتى وتشكراتى إلى شخصكم المحترم أود أن أنتهز الفرصة لأقول لكم إن مصر قد تشرفت تماماً بقدومكم إليها . وأنا كغيرى من سكانها أقدر تماماً مقدار ما بذلتموه من الدفاع عن قضية الإنسانية والعدالة . ونحن أهل مصر سوف ندعو دائماً لك بالسعادة فى حياتك المستقبلة راجين من الله تعالى أن يديم على هذه البلاد الرحمة والعدل .

إنك يا سيدى بدفاعك عن أبناء مصر قد جعلت انجلترا عزيزة لدينا لأن انجلترا ساعدتنا فى محنتنا وأنى أشكر مستر بلنت من صميم قلبى لشعوره بنجاحنا .

إن مصر فخورة بكل ما قدمته إليها من خدمات ولا يمكن بأى حال أن تشعر غير ذلك ولا يمكنى فى النهاية إلا أن أبدى لكم تقديرى .

أنجه »

القاهرة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

* * *

وبعد أيام أخرى حظيت بلقاء أميرة لا أجد نفسى فى حل من ذكر اسمها . وقد أرادت أن تتكلم فى صراحة عن موقف الأسرة الخديوية من الحوادث التى تلت فشل الثورة العرابية .

قالت الأميرة :

— كانت كل واحدة منا — نحن الأميرات — تعطف على عرابى منذ البداية لأننا نعرف أنه كان يرغب أصلا فى تحقيق أمانى المصريين جميعهم

وقد كان الخديوى توفيق نفسه فى صفه ولو أنه بعد ذلك عد حركته خيانة له . وقلب له ظهر المجن وبالرغم من أن الأميرة أنجة قد خاطبت الخديوى مرتين فى هذا الصدد إلا أن كلامها لم يجد ولم يكن له تأثير لديه .

وقد كنا جميعا ننظر إلى عرابى نظرة الرجل المدافع عن البلاد أزاء الانجليز الذين التجأ إليهم الخديوى . فعقدت مجالس كثيرة من رجالات مصر فى القاهرة . وقد رأى بعضها الأمير إبراهيم والأمير كامل والأمير أحمد وقد قررت هذه المجالس مساعدة عرابى حتى يسير بالحرب إلى النهاية . وقد رأينا فيه القائد وكانت لدينا كل الثقة به . فكتبنا له الرسائل والبرقيات مشجعات مهنئات . بل إن احدى الأميرات كتبت له خطابا غريبا تطلب منه الزواج بها لأنه منقذ مصر وقد أجاب عرابى عليها بأن طلب منها أن تلزم قصرها .

وحدث فى أيام شهر سبتمبر أن عاد عرابى إلى القاهرة وكنت قد سمعت أنه أحضر معه رأس الجنرال ولسلى والأمير سيمور . ولكننى تأكدت أن ذلك لم يكن حقيقيا وأنه فىالواقع هزم شر هزيمة وقد ساد علينا الحزن جميعا حينما تأيدت هذه الأخبار . وقد عوقبت الأميرة على ما كتبته لعرابى قبل ذلك شر عقاب بالرغم من أن والدتها اعترفت بصراحة أنها هى التى كتبت الخطاب ووقعته باسم ابنتها فطردتا شر طردة . ولكن والدة الخديوى اسماعيل عرفت كيف تؤدب ذلك الذى نقل حكاية الخطاب إلى الخديوى توفيق فضربته بمقعد فى رأسه . بينما أسرع بالهرب صائحا وشكا إلى الخديوى ما حل به .

وأخيراً صدرت إلينا الأوامر بأن نذهب كلنا إلى القصروكانت كثيرات منا يبكين من الخوف والذعر . وبعد أن وبختنا والدة الخديوى . قالت لنا إن عرابى سوف يسلمه الانجليز إلى الخديوى وأنه سوف يقتل شر قتلة

جزاء ما فعل ، وأخيراً أمسكت بكشف طويل فيه كثير من أسمائنا مع العقوبات الموقعة علينا وعند ما علمنا أخيراً أن حياة عرابى مهددة ساد الحزن والوجوم فى دوائر القصر كأن أحداً من الأسرة ذاتها قد مات .

واختتمت الأميرة حديثها بأن قالت لى :

— وبعد كل ما حدث لا يمكن أن يستتب أمن فى البلاد لا لنا . ولا لكم . . ولا لمصر .

***

وقد سنحت لى الفرصة بعد ذلك لأرى توفيق باشا مرتين بصفة خاصة فى قصر عابدين . فعند ما وصلت إلى هناك فى ١٢ ديسمبر وجدت الأبواب وقد حرسها الانجليز وبعد أن تناولت القهوة فى حجرة رئيس التشريفات فى الدور الأول من القصر قادنى إلى ستينو بك إلى الدور العلوى عن طريق سلم رخامى يوصل إلى صالونات من الفخامة بمكان كبير .

ووجدت توفيق باشا جالساً على أريكة فى نهاية أحد الأجنحة وإلى جواره على بعد قليل زائر آخر جلس إلى كرسى فى هدوء وقد علمت بعد ذلك أنه بطاريرك الأقباط .

والخديوى قصير القامة مملوء الجسم عصبى المزاج يبدو عليه الذكاء المحدود وتدل عيناه على الضعف والتردد . وبالرغم من أنه درس فى مصر إلا أنه يجيد الانجليزية ويحذق الفرنسية بل إنه صديق لكثيرين من الانجليز . وتفكيره ومثله كلها شرقية محضة .

وبالرغم من أن الفرصة أتيحت لتوفيق لكى يقود الوطنيين من المصريين إلى النصر وبذلك يكسب محبة الشعب . فانه لم يتمكن من الاستفادة منه .

وبعد أن قدم لى سيجارة ابتدأ الحديث عن محاكمة عرابى وزملائه . وقال لى إن فكرة المحاكمة لم تفهم على حقيقتها فى الخارج . وأكد لى أنه

لم يكن يرغب فى إعدام العرابيين . وأنه أراد دائماً أن يكون رحيما بهم فأبديت له أسفى من أن الصحافة لم تعبر التعبير الكافى عن آرائه وأنها شوهت الأفكار التى لديه .

وبعد قليل غير مجرى الحديث وأخذ يتكلم عن أفراد أسرة الخديوى فنسب إلى بعضهم أنهم جحدوا أفضاله . وشكا لى من أن إحدى الأميرات قد نقلت أقوالا مشوهة للورد دوفرين — المعتمد البريطانى فى مصر — وتمنى لو أنه لم توجد ألسنة للأميرات ولا أقلام للصحفيين ! .

وشكا لى أيضاً من والده الخديوى إسماعيل الذى كان بايطاليا إذ ذاك بعيداً عن بلاده . وقال لى أنه وصفه لأحد الصحفيين بأنه ضعيف ، وأن هذا الصحفى نشر هذا الوصف فى جريدة « التيمس » .

وقد حاولت بعد ذلك أن أتحدث عن عرابى . وهنا قال لى الخديوى توفيق إنه يعتقد أن عرابى رجل طيب . وإنه لم يفكر لحظة فى أن عرابى أراد قتله وإنه لو كان قد أراد ذلك لفعل فى إحدى المرات العديدة التى تقابلا فيها .

وقد قابلته مرة أخرى فى ٣٠ ديسمبر برفقة نيبير مستأذنين فى السفر إلى الخارج بعد انتهاء مهمتنا فى مصر .

وقد أتاحت لى هذه المقابلة أن أحادثه حديثاً مباشراً عن المحكوم عليهم بالنفى الذين كانوا قد رحلوا تماماً إلى الخارج بعيداً عن مصر فى جزيرة سيلان .

وقد دهشت حينما وجدته يعرف أدق التفاصيل عن محاكمة عرابى وزملائه على أنى وجدت أنه يكره جميع الناس الذين أردت أن أطريهم بمناسبة سفرى من مصر .

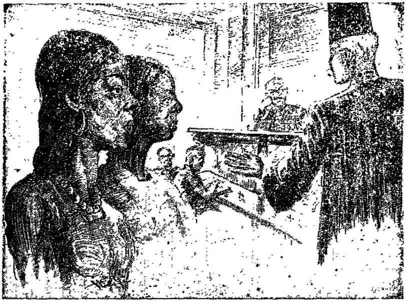
ولم يشك لى هذه المرة من تصرفات الأميرات المصريات . بل تحدث عن العلاقات الطيبة بينه وبين الباب العالى فى الاستانة .

وفى النهاية وجدنا من الملائم الاقتصار على ما تم فى هذه المقابلة من حديث واستأذنا فى الانصراف وكان طلعت باشا يجلس إلى جوار الخديوى فى نفس المكان الذى كان يجلس فيه بطريرك الأقباط فى المرة السابقة .

وبعد أن شكرنا الكرم وحسن الضيافة اللتين قوبلنا بهما غادرنا القصر ثم غادرنا مصر[1] .

---

(١) نشرت مجلة «الجامعة» هذه الترجمة فى العدد ٣٤٦ الذى صدر بتاريخ ١٥ سبتمبر عام ١٩٣٨ والأعداد التى تلته وقد قام بها الزميل الأستاذ احمد حمدى حافظ القاضى بالمحاكم الوطنية الآن وأحد المشتركين فى تحرير «الجامعة» وقتئذ .



قضية الرقيق الأسود

كان ذلك فى عام ١٨٩٤

وكانت الأسر الثرية فى مصر لا تزال محتفظة بعادة شراء الجوارى واستخدامهن فى القصور والدور الكبيرة استبقاء لمظهر من مظاهر السيادة الغابرة . وكانت الجوارى يستحضرون بواسطة بعض النخاسين من الحبشة والسودان عن طرق مختلفة تضليلا لأولى الأمر الذين أنشأوا فى ذلك الوقت مصلحة أطلقوا عليها اسم «مصلحة الرقيق» كان يرأسها موظف إنجليزى يدعى شيفر بك . وقد تعهدت تلك المصلحة بتنفيذ شروط المعاهدة المصرية الإنجليزية التى أبرمت عام ١٨٧٧ بشأن منع الاتجار بالرقيق والتى صدر تطبيقا لها أمر عال من الخديوى فى ١٤ أغسطس من نفس العام ينص على «أن بيع الرقيق السودانى أو الحبشى من عائلة إلى عائلة يمنع كلية فى القطر المصرى بعد مضى اثنتى عشرة سنة من تاريخ المعاهدة المذكورة وعلى ذلك بيع الرقيق فى المدة المذكورة لا يكون ممنوعاً . وبعد مضى المدة المحكى عنها إذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجرأ على بيع رقيق سودانى أو حبشى تصير مجازاته بالأشغال الشاقة لمدة أقلها خمسة أشهر وأكثرها خمس سنوات» .

وقد نص الأمر العالى على طريقة محاكمة المتهمين فى قضايا الرقيق فجعل ذلك من اختصاص المجالس العسكرية التى يدعوها سردار الجيش المصرى إلى الانعقاد . وتعرض للجوارى والعبيد الذين كانوا عند صدور الأمر موجودين لدى بعض الأسرات المصرية فقرر بشأنهم ما يأتى :

« وإذا كان بعض الرقيق السودانى أو الحبشى موجودا ضمن عائلات فى داخل القطر المصرى وملحقاته ولم يحصل منه شكوى للحكومة بطلب عتقهم ثم حضر أحد للحكومة وأخبرها عن وجود رقيق بالعائلات المذكورة وتحقق للحكومة أن تلك العائلات لا يكونون متجرين بالرقيق فلا يجوز للحكومة ضبط الرقيق من طرف العائلات المذكورة ولا يقبل سماع قول من أجل ذلك ما دام لم يحصل شكوى من الرقيق » .

هذه هى القواعد التى قررها الأمر العالى بشأن قضايا الرقيق . والتى كانت تشرف على تنفيذها « مصلحة الرقيق » مراعاة لروح الحضارة والمدنية . ومبادىء الحرية والمساواة التى كانت مصر إذ ذاك تزعم الدعوة إليها فى القارة الافريقية .

ولم يكن اتجاه مصر إلى الرق قاصراً على منع الاتجار بالرقيق وإطلاق الحرية لآلاف العبيد والجوارى — وهى الدعوى العريضة التى كان يجاهر بها المحتلون ليفهموا بها العالم أنهم يريدون تطهير مصر من أدران العبودية والذلة — بل كانت هناك أمور أخرى على جانب عظيم من الأهمية قد تنبه لها الشعب المصرى . وأعظم تلك الأمور شعوره بالكرامة إزاء السلطات الحاكمة وتمسكه بوجوب أن يمثل تمثيلا نيابيا صحيحا . وكان نظام التمثيل النيابى إذ ذاك منحصراً فى « مجلس شورى القوانين » الذى كان يرأسه على باشا شريف وقد بدأ ذلك المجلس يظهر وجوده وكيانه أمام الحكومة ومن ورائها المستشارين والموظفين الإنجليز وأخذ يكون بعض تقاليد تقضى بوجوب محاسبة الحكومة على أعمالها على ضوء مصلحة الشعب وحقوقه .

قافلة :

وحدث فى أوائل أغسطس سنة ١٨٩٤ أن أقبلت قافلة من الجنوب برئاسة شخص من النخاسين يدعى محمد شغلوب عن طريق واحة سيوة ونزلت فى

عزبة مجاورة لأهرام الجيزة تسمى عزبة نصار ومعها ست جوار من السودانيات بغرض بيعهن لبعض سراة مصر وأغنيائها .

وفى يوم ٨ أغسطس هبط أحد أفراد القافلة إلى القاهرة وتقابل مع أحد الوسطاء وعرض عليه فكرة بيع الجوارى فذهب به هذا الوسيط إلى بستانى على باشا شريف رئيس مجلس الشورى الذى وعد بعرض الأمر على سيده ثم عاد وأخبرهما باستعداد الباشا لشراء الجوارى بعد رؤيتهن .

وقد عرضت الجوارى على شريف باشا فاختار منهن ثلاثا هن حليمة وسعيدة وقراشينه ودفع ثمناً لهن ثلاثين جنيهاً وأخذ إيصالا بالمبلغ وبعد ذلك توجه النخاسون إلى منزل الدكتور عبد الحميد بك شافعى وعرضوا عليه الجوارى الثلاث الباقيات فاختار لنفسه واحدة ثم أرسل الثانية إلى منزل محمد باشا الشواربى عميد أسرة الشواربى المعروفة وأرسل الثالثة إلى منزل حسين باشا واصف الذى كان مديراً لأسيوط .

وانقضت بضعة أيام بعد ذلك . ولم يشعر أحد بما وقع لأنه مع توقيع المعاهدة وصدور الأمر العالى كان الناس لا يزالون متأثرين بتقاليد الحاضر فلم يكن فى شراء الجوارى ما يعد خروجاً فى عرفهم على النظام العام . ولكن مجلس شورى القوانين كما قلنا كان قد أحفظ صدور المحتلين بمشاغباته وعناده فانتهز الموظفون الانجليز هذه الفرصة السانحة ليضربوا المجلس ضربة قاضية وفجأة ... فى يوم ١٤ أغسطس عام ١٨٩٤ ذاع الخبر بأن شريف باشا قد اشترك فى ارتكاب جريمة الاتجار بالرقيق مع بعض النخاسين المقيمين بجوار الأهرام . وكلفت مصلحة الرقيق ضابطها المقيم فى الأهرام بضبط النخاسين الذين أقبلوا فى القافلة فانتقل فوراً وضبط أربعة منهم أما الخامس فلم يتمكن من ضبطه . ثم توجه البكباشى محمد افندى ماهر إلى منزل الدكتور عبد الحميد بك الشافعى وسأله عن التهمة المنسوبة إليه فاعترف بأنه اشترى الجارية وبأنه أرسل اثنتين إلى الشواربى باشا وواصف باشا .

اجراءات عنيفة ؟

واتسع نطاق التحقيق بعد ذلك . وتولاه شيفر بك مدير مصلحة الرقيق ووضعت لذلك شبه خطة مرسومة وأخذت جريدتا الأهرام والمؤيد تهمسان من يوم إلى آخر بالاهتمام الذى تبديه الحكومة نحو مسألة الرقيق .

إلى أن كان يوم ٣٠ أغسطس فأمر شيفر بك باستدعاء على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين . فذهب الباشا إلى مكتب الموظف الانجليزى وأراد الدخول عنده ولكن حاجب شيفر بك أمره بالانتظار حتى يأذن رئيسه بادخاله . وانتظر شريف باشا نحو ربع ساعة حتى أذن له بمقابلته .

وعندئذ واجهه بتهمة الاشتراك فى الاتجار بالرقيق فدهش شريف باشا وأراد أن يتصل تلغرافياً بقائمقام الخديوى باعتباره رئيساً لأكبر مجلس نيابى فى القطر وهو مجلس شورى القوانين ولاعتقاده أنه يجب أن تراعى فى معاملته بعض المجاملات اللازمة فى مثل تلك الظروف ولكن شيفر بك رفض السماح له بذلك الاتصال وألح الباشا المتهم ثم أبدى أنه إيطالى يتمتع برعوية دولة إيطاليا وبامتيازاتها . وأخيراً سمح شيفر بك بأن يذهب شريف باشا إلى دار الوكالة البريطانية مخفوراً لتتصرف هى فى الأمر . فذهب وانتظر هناك فترة أخرى حتى سمح له بارسال التلغراف الذى كان يريد إرساله إلى قائمقام الخديوى ، وهنا كانت المسألة قد تطورت تطورها الخطير فالتأم مجلس النظار برئاسة نوبار باشا ونظر فى الموضوع . ثم تألفت لجنة قضائية كانت مهمتها أن تبحث هل شراء الرقيق معاقب عليه طبقاً للمعاهدة والأوامر العالية المتممة لها أم أن العقاب قاصر على الاتجار بالرقيق وبيعه ؟ وقد أفتت هذه اللجنة بأن الشارى لا عقاب عليه . ولكن سلطات مصلحة الرقيق أصرت على وجوب محاكمة المتهمين مهما كان مركزهم !

وأخذت الصحف على اختلاف نزعاتها تبدى اهتماماً عظيماً بتلك القضية .

فنددت جريدة «البوسفور» بالقبض على المتهمين وطعنت «الجورنال اجيبسيان» فى الإجراءات العنيفة التى اتخذت إزاءهم طعناً شديداً وذكرت أنها دسيسة مدبرة من الانجليز للاضرار بمجلس الشورى الذى أصبح له فى البلاد شأن خطير لا يوافق أغراض الانجليز .

أما جرائد الاحتلال فقد اضطر أكثرها بالرغم عنها إلى الاعتراف بأن الأمر العالى الصادر فى شأن الرقيق لا يجيز لرجال البوليس إجراء ماأجروه واستندت إلى أن الأمر العالى ينص على وجوب أن يطلب الرقيق تحريره حتى يحل للحكومة طرق المنازل ودخولها ، وذكرت ,, الأهرام ،، إذ ذاك أن المستر جورست رد على ذلك بأنه كان فى نية الحكومة الانجليزية أن تعاقب الشارى وإن لم ينص صراحة على ذلك فى المعاهدة .

المجلس العسكرى :

وفى يوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤ انعقد المجلس العسكرى العالى برئاسة زهدى باشا وقدم إليه كل من محمد باشا الشواربى وحسين واصف باشا والدكتور عبد الحميد بك الشافعى والنخاسين الذين جلبوا الجوارى من السودان . أما على باشا شريف فلم يقدم إلى ذلك المجلس بل أرجئت محاكمته نظراً لاشتداد المرض عليه ولأن المخابرات كانت لا تزال دائرة بين الحكومة المصرية وقنصلية إيطاليا حول صحة انتمائه إلى الرعوية الإيطالية . ولو أن القنصلية الإيطالية كانت قد قررت بأنه وإن كان إسمه مدرجاً فى دفاترها القديمة إلا أنه لم يقم بسداد الرسوم المستحقة عليه منذ زمن طويل . ولذا لا يمكن اعتباره إيطالياً . وبدأت إجراءات المجلس العسكرى بحلف اليمين وتوجيه التهمة وكانت مكونة من شطرين .

الشطر الأول : الإتجار فى الرقيق وذلك أن المتهمين كانوا الواسطة فى إحضار ست جوار سودانيات للمحروسة — أى القاهرة — بقصد بيعهن .

الشطر الثانى : التداخل بالإتجار فى الرقيق إذ كانوا مشتركين فى الاجراءات الخاصة ببيع الجوارى السودانيات .

وقد حضر عن مصلحة الرقيق حسن بك حارس كمدع عمومى فوجه التهمة إلى الباشوات وقال وهو يشير إلى النخاسين .

« إن مثل هؤلاء النخاسين المساكين لم يتجشموا الأتعاب ويكابدوا المشقات فى استحضار الرقيق إلا لعلمهم بوجود مشترين مثل هؤلاء الباشوات » .

وطلب فى ختام أقواله استعمال الشدة مع النخاسين والرأفة مع الشواربى باشا وواصف باشا والشافعى بك . الذى أفاد اعترافه القضية فائدة كبيرة .

وقد سمعت شهادة الجوارى فى الجلسة فتناقضت بعض أقوالهن ولم تستطع زنوبة ـ وهى شابة كاعب فى ثياب قذرة أجلست فى منتصف القاعة ـ الاستدلال على الشواربى باشا ولا عما إذا كان ملحياً أم لا ، ولا عن الشيب الذى فى لحيته وقررت أنه غير موجود بين المتهمين مع أنه كان موجوداً وكان ذلك مثار دهشة الحاضرين .

كما سمعت شهادة الكثيرين ممن شهدوا بفضائل أخلاق المتهمين وسعة مداركهم وطيبة قلوبهم .

وقد دافع الأستاذ إسماعيل بك عاصم عن حسين باشا واصف فندد بالاجراءات التى اتخذت للقبض عليه وإهانته رغم مركزه السامى وخدماته الجليلة للدولة فى المناصب العسكرية والمدنية وختم دفاعه بقوله .

« سمعتم أقوال مريم وزنوبة وسعيده عند سؤالهن هل رأيتن عبد الحميد الشافعى يقبض نقوداً من واصف باشا فالكل أجمعن على أنهن لم يرين شيئاً من ذلك . وهن اللاتى أتى المتهمون من أجلهن إلى هنا ليحاكموا أمامكم فيا للأسف . أصبح الجوارى أحراراً ونحن صرنا أرقاء » .

وعلل وجود الجارية فى منزل واصف باشا بأنها أرسلت من منزل الدكتور الشافعى لتعليم الطهى نظراً لصلة الصداقة بين حرم الدكتورالشافعى وحرم واصف باشا .

ثم وقف الأستاذ خليل بك إبراهيم ودافع عن محمد باشا الشواربىفذكر إنعام الخديوى توفيق باشا عليه برتبة المير ميران الرفيعة وذكرأسرته العريقة وخدماتها للمغفور له محمد على باشا عند دخوله مصر . وتعرض لمسألة الشراء من وجهتها القانونية محاولا أن يثبت بأنه ليس هناك شراء بالمعنى الوارد فى الشريعة الإسلامية أو فى القانون الرومانى ثم سلم جدلا بأن هناك شراء واستند إلى نص الأمر العالى الصادر فىسنة ١٨٧٧ والذىيقصر العقاب على الإتجار والبيع ولم يتعرض للشراء .

واستمرت المحاكمة أسبوعا .

وفى جلسة ١٣ سبتمبر قام مريت بك نائب الأحكام العسكرية فلخص القضية وأيد اختصاص المجلس العسكرى بنظرها ، كما أيد تهمة اشتراك المتهمين جميعاً فى الجريمة سواء طبقاً للقانون الجنائى المصرى أم القانون العسكرى الانجليزى وبذلك تجب معاقبة البائع والشارى والجالب أى النخاس .

واختلت هيئة المجلس للمداولة حوالى الساعة ٩,٢٥ صباحا ثم أعيدت للانعقاد فى الساعة ٩,٤٥ وطلب الرئيس من حسن بك حارس المدعى العمومى كشفاً بسوابق المتهمين فاتضح من ذلك الكشف أن حسين باشا واصف كان قد حكم عليه بالحبس ٢١ يوماً لتهمة تختص بالرقيق . عند ما كان مديراً لأسيوط وأنه عزل إذ ذاك بسببها . كما اتضح أن الشواربى باشا والشافعى بك ليست لهما سوابق . وأن لبعض النخاسين سوابق فى الإتجار بالرقيق وقد ظن البعض أن التهمة التى سبق أن وجهت إلى واصف باشا

كانت لاتجاره بالرقيق ولذا قام محاميه الأستاذ اسماعيل بك عاصم وشرح ذلك فذكر أن تلك التهمة كانت لإهماله كمدير أسيوط فى ضبط حادثة رقيق. وطلب فى إلحاح إثبات ذلك بمحضر الجلسة .

الحكم :

وفى جلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤ قرر المجلس العسكرى براءة الشواربى باشا وحسين باشا واصف من شطرى التهمة وإدانة الدكتور عبدالحميد بك شافعى فى الشطر الثانى . وقد علم القارىء أنه كان المتهم الوحيد الذى اعترف بما نسب إليه . وقضى عليه بالحبس مع الشغل لمدة خمسة شهور كما قضى بمدد مختلفة على باقى المتهمين من النخاسين .

ولما رفع هذا القرار إلى « السردار » للتصديق عليه كما هى العادة فى قرارات المجالس العسكرية لم يصادق على القرار فيما يختص بالشواربى باشا وواصف باشا ، لأن سعادته رأى أن الشهادات المعطاة أمام المجلس لا تؤيد براءتهما » .

ولكن عدم المصادقة لم يكن له أثر عملى إذ أن قرار المجلس حاز قوة الشىء المقضى فيه الذى لا يمكن تعديله .

اعتراف شريف باشا :

أما على شريف باشا فقد كان إذ ذاك ملازماً الفراش لمرضه فلم يحدد موعد لمحاكمته . وفى يوم ٢٣ سبتمبر رفع إلى سمو الخديوى استقالته من رئاسة مجلس شورى القوانين وجعل سببها المرض والتقدم فى السن .

وفى اليوم التالى انتدب السردار طبيبين انجليزيين ليكشفا عليه فوافقا على أنه مصاب بمرض شديد فى القلب وضعف فى الجسم وقد علقت «المؤيد» إذ ذاك على ذلك بقولها .

« وعليه يتبين للقراء كيف كانت عاقبة تلك المعاملة التى فوجىء بها رجل شب وشاب على الكرامة . وكيف كان تأثير إهانة الرجل العظيم » .

ويظهر أن خطة كانت قد رسمت للعفو عن شريف باشا إذا اعترف بالتهمة والتمس العفو والمغفرة . إذ توجه إليه فى منزله كل من البكباشى فرج والصاغ محمد أفندى بدر بحضور محامى الباشا ووقع على باشا شريف إقراراً هذا نصه :

« أقر أنى اشتريت ثلاث سودانيات للخدمة بدائرتنا وبقين فى الدائرة لحد يوم تسليمهن إلى الحكومة وأعترف بأنى مذنب فى هذا العمل لعلمى أن هذا غير جائز ، ولكن حصل ذلك منى بنوع الإهمال والآن قد ندمت وتأسفت على حصول ذلك وعليه أطلب العفو والسماح من لدن أولى الأمر » .

ولم يجد السردار بعد ذلك محلا لمحاكمته وأصدر الخديوى أمراً بالعفو عنه .



قضية ثورة رواق الشوام بالأزهر

كان ذلك فى عام ١٨٩٦

وباء :

كانت مصر إذ ذاك قد أصيبت بنوع من « الكوليرا » الوبائية انتقلت عدواها إليها من بعض الأقطار الشرقية ففتكت بالأهالى فتكا ذريعا حتى بلغت الوفيات نسبة لم يكن لمصر عهد بها من قبل . لذلك اضطرت مصلحة الصحة إلى اتخاذ تدابير سريعة قاسية للمحافظة على الأهالى الأصحاء من عدوى الذين ماتوا فريسة الوباء . و د ازدحمت المقابر بجثث الموتى فضاقت بها على رحبها وعجز « الحانوتية » عن غسل الموتى فكانوا يدفنونهم بدون الغسل المعتاد واحتج بعض المسلمين على ذلك . وأفتى فضيلة شيخ الجامع الأزهر بوجوب إتمام الاجراءات الشرعية قبل الدفن .

وحدث فى الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين من صباح يوم أول يونيو عام ١٨٩٦ أن أبلغ معاون بوليس قسم الدرب الأحمر بوجود إصابة فى أحد طلبة الأزهر برواق الشوام . فأخطر طبيب الصحة الدكتور رضوان زيور الحكيم وانتقل معه إلى مكان المصاب بالرواق حوالى الساعة العاشرة . ولم يكد الطبيب يجرى الكشف على الطالب حتى اتضح أن الإصابة من النوع الوبائى الخطير وأنه يجب نقله حالا إلى المستشفى وعزله عن باقى زملائه منعاً لتفشى العدوى بينهم . وكان الطلبة إذ ذاك قد تجمعوا حول المكان الذى وقف فيه الطبيب مع معاون البوليس فاعترضوا على نقل زميلهم بحجة أن مصاباً قبله قد نقل أيضا ولقى حتفه .

وعرضوا استعدادهم للعناية بزميلهم حتى يشفى ، وصاح أحدهم ويدعى إبراهيم الدباغ بصوت عال :

« إننا لا نسمح لكم بنقل المريض من هنا مهما وصلت الدرجة ولو ذهبت أرواحنا جميعا » .

وجاء طالب آخر من نفس الرواق وصاح « لا يمكن نقل المريض مهما وصلت الدرجة » وقد ألقى هذه الكلمات فى لهجة حماسية فصفق له الطلبة الباقون تصفيقا شديداً . وبدأت تظهر على الطلبة المحتشدين أمارات التمرد .

أين شيخ الأزهر ؟

وأشار بعضهم على معاون البوليس أن يخبر شيخ رواق الشوام — وهو الشيخ عبد القادر الرافعى — بالأمر لعله يتصرف فيه . فتوجه إليه وأخبره فأحاله إلى شيخ الأزهر .

وعندئذ استدعى المعاون الجندى المكلف بالمحافظة على النظام فى الجامع الأزهر وأمره بأن يتوجه إلى فضيلة شيخ الجامع ويخبره بعصيان الطلبة لأمر الطبيب وامتناعهم عن تسليم زميلهم المصاب . وعاد الجندى وأجاب المعاون بأن فضيلة الشيخ أمره بأن يفرق الطلبة وأن يرسل أحد الخدم إلى شيخ الرواق .

ولكن معاون البوليس إذ ذاك كان رأى تزايد حماسة الطلبة فاستدعى قوة عسكرية من القسم حضرت بسرعة ووقفت على باب الرواق .

ولما خرج المعاون من الجامع بلغه أن وكيل المحافظة قد حضر . فمر المعاون من باب الشورية إلى باب الصعايدة ثم إلى باب الشوام من الخارج حيث تقابل مع وكيل المحافظة ودخلا الجامع معا من ذلك الباب . فصاح الطلبة صياحا عاليا وألقوا عليهما الطوب والتراب وأصيب الوكيل بطوبة وأسرع الاثنان بالعودة .

وعندئذ انتهز الطلبة هذه الفرصة ، فأغلقوا باب الجامع الذى دخلا منه ،

فلم يجد المعاون مناصا من أن يأمر الجنود بإقفال جميع الأبواب الأخرى وأن يعتبروا أنفسهم حراساً عليها ، وأرسل فى طلب نجدة أخرى .

معركة فى الأزهر :

وأقبل بعد ذلك مستررووب مفتش الداخلية الانجليزى ووقف مع وكيل المحافظة والمعاون ، وكان الطلبة إذ ذاك يفتحون أحد مصراعى الباب بين برهة وأخرى ويلقون منه الطوب والحجارة ثم يسرعون بإقفاله ، واستمروا على ذلك حتى حضر البكباشى منسفيلد ثم سعادة ماهر باشا « والد رفعة على ماهر باشا والمغفور له أحمد ماهر باشا » ووقف على مسافة قريبة من الباب ، وظن أنه لو دخل وحده فقد يظن الطلبة أنه قد لا يقصد بهم سوءاً . وفعلا أقدم على الدخول بعد أن استعمل البكباشى منسفيلد القوة حتى تمكن من دفع الباب ولكن المحافظ لم يكد يدخل الجامع حتى صرخ الطلبة فى وجهه وألقوا عليه الطوب والحجارة . فصاح بهم « أنا المحافظ . . أنا المحافظ . . . » فلم يعبأ به أحد . واستمروا فى إلقاء الطوب عليه فأصيب بجرح فوق حاجبه وخدش فى شفته كما أصابته إصابة مؤلمة فى ركبته .

وأصيب البكباشى منسفيلد فى الجزء الأيمن من رأسه إصابة أسالت الدم على ثيابه . ويظهر أن الطلبة عند ما تبين لهم أنهم تمكنوا من إصابة المحافظ زادت ثورتهم فتعالى ضجيجهم وأخذوا يصيحون « المحافظ أهه . . . إديله » وكان ماهر باشا إذ ذاك يريد أن يستمر على البقاء حتى تهدأ ثائرة الطلبة وخشية أن يتهم بالجبن ، ولكن تبين أن بقاءه داخل الجامع معناه موته فعاد إلى الخارج ، وعندئذ عاد الطلبة إلى إغلاق الباب كما كان . ووضعوا خلفه شباكا من حديد ليزيدوه مناعة وقوة .

إطلاق النار :

وأقبل كولسى باشا حكمدار العاصمة الإنجليزى ووقف برهة مع ماهر باشا على مسافة قريبة من باب الرواق وتحدث الإثنان حديثا قصيراً لم يعلم أحد ما قيل فيه . ولكن الحكمدار تقدم بعد ذلك إلى باب رواق الشوام وكانت القوة التى طلبها البكباشى منسفيلد أثر الاعتداء عليه وعلى المحافظ قد وصلت وتمت بواسطتها محاصرة الجامع من جميع جهاته . ومنع مرور الناس من حوله ووقف الحكمدار أمام باب الرواق وأمر الجنود بأن يحطموه فانقضوا عليه حتى خلعوا أحد مصراعيه من مكانه . وانفتحت ثغرة أمكن للجنود إطلاق النار منها فيما بعد ، وانتهز الطلبة الفرصة فأخذوا فى إلقاء الطوب من تلك الثغرة .

وتقدم الحكمدار ومعه بندقية أطلق منها طلقا فى الهواء إرهابا للطلبة ولكنهم لم يعبأوا بذلك فأمر جنوده بإطلاق النار وأطلقوا فعلا نحو خمس عشر رصاصة من خلال الثغرة المفتوحة على الطلبة الثائرين داخل الرواق فأصيب عديدون ، ولكن أشد الإصابات كانت فى خمسة من الطلبة ، توفى أحدهم ، والأربعة الباقون جرحوا جروحا خطيرة .

وكانت نتيجة إطلاق النار أن تفرق الطلبة فى أنحاء الجامع بعد أن كانوا محتشدين عند الباب والنوافذ يلقون منها الطوب والحجارة . ودخل البوليس إذ ذاك فوجد بعض الطلبة مختفين فى زوايا الجامع . كما أن بعض العلماء الذين تصادف وجودهم فى الجامع كانوا يلتمسون ملجأ يقيهم شر الطلقات النارية .

تحقيق وتقارير :

وأخطرت السلطات الرئيسية فوراً بالحادثة ، فاهتمت اهتماما عظيما وكان

سمو الخديوى فى الإسكندرية فأرسل له ناظر النظار برقية موجزة عن الحادث . وكلف النائب العام بتقديم تقريرعنها . فانتدب يوسف بك سليمان رئيس النيابة للانتقال وتحقيق الحادثة .

وسمعت أقوال معاون بوليس قسم الدرب الأحمر الذى سرد معظم الوقائع التى عرفها القارىء . ولكن ما كاد المحقق يسأل عن أول من أطلق النار حتى تردد واختلس بضع نظرات إلى الحكمدار كولسى باشا الذى كان حاضراً التحقيق ، فتقدم الحكمدار إذ ذاك وقال بالفرنسية .

« إننى أول من أطلق بالرصاص ، ثم تبعنى مستر روب ثم الجنود بأمرى » .

وقد كلف كل من ماهر باشا المحافظ ووكيل المحافظة وشيخ الجامع الأزهر بتقديم تقرير على حدة . فكان تقرير ماهر باشا أشد التقارير لهجة . وقد ذكر فيه كيف أن حياته كانت مهددة بالخطر وهو يتلقى هجمات الطلبة الثائرين . وذكر عن شيخ الجامع الأزهر ما يأتى :

« يسوؤنى جداً أن أقول إن غياب حضرات شيخ الجامع الأزهر ومشايخ الأروقة وباقى العلماء وقت الحادثة له العجب ! لأنهم إما أن يكونوا ساخطين على هذا العصيان أو راضين عنه ، فان كان الأول كان ذلك من أقوى الدلائل على أنهم ليسوا موضع الاحترام فيما بينهم وتكون الرئاسة إسمية فقط ، وإن كان الثانى فالمصيبة أدهى وأمر . . »

وذكر المحافظ أيضاً أنه انتقل إلى محل الحادثة فى نحو الساعة الحادية عشر والدقيقة الخامسة عشرة والرصاص لم يطلق إلا نحو الساعة الواحدة بعد الظهر . أى أن هيئة البوليس التى كانت فى محل الحادثة كانت قد استعملت منتهى الحكمة مدة ساعتين .

أما تقرير شيخ الجامع الأزهر فقد أنحى فيه باللائمة على البوليس لأنه لم يلجأ إليه فى بادىء الأمر . وذكر أنه قال لمعاون البوليس عند ما قابله « إذا كنت قد أحضرت قوتك وأقمت هذا الهرج قبل أن تسألنى شيئاً فماذا أعمل الآن وماذا تريد منى ؟ ! » وأنه ذهب بعد ذلك إلى المحافظة فوجد أن ماهر باشا قد انتقل إلى الجامع مع قوة عسكرية ولما عاد إليه توجه إلى مكتبه بادارة الأزهر وانتظر أن يحضر المحافظ لمقابلته ولكنه سمع طلقات الرصاص .

من الذى أمر باطلاق الرصاص

وهنا يجب أن نتساءل « من الذى أمر باطلاق الرصاص ؟ » .

لقد ذكر معاون البوليس فى التحقيق أن الحكمدار كولسى باشا هو الذى بدأ باطلاق النار . وأقره الحكمدار على ذلك . ولكن تبين أن الحكمدار وقف برهة مع ماهر باشا قبل أن يتقدم إلى باب رواق الشوام فهل أشار عليه المحافظ — وهو رئيسه المباشر — باطلاق النار ؟ .

هنا تضاربت أقوال الصحف المصرية إذ ذاك . فقد ذكر «المؤيد» أن المحافظ لم يأمر كولسى باشا باطلاق الرصاص بل بالعكس أمره بتجنب ذلك، وأنه اضطر أن يخفى هذه الحقيقة فى تقريره المرفوع إلى «عطوفة» ناظر الداخلية خشية أن يتهم بالجبن . كما ذكرت أن وكيل المحافظة عند ما قابل ناظر الداخلية صباح يوم الحادثة وأطلعه على تفاصيل ثورة الطلبة فى رواق الشوام حذره الناظر كل التحذير من إطلاق الرصاص على الطلبة وأمره باستعمال منتهى الحكمة .

مكافأة المحافظ

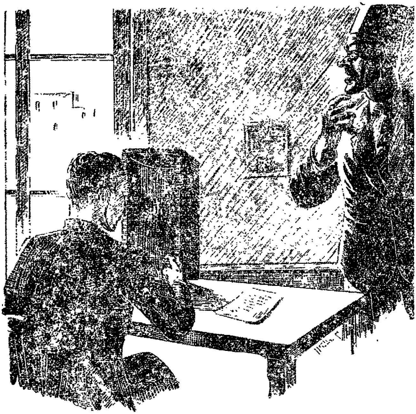
واجتمع مجلس النظار بعد ذلك وعرضت عليه التقارير المرفوعة إليه

من الهيئات المختلفة فقرر الإنعام بالنيشان العثمانى على ماهر باشـــا المحافظ. وتعطيل رواق الشوام سنة كاملة ونفى نحو ستين طالباً وهم الذين قبض عليهم ولم توجد أدلة كافية لإقامة الدعوى ضدهم، وكانوا إذ ذاك مسجونين فى الحوض المرصود، كما قرر كذلك استمرار النيابة العامة فى إجراءاتها القانونية لمحاكمة ١٤ طالباً من رواق الشوام ضبط منهم ١١ والثلاثة الآخرون كانوا لا يزالون فارين . .

المحاكمة

وفى يوم ١١ يونية عام ١٨٩٦ عرضت القضية على محكمة السيدة زينب وجلس فى كرسى النيابة يوسف بك سليمان فطلب تطبيق المادتين ١٢٧ و ١٢٨ من قانون العقوبات. وترافع الأستاذ إسماعيل بك عاصم عن المتهمين.

وفى الساعة الخامسة من مساء اليوم المذكور قضت المحكمة ببراءة اثنين، وبالحبس سنتين على الطلبة الثلاثة الفارين وعلى ابراهيم الدباغ ومحمد رقوت لثبوت اعتدائهم على المحافظ وعلى هؤلاء أيضاً بالحبس ستة أشهر عن تهمتى القذف فى حق المحافظ وسبه علناً. كما قضت على سبعة متهمين آخرين بالحبس ستة أشهر عن تهمتى القذف فى حق المحافظ ومعاون البوليس وسبهما علناً .



قضية سرقة التلغرافات

تلغراف السردار : كانت الحملة المصرية قد سافرت إذ ذاك إلى السودان برئاسة السردار لقمع الثورة القائمة هناك . وكانت الصحف المصرية تهتم كل الاهتمام بنشر أخبار الحملة وتنقلاتها خصوصاً عندما جاءت الإشاعات بأن وباء خطيراً قد تفشى فى جنود الحملة المصرية وكنت لا تكاد تفتح صحيفة من الصحف التى تصدر فى مصر فى ذلك الحين إلا وتجد فى أظهر مكان بها أخباراً ورسائل وبرقيات عن تلك الحملة .

وأقبل يوم ٢٨ يوليو عام ١٨٩٦ فصدرت جريدة « المؤيد » التى كان يديرها ويرأس تحريرها المرحوم الشيخ على يوسف عدو الاحتلال البريطانى اللدود ـ وفى الصفحة الرابعة من تلك الجريدة مقال بعنوان « أحوال الجيش المصرى فى الحدود » وتحته هذه العبارة :

« تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من كوشه أمس إلى نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود ، وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال تفصيلات لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفى المعسكرات » .

ثم قال :

« وقد حصل فى أصوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصاً أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣ . وفى حلفا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨ . وست وفيات فى الجيش

البريطانى ، واستمرت جريدة « المؤيد » فى ذكر بيان الإصابات كما وردت فى تلغراف السردار إلى أن قالت :

« ولم تحصل إصابات فى الجيش بسوارده وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التى اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء . ولكن هذا الداء شديد الوطأة جداً بين اللاجئين إلى سوارده من الأهالى والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء وقد توفى منهم عدد كبير .

وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الوابورات القديمة وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل بدون انقطاع . وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل . ويوجد الآن وابوران جديدان فى الطريق والمأمول أنهما يساعداننا والوابورات المستعملة اشتغلت أكثر من إحدى عشرة سنة وأتأسف أن أقول لسعادتكم إن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن التجارية فى الشلالات .

ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة ولكن الصعوبات التى كانت توجد للآن أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم » .

تحريات

ولم يكد « المؤيد » ينشر تلك التفصيلات حتى هاج أولو الأمر فى وزارة الحربية — أو النظارة كما كانوا يسمونها إذ ذاك — واشتدت دهشة ناظر الحربية لدى اطلاعه عليها . إذ أنها ترجمة حرفية وردت إليه باللغة الفرنسية من سردار الجيش المصرى . وأصدر الناظر أمره إلى ملحم بك شكور أحد كبار موظفى الحربية بأن يقوم بعمل تحقيق دقيق وتحريات سريعة لمعرفة سر تلك السرقة ، كان من نتيجة ذلك نقل ستة من موظفى الحربية إلى أقصى الحدود لشبهات حامت حولهم .

ولكن بقى هناك سر لم يستطع أحد الاهتداء إليه . . ذلك أن التحريات الأولى أسفرت عن أن برقية السردار وصلت إلى مكتب تلغراف الأزبكية فى الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٦ . وتلك البرقية كانت باللغة الفرنسية وموجهة من السردار إلى ناظر الحربية ويبلغ عدد كلماتها ٥٦٦ كلمة تتعلق بحملة السودان .

وقد ابتدأ عامل التلغراف حسن افندى حسنى فى نسخها واستمر فى عمله تحت إشراف وكيل المكتب نجيب افندى اسكندر حتى أتمها فى الساعة العاشرة والدقيقة الحادية والأربعين مساء . أى بعد البدء فى تبليغها بأكثر من سبع ساعات . ولم يكد ينتهى منها حتى سلمها إلى موظف آخر لقيدها ووضعها فى مظروف . وقد استغرقت هذه العملية نحو أربع دقائق . ثم سلم البرقية إلى رئيس السعاة الذين يشتغلون فى المكتب فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين . وقد بحث ذلك الرئيس عن زملائه فلم يجد أحداً منهم فى المكتب ولذا انتظر حتى حضر الساعى أحمد صالح فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشر مساء فسلم إليه التلغراف داخل المظروف وتوجه الساعى به توا إلى نظارة الحربية وسلمه إلى الضابط الانجليزى النوبتجى الذى تسلمه منه فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين . وهذا الضابط كلف أحد سعاة الحربية بالذهاب بها إلى منزل سعادة الناظر الذى فض المظروف وقرأ التلغراف ثم وضعه فى مكان لا يمكن الوصول إليه إلى أن رآه منشوراً فى « المؤيد » الصادر فى اليوم التالى أى فى ٢٨ يوليو ! !

فكيف وصل التلغراف إلى «المؤيد» ؟ !

لقد أمر ناظر الحربية بمعاقبة ستة من موظفى نظارته بالنقل إلى الحدود ولكنه ظل متشككا إذ اتضح له مما سبق أن التلغراف لم يمر على أحد من موظفى الحربية بل وصل إليه مغلقاً مختوماً كما صدر من مكتب تلغراف

الأزبكية وفاتح رئيسه فى الأمر ولكنه أكد له أنه لا يشتبه فى أحد موظفى مكتبه .

وبقى السر العميق مستوراً لا يعرفه أحد .

تلغراف آخر ؟

ولكن حدث بعد يومين أن توجه الدكتور فارس نمر صاحب جريدة «المقطم» إلى مكتب التلغراف نفسه وأخبر رئيسه بأنه قد ورد له تلغراف من مراسله بمركز ببا فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٦ ولكنه دهش إذ رآه منشوراً فى اليوم نفسه بجريدة « المؤيد » أى أنه وصل إلى «المؤيد» فى الوقت الذى وصل فيه إلى «المقطم» مع أنه وارد من مكاتب «المقطم» وقد أكد المكاتب أنه لم يرسله إلا إلى جريدته .

وعندئذ لم يجد رئيس المكتب مناصاً من تكليف أحد موظفيه وهو محمد افندى زيد بمراقبة زملائه للوصول إلى سر ذلك التلاعب الخطير .

وبعد يومين قدم ذلك الموظف نتيجة قيامه بتلك الرقابة إذ قرر أنه رأى توفيق افندى كيرلس — أحد موظفى المكتب — ينقل صورة تلغراف اتضح أنه مرسل من مكاتب جريدة «الديلى تلغراف» الانجليزية إلى جريدته . وتحقق وكيل المكتب أن الورقة التى نسخها توفيق افندى ما زالت فى جيبه لأنه لم يبرح المكتب وعندئذ توجه معه إلى الرئيس الذى سأله عما نسخه فأجاب بأن الورقة التى معه لا قيمة لها وأنه مزقها . ولكنهم فتشوا فى المكان الذى كان جالساً فيه فلم يجدوا شيئاً وعندئذ كلفه وكيل المكتب بابراز مامعه وفتشوه فعلا فعثروا معه على صورة التلغراف وقرر رئيس المكتب ووكيله والموظف محمد افندى زيد أنهم رأوا توفيق كيرلس إذ ذاك يقع على قدمى الرئيس ويستغفره .

وخيل للمحققين إذ ذاك أنهم وضعوا أصبعهم على السر المنشود . وحام الشك حول توفيق كيرلس واتضح أنه في ليلة ورود تلغراف السردار كان موجوداً في «النوبتجية» بالمكتب . وكان جالساً وقت تلقى الإشارة بجوار الآلة . ولكنه لما سئل ووجهت إليه تهمة إفشاء سر التلغراف — وهي الجريمة التي تنطبق عليها المادة ١٤٥ من قانون العقوبات — أجاب أنه لم يفش ذلك السر . أما صورة التلغراف التي وجدت معه فادعى أنه لم ينسخها إلا ليمرن نفسه على اصطلاحات اللغة الانجليزية وأن جميع زملائه يعلمون عنه تلك العادة وأن ما ذكره وكيل المكتب من أنه لم يقبل إبراز ما معه من الأوراق غير صحيح . بل إنه قدمها له بمجرد أن طالبه بها . كما قرر بأنه كان موجوداً أمام الآلة عند ورود تلغراف السردار ومن المستحيل عليه نسخ صورته . خصوصاً وأن عدد كلماته يبلغ نحو ٦٠٠ كلمة .

قضية خطيرة :

واتسع نطاق التحقيق

وتولت النيابة العامة الأمر إذ ذاك بنشاط تام . إذ سمعت أقوال العديدين من موظفي مكتب تلغراف الأزبكية ومن الخارج .

وعملت تحريات دقيقة عن حالة توفيق كيرلس وحياته الخاصة ودرجة يساره ومبلغ اتصاله بالشيخ علي يوسف .

وكان من أهم ما توصل إليه المحققون شهادة عزيز أفندي فهمي أحد موظفي مكتب الأزبكية بأن توفيق كيرلس طلب منه نسخ صورة من تلغراف السردار .

وشهد محمد أفندي زيد الذي كلفه رئيس المكتب بالرقابة بما رآه . واستشهد باثنين من السعاة أيداه في شهادته ولكنهم خالفوا شهادة وكيل

المكتب فيما يختص بتفتيش كيرلس إذا قرروا أنهم رأوا الوكيل يبحث عن شيء ضائع فى المكان الذى كان يجلس فيه كيرلس ثم سمعوه يطلب منه صورة تلغراف الجريدة الإنجليزية ويهدده بالتفتيش .

واتضح من التحريات التى قام بها البوليس أن توفيق كيرلس كان يتردد على الشيخ على يوسف . وأن الأخير كان قد توسط له مرة لدى قلينى بك أحد كبار موظفى نظارة المالية لكى يلحقه بإحدى الوظائف وأنه تردد على مطبعة «المؤيد» لطبع بعض بطاقات الزيارة ولكن ليست له صلة بصاحب المؤيد .

وبدأت جريدة « المقطم » إذ ذاك — وعداء الشيخ على يوسف لها معروف — تهمس بأن التحقيق قد كشف عن أمور هامة وأن النيابة سوف تستدعى صاحب « المؤيد » للتحقيق معه .

ولم يسكت الشيخ على يوسف على ذلك بل أخذت جريدته تنشر كل يوم تقريباً كلمة فى صفحة الأخبار تشير فيها إلى الاشاعات التى تذاع عن قضية سرقة التلغرافات .

ولكن الشيخ على يوسف رغم ذلك استدعى للتحقيق فى يوم ١٤ سبتمبر فلم يرض أن يصرح بمصدر وصول التلغراف إلى المؤيد ولا بالاسم الذى أعطاه له محتجاً بسر المهنة .

وقرر فيما يختص بعلاقته بتوفيق كيرلس أنه كان يعرفه بالاسم وبالذات ولكنه لم يعرف أنه موظف فى مصلحة التلغرافات إلا بعد توجيه التهمة إليه كما قرر بأنه لم يكتب عنده فى «المؤيد» قط . وكان قد تلقى أخيراً رسالة غير ممضاة يقول كاتبها إن أربعة أشخاص قابلوه وأغروه على مهاجمة «المؤيد» وإشراك صاحبه فى تهمة سرقة التلغرافات ففهم أن تلك الرسالة من توفيق كيرلس ولكنه لم يعرف من هم أولئك الأشخاص الأربعة الذين ورد ذكرهم فى تلك الرسالة .

ولم يكد يصل التحقيق إلى هذا الحد مع صاحب «المؤيد» حتى أبدى المحقق رأيه بحفظ التحقيق بالنسبة للشيخ على يوسف باعتبار أنه لم تثبت عليه تهمة الإشتراك فى الافشاء .

تلغراف ثالث :

وكان النائب العام الانجليزى — كما يتضح من كتابات «المؤيد» فى ذلك الوقت — قد رأى فى تلك القضية فرصة سانحة للانتقام من أحد خصوم الاحتلال فلم يوافق على حفظ القضية .

ولم يكد الشيخ على يوسف يعلم بذلك حتى نشر فى «المؤيد» الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٦ كلمة بعنوان «محاكمة صاحب المؤيد» عرض فيها بالنائب العام واتهمه بأنه يريد الوصول عن طريق القضية إلى شهرة كاذبة ترفع رأسه بين أبناء بلدته ثم قال ما نصه :

« غير أننا رغبنا اليوم مساعدته بدليل جديد فى التهمة ، فقد تحصلنا من نظارة الحربية التى لا ندخلها . أو من مكتب التلغراف الذى لم يبق لنا فيه عامل ، على نص تلغراف وارد من حلفا إلى عزتلو دليرى بك السكرتير الحالى فى نظارة الحربية . هذه ترجمته بالحرف الواحد .

« حلفا فى ١١ أكتوبر الساعة ٤٧,١٠ دقيقة صباحاً .

— سنبارح حلفا هذا اليوم ومعنا الكتبة التابعون لنا إلى القاهرة — مدير تعيينات الحربية ـ روجرس « ميرالاى » .

فعلى ذلك النائب العمومى المتطوع أن يضم هذا إلى دلائل التهمة التى يتحصل عليها والتى استجمعها إلى الآن . فان هذا البرهان الجديد أنفع من النقود التى تصرف فى هذه الظروف على البوليس السرى وبعض السماسرة فى سبيل تأييد التهمة وتقويتها ... »

ولم يكتف بذلك بل نشر فى نفس العدد ترجمة لكلمة نشرتها جريدة

« صدى الشرق » الفرنسية بشأن ما يتهامسون به من أن البوليس قد بعث منشوراً سرياً إلى جميع مأمورى الأقسام فى العاصمة يأمرهم فيه بالبحث والتفتيش بكل واسطة لجمع الأدلة أو القرائن أو الشبه التى تؤيد التهمة ضد الشيخ على يوسف وعامل التلغراف وذكرت أن تاريخ المنشور ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ رقم ٢ . ثم صحح «المؤيد» ذلك بأن ذكر أن سعادة جنسون باشا قد أصدر المنشور السرى تحت رقم ٢٢ ، وأنه لو أصدر منشوراً يخالفه فهو مستعد لنشره !

وفى اليوم التالى أى يوم ١٦ أكتوبر أعيد التحقيق مع توفيق كيرلس بشأن الأربعة الذين ورد ذكرهم فى الرسالة التى أشار إليها الشيخ على يوسف فأجاب بأنهم توفيق افندى عزت ببوليس مصر واسكندر افندى تادرس بالداخلية وراغب افندى منصور وناصف افندى مرقص . وأن اسكندر تادرس قد حضر إليه وأغراه بوجوب الاعتراف باشتراك الشيخ على يوسف معه . بفكرة أنه لا بد أن يحكم عليه بثلاث سنوات فلم لا يشترك صاحب المؤيد فى تلك العقوبة ؟ ثم أحضره إلى جريدة « المقطم » وجريدة « مصر ».

المحاكمة :

ولما انتهى التحقيق فى تلك القضية وجهت تهمة إفشاء سر التلغراف إلى توفيق افندى كيرلس كفاعل أصلى والى الشيخ على يوسف كشريك بالتحريض . وقدمت القضية إلى جلسة الجنح بمحكمة عابدين الجزئية التى انعقدت يوم الثلاثاء ١٧ نوفمبر سنة ١٧٩٦ برئاسة محمود بك خيرت القاضى.

ومثل النيابة النائب على افندى توفيق فدلل على أنه لم يكن هناك وقت مطلقاً لسرقة التلغراف الوارد من السردار منذ خروجه من مكتب التلغراف حتى استلام ناظر الحربية له وأن التلاعب حصل فى نفس المكتب من

توفيق افندى بتحريض الشيخ على يوسف الذى ثبت اتصاله به من توصيته لقلينى بك ومن اعتراف المتهم بأنه تردد عليه لطبع بطاقات فى مطبعة «المؤيد» وانتهى إلى طلب توقيع عقوبة تتناسب مع الجريمة وخطورة الاضرار التى نجمت عنها .

ودافع عن المتهمين الأستاذان إبراهيم الهلباوى بك وأحمد الحسينى بك . وقد كشف الهلباوى بك فى مرافعته عن شخصية اسكندر تادرس الذى شهد فى التحقيق بأن توفيق كيرلس اعترف له بسرقة التلغراف وإفشاء سره بتحريض صاحب «المؤيد» ، وذكر الهلباوى أن اسكندر بجانب كونه موظفا فهو مكاتب «المقطم» ومحرر مقالات (الزارع للشرعبد ابليس) ضد المؤيد وبذلك تكون شهادته غير صحيحه . وقرر بأن لديه اعتقادا قويا برغم شهادة ناظر الحربية فى الجلسة بأن التلغراف قد أرسلت نسخه منه إلى رئاسة مجلس النظار ولا بد أن يكون قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية . وأشار إلى الأشاعة التى راجت عند نشر التلغراف من أنه لا بد أن يكون أحد النظار الوطنيين هو الذى أعطاه للمؤيد . واستشهد على أن التلغراف قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية بما قرره ملحم بك شكور من أنه قد أجرى تحقيقا فى النظارة نقل بعده ستة من الموظفين إلى الحدود ...

ثم تلاه أحمد الحسينى بك فذكر أن صحيفة «المقطم» كانت قد نشرت الحكم فى قضية الدكتور «ملتون» ضد جريدة «البوسفور» قبل صدوره من المحكمة المختلطة وبذلك أفشت سر المداولة ومع ذلك لم ينتقدها أحد بل استحسنوا مسلكها لانها بذلت مجهوداً فى الوصول إلى هذا السر العميق ، وذكر أيضا حكاية حصول مكاتب «التيمس» على معاهدة برلين . وأسرار المفاوضات التى سبقتها بواسطة رشوة خادم أحد أعضاء المؤتمر . وصمم الأثنان على طلب براءة المتهمين .

وفى منتصف الساعة السادسة من مساء الخميس ١٩ نوفمبر صدر الحكم بحبس توفيق افندى ثلاثة أشهر لافشائه سر تلغراف السرداروبراءته من تهمة افشاء تلغراف المقطم والزامه بربع المصاريف . وببراءة الشيخ على يوسف من التهمتين .

وقد استؤنف الحكم فقضت محكمة الجنح المستأنفة بجلستها المنعقدة فى ١٥ ديسمبر عام ١٨٩٦ بالغاء الحكم الصادر على توفيق كيرلس من محكمة عابدين وبراءته .

وهكذا أسدلت الستار على هذه القضية الغريبة وظلت سرقة التلغرافات سراً مكتوما إلى يومنا هذا .



قضيّة دنشواي

وهو التعبير « التقليدى » الذى اصطلح عليه المحققون من أعضاء النيابة وضباط البوليس . وقد رأيت من واجبي مادمت أعتزم إجراء تحقيق دقيق عن حادثة دنشواى أن أنتقل الى « محل الحادثة » أبحث عن بعض المتهمين الذين لايزالون على قيد الحياة وبعض الطاعنين فى السن من الأشخاص الذين وردت إسماؤهم فى محاضر تحقيق الحادثة عام ١٩٠٦ وفى أقوال الصحف والمجلات إذ ذاك . وقد خذت معى مجموعة كبيرة من تلك المحاضر واستظهرت الأسماء التى لعب أصحابها أدواراً هامة فى الحادثة المشؤومة . ثم سافرت إلى دنشواى وأنا لاأعلم اذا كنت سأجد أولئك الأشخاص قد طواهم الموت أم لا يزالون على قيد الحياة !

وكنت قد تبينت قبل سفرى أن الاتهام فى القضية قد حصر زعامة الحادثة فى أربعة أشخاص هم حسن على محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمود درويش زهران فحكمت عليهم المحكمة المخصوصة بالاعدام شنقاً فى نفس قرية دنشواى كما حكمت على اثنين من المتهمين الآخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وعلى واحد بالأشغال الشاقه مدة ١٥ سنة وعلى ستة بالأشغال الشاقه سبع سنين وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع جلدهم خمسين جلدة على أن ينفذ الجلد فى قرية دنشواى أيضاً . وبرأت باقى المتهمين الذين كان عددهم ٥٢ شخصاً

ودنشواى التى شهدت هذه المأساة قرية صغيرة جداً تابعة لنقطة بوليس الشهداء التابعة لمركز شبين الكوم . تقع كلها على الجهة اليسرى من السكة الزراعيـــة والخط الحديدى الذى يصل منوف بكفر الزيات وأول

ماتلاحظه عند هبوطك الى القرية أبراج الحمام العديدة المرتفعة فى جو القرية إذ يبلغ عددها نحو مائتى برج . وهذه الأبراج هى السبب المشئوم الذى جر على القرية الوادعة تلك الكارثة الدامية التى ألبستها ثياب الحداد

وصلت دنشواى واتجهت تواً إلى منزل عمدة الناحية فاتضح أنه ابن الشيخ محمد الشاذلى الذى كان عمدة دنشواى عند وقوع الحادثة . ولكنه لم يكن موجوداً فى البلدة . فسردت على بعض الموجودين أسماء المتهمين الذين حكم عليهم بالاشغال الشاقه وبالحبس والجلد فاتضح أنهم توفوا جميعاً ولم يبق منهم الا ثلاثة هم محمد على سمك والعيسوى محمد محفوظ اللذان كان قد حكم عليهما بالأشغال الشاقه سبع سنوات وعزب عمر محفوظ الذى كان قد حكم عليه بخمسين جلدة نفذت فى دنشواى . وقد حادثتهم جميعاً كما حادثت شيخ خفراء دنشواى فى وقت الحادثة . وأحد الخفراء الذين أصيبوا برش بنادق الانجليز

بعض ورثة الذين حكم باداناتهم وكان فى مقدمة من اهتممت بسؤالهم من هؤلاء الورثة أم محمد زوجة محمد عبدالنبي مؤذن قرية دنشواى الذى حكم عليه بالاشغال الشاقه المؤبدة ثم توفى بعد الافراج عنه . وذلك لأن اسم « أم محمد » هذه تردد كثيراً فى محاضر التحقيق وفى جميع الصحف التيظهرت إذ ذاك . إذ هى تكاد تكون السبب الأول فى الحادثة . فقد كانت جالسة على « النورج » فى « جرن » زوجها محمد عبد النبي عند ما أطلق بعض الانجليز الرصاص لصيد الحمام فاشتعل الجرن وصرخت أم محمد فأعاد الانجليز إطلاق النار ثانية وأصابها بعض الرش ولماسقطت مغشياً عليها ظن أخو زوجها أنها ماتت فصاح . وأقبل زوجها وشيخ الخفراء والأهالى وتجمهر القرويون . وكانت أم محمد عند وقوع الحادث لاتتجاوز السادسة عشرة من عمرها فأصبحت الآن فى الثانية والأربعين لكن الناظر اليها لايشك فى أنها تجاوزت الستين من عمرها لهول المصائب التى حلت عليها متتابعة متلاحقة بسبب الحادثة .

وكانت أروع ظاهرة لفتت نظرى عند محادثة أولئك المساكين تعلقهم

المدهش بذكرى المغفور له مصطفى باشا كامل فهم لايزالون جميعا يترحمون عليه ويعرفون جميله إذ تمكن بمجهوده الجبار من الحصول على العفو عنهم وعن ذويهم . كما أنهم يذكرون المدرسة التى بناها الزعيم الراحل فى محل المشنقة التى نصبت فى دنشواى لتنفيذ الحكم ولم يتم بناؤها بسبب مرضه . وهم يشيرون إلى تلك المدرسة الصغيرة الناقصة كرمز حى لوفاء الزعيم لقريتهم الصغيرة .

١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ :

غادرت فرقة من جيش الاحتلال الانجليزى القاهرة فى يوم الاثنين ١١ يونيو سنة ١٩٠٦ متجهة إلى الأسكندرية عن طريق البر وبعد أن قطعت فى سيرها يومين وصلت الى ناحية كمشيش التابعة لمركز تلا من مراكز مديرية المنوفية فى صباح يوم الاربعاء ١٣ يونيو سنه ١٩٠٦ — وهو الرقم المشئوم دائما ! — وكان قومندان تلك الفرقة وهو الميجر بين كوتين قد سبق له اصطياد الحمام من أبراج قرية دنشواى فى أعوام سابقة فاقترح على بعض رفاقه — وهم الكابتن بول والضباط بورتر وسميث والدكتور بوستك طبيب الفرقة أن يتوجهوا إلى دنشواى نظراً لوفرة الحمام فيها ولقربها من النقطة التى عسكرت فيها الفرقة .

وكانت قد جرت العادة بأن تصدر الأوامر لعمد البلاد التى تمر عليها فرق جيش الاحتلال بمساعدة الجنود عند الحاجة . فلما وصلوا الى منوف أبلغوا مأمور المركز بأنهم يرغبون الصيد فى دنشواى لكى تعد لهم المعدات اللازمة ثم قاموا بعد ذلك من كمشيش حيث عسكرت الفرقة واتجهوا الى دنشواى فى مركبات أعدها لهم أحد أعيان الناحية . ولكن حدث - لسوء الحظ - أن ضابط بوليس النقطة التى تقع دنشواى فى دائرتها كان مهتما بتحقيق جناية كبيرة . وأن مأمور مركز شبين الكوم كان مشتغلا باطفاء حريق شب فى عاصمة المديرية ودمر عدة منازل بها كما كان عمدة دنشواى المرحوم محمد

محمد الشاذلى قد استدعى إلى المركز لحضور جمعية من جمعيات العمد .

واكتفى ضابط البوليس بتكليف الأومباشى أحمد حسن بالذهاب الى دنشواى وإعطاء الأوامر اللازمة بالمحافظة على الضباط الانجليز عند حضورهم واتجه الأومباشى المذكور فعلا إلى القرية ووجد المرحوم الشيخ عمر زايد نائب العمدة فأبلغه أمر الضابط كما أبلغه إلى شيخ الخفراء عامر عدس .

صحارمتانيه :

ولما وصل الضباط الانجليز الخمسة إلى دنشواى لم يكن يظهر عليهم بالطبع شكل فرقه من فرق الجيش إذ كانت فرقتهم معسكرة على مسافة أميال عديدة من دانشواى . . . كما أنهم حضروا لغرض لاعلاقة له بصفتهم العسكرية . وهو صيد الحمام . فقسموا أنفسهم قسمين . الأول وقف على السكة الزراعية التى تقع فى الجهة الشمالية من القرية لصيد الحمام من خلال الأشجار الكثيفة كعادة الانجليز الذين سبق لهم الصيد فى دنشواى فى مرات سابقة ولم يفكر أحد فى الاعتداء عليهم .وقسم آخر هبط القرية ومر فى أجران القمح التى كانت ممتلئة وقتئذ .

وحدث إذ ذاك أن حمامتين كانتا واقفتين على جرن لمحمد عبدالنبى مؤذن القرية . وكانت أم محمد زوجة محمد عبدالنبى جالسة على « النورج » تسوق المواشى وكان شحاته وهو أخو زوجها يصلح ماتحت عجلات « النورج » فأقبل أحد الضباط الانجليز وأطلق بندقيته على الحمام الذى حط على الجرن فصاح به شحاته أن يكف عن ذلك خشية إحراق الجرن . ولكن الضابط لم يفهم ما قاله شحاته واستمر فى إطلاق الأعيرة قاصداً اصطياد الحمام فاخطأ التصويب وأصاب أحد الأعيرة أم محمد فصرخت ووقعت على الأرض واشتعل الجرن .

وعندئذ أخذ شحاته يصيح ويستغيث معتقداً أن زوجة أخيه قد توفيت وأمسك بالضابط الانجليزى وقبض على البندقيـة وظل مستمراً فى الصياح والاستغاثة فأقبل أخوه محمد عبـد النبى زوج أم محمد . كما أقبل باقى الضباط الانجليز لإنقاذ زميلهم . وتجمهر صبية القرية وأطفالها . واتصل الخبر بشيخ الخفراء عامر عدس فحضر ومعه محمد شحاته داوود الخفير وبعض الخفراء الآخرين لمنع الأهالى من التعدى على الضباط الانجليز .

ولـكن الأخيرين توهموا خطأ أن الخفراء يريدون الفتك بهم فأطلقوا النار وأصاب عيار منها الفخذ الأيسر لشيخ الخفراء عامر عدس فسقط على الأرض كما أصاب عيار آخر الخفير محمد شحاته داود وعلى الدبشة وقد توفى منذ عدة أعوام .

واعتقد الجميع أن شيخ الخفراء عامر قد توفى فأخذ الصبية يلقون الطوب على الضباط الانجليز كما اعتدى بعض الأهالى عليهم بالعصى فأصيب الصاغ بين كوتين فى ذراعه وجرح الضابط سميث جرحاً خفيفاً ولحسن حظ هذين الضابطين أن الخفراء احتجزوهما مع ضابط ثالث وأخذوا الأسلحة منهم حتى حضر ضابط البوليس فأوصلهم إلى المعسكر أما الكابتن بول والدكتور بوستك فانهما عندما رأيا تجمهر الأهالى وقد أصيب الأول فى رأسه تركا دنشواى وأخذا يعدوان حتى قطعا ثمانية كيلو مترات فى ذلك الجو القائظ الذى يمكن للقارىء أن يتصوره إذا عرف أن الحادث وقع فى ١٣ يونيو أى فى أشد أيام الصيف قيظاً . ؛ لم يكد يصل الكابتن بول إلى باب السوق التابع لشركة الأسواق وهو القائم على مسافة قريبة من ناحية سرسنا حتى سقط على الأرض فاقد الوعى ثم توفى بعد ذلك بقليل .

أما الدكتور بوستك فيقال إنه ترك زميله وتابع العدو حتى وصل إلى ترعة الباجورية وهى التى كان المعسكر منصوباً فى ضفتها الأخرى فألقى بنفسه

إلى الترعة وسبح حتى عبرها ثم أخبر الجنود بما حدث لهم فى دنشواى فأسرعوا بالقمصان والسراويل والأسلحة عدواً حتى وصلوا سوق سرسنا فوجدوا الكابتن بول مطروحاً على الأرض حيث تركه زميله الطبيب وقد اجتمع حوله الأهالى الذين لم يكد بصرهم يقع على الجنود الانجليز حتى خافوا وأسرعوا بدخول السوق وهنا اهتم بعض الجنود بضابطهم المصاب وحملوه إلى المعسكر .

واقتفى البعض الآخر أثر الأهالى الذين دخلوا السوق وقبض عليهم وأوثقوا أربعة منهم إلا أن رجلا خامساً من أهالى سرسنا يدعى سيد أحمدسيد لم يستطيعوا شد وثاقه إذ أفلت منهم وهرب داخل السوق وظل يعدو حتى وصل إلى طاحونة أعدتها شركة الأسواق لتجربة المواشى التى تباع وتشترى فى السوق فاختبأ فى فجوة تلك الطاحونة ولكن ذلك لم يدرأ عنه الموت إذ ظن الانجليز أنه اشترك فى مقتل ضابطهم فقتلوه .

ولما اتصل خبر حادثة دنشواى بأولى الأمر فى وزارة الداخلية انتقل مدير المنوفية ورئيس نيابتها ومأمور مركز شبين الكوم وعدد كبير من ضباط المنوفية وجنودها ومعهم أسلحتهم . كما حضر من القاهرة مستشار الداخلية الانجليزى وأحد مفتشيها وقد بدأوا التحقيق فى سرسنا وقبضوا على بعض أهلها ثم انتقلوا إلى دنشواى حيث كانت القوات العسكرية قد سبقتهم إليها وأمر المحققون بالقبض على عدد كبير من أهالى البلدة وخاصة من كان ينتمى منهم إلى أسرة محفوظ التى كان يرأسها حسن على محفوظ .

وقد علمت من التحقيق الذى قمت به عند زيارتى لدنشواى أن السبب الأول فى القبض على أفراد أسرة محفوظ — وسيرى القارىء أن العدد الأكبر من المتهمين كان منهم — يرجع إلى عداء قديم بين العمدة السابق المرحوم محمد الشاذلى ونائب العمدة المرحوم عمرزايد وبين حسن على محفوظ — ومما يدل على صحة ذلك أن حسن — وكان شيخاً فى الخامسة والسبعين

من عمره — عندما صعد إلى المشنقة بعد الحكم عليه بالاعدام صاح بأعلى صوته وهو متجه إلى قريته وبيته وأبنائه يلقى عليهم النظرة الأخيرة داعياً الله أن يخرب بيت العمدة ومن عاونه على الايقاع به وأن يظلمه كما ظلمه .

قلنا إن المحققين أخذوا يمرون فى دروب القرية ومعهم العمدة ونائب العمدة ومشايخ القرية وكان الجو لايزال مكهرباً والحادثة فى حرارتها فكانت أقل شبهة كافية للقبض على أى شخص يصادفه المحققون فى طريقهم . وهنا يجب أن يذكر القارىء أن الحادثة عندما حدثت بجانب جرن محمد عبدالنبى المؤذن كما رأينا لم يكن هناك من شهود الاثبات سوى المجنى عليهم من الضباط الانجليز وهؤلاء لايمكن أن يتبينوا وجوه عشرات الأطفال والرجال والنسوة الذين تجمهروا حولهم وألقوا عليهم الطوب أو ضربوهم بالعصى . فاذا سلمنا جدلا بصحة الوقائع التى نسبها المجنى عليهم لأهالى دنشواى فانه كان من المستحيل تذكر وجوه المتهمين الذين اشتركوا فى الضرب والارشاد عنهم . وقد شعر أهالى القرية بهول الخطر الذى يهدد أبناءهم فأخذوا يصيحون ويضجون ويملأون الجو بكاء وعويلا والمتهمون المقبوض عليهم داخل مسجد القرية وهو المسجد الذى تحول إلى سجن بأمر المحققين . ولم يستطع أولئك المحققون أن يستمروا فى تحقيقهم مع تلك المناحة التى سادت القرية فاضطروا إلى الانتقال من دنشواى إلى عزبة حسين بك شعير وهى تقع فى الجهة الغربية من دنشواى .

بلاغ الحكومة :

وأصدرت الحكومة بلاغها وكان بلاغاً مطولا جداً يشعر بالخطورة التى أرادت الحكومة أن تعطيها للحادثة كما أنه يشف فى الواقع عن وجهة نظر المحققين فيها وإنى أكتفى بالفقرات الآتية « ابتدأ الضباط بالصيد ورأى الكابتن بوستك واللفتنانت بورتر أن أهالى الناحية شرعوا يتجمعون قريبا

منهم ويحيطون بهم وأن تصرفهم تشتم منه رائحة التهديد واجتمع الأهالى حول الكابتن بوستك من كل ناحية فأخذوا يتعرضون له فلما رأى اللفتنانت بورتر ذلك ذهب إلى زميله ولكنه لم يقطع مسافة قصيرة حتى أحاط به الأهالى وشرعوا فى نزع سلاحه منه ورأى الميجر بين كوثين والكابتن بول الأهالى متجمهرين حول رفيقيهما فى المكان الذى كانا يصطادان فيه فاتيا اليهما وأشار الدليل إلى اللفتنانت سميث بالعودة وبعد ذلك نزع الأهالى البندقية منه بعنف فسمع فى الحال صوت طلق عميق وانطلق العيار من البندقية ! وقرر اللفتنانت سميث أنه سمع صوت الطلق العميق ورأى الجمهور متفرقا. وأتضح بعد ذلك أن خروج العيار من بندقية اللفتنانت بورتر كان قضاء وقدرا بعد نزعها منه وأن نشأ عن هذه الطلقة اصابة ثلاثة رجال وأمرأة »

وهكذا جزم بلاغ الحكومة بقوله :

« إتضح أن خروج العيار كان قضاء وقدراً » . وهى نقطة لها خطورتها القصوى فى مجرى الحادثة وتطورها كان يجب أن يتركها البلاغ إلى تقدير المحكمة التى ستفصل فى القضية بعد استكمال الإجراءات القضائية ...

ولم يكتف بلاغ الحكومة بذلك بل تعرض إلى نقطة آخرى وهى إحراق جرن محمد عبد النبي المؤذن إذ ذكر عنه مايأتى :

« شبت نار خفيفة فى الجرن على مسافة مائة متر إلى الشمال الشرقى من المحل الذى كان واقفاً فيه — أى الضابط بورتر — فأطفئت فى الحال. ولكن يظهر أن اشتعال النار زاد هياج الأهالى كثيراً لأنهم ادعوا أن الصيادين هم السبب فى اشتعالها غير أنه ثبت من معاينة محل اشتعالها أن دعواهم ضرب من المحال وأن الأقرب إلى العقل أنهم أشعلوها عمـداً إشارة للابتداء بالهجوم العمومى».

وهكذا استعمل بلاغ الحكومة كلمة « ثبت » قبل أن يتم التحقيق وقبل أن تعرض القضية على المحكمة !

أما مسألة قتل سيد احمد سعيد من أهالى سرسنا وهو الذى تبعه الجنود إلى داخل السوق فقد ذكر عنه البلاغ أن جثته وجدت « فى ثغرة فى إحدى زوايا السوق وقد قرر الكابتن بوستك وطبيب المركز اللذان عاينا الجثة بعد هذه الحادثة بعشرين ساعةأن الوفاة ناشئة عنضرب القتيل بآلةحادة وسيصير تحقيق هذه المسألة بعد ظهر اليوم ».

عشرات الاعوام :

هذا ما أرادت الحكومة أنتقوله إذ ذاك غداة وقوع الحادثوقدانتقلت إلى دنشواى بعد أن انقضت على الحادثة عشرات الأعوام . وبعد أن قضت المحكمة المخصوصة بحكمها المعروف الذى نفذ بالشنق والسجن والجلد . وبعد أن هدأت الأعصاب . بعد تلك المدةذهبت إلى دنشواى فسألت الذين وردت أسماؤهم فى محاضر التحقيق وفى جلسات المحكمة وفى الصحف والمجلات عما يذكرونه عن الحادثة التى خلدت إسم قريتهم فى تاريخ مصر .

ولعل القارىء يوافقنى على أنه لم يعد هناك ما يدعوهؤلاءجميعا إلى الكذب وقد إنقضت الحادثة باهوالها وملابساتها . وأن أولئك الأشخاص الذين ولى شبابهم وشاع الشيب فى رؤوسهم لايرومون — بعدانقضاء ذلك الزمن الطويل وبعد أن سقطت العقوبات كلها بمضى المدة على الحادثة — إلا تقرير الحقيقة .

عزب عمر محفوظ :

وكان أول من لقيته من المتهمين اللذين لايزالون على قيد الحياة عزب عمر محفوظ . كان وقت الحادثة ممتلىء القامة بادى الشباب قوى البنية فرأيته فى الخمسين من عمره وقد شاع شيب خفيف فى رأسه . ولكنه ظل محتفظا بحيوية واضحة ومزاج عصبى ظاهر . ولم أكد أسأله عما إذا كان يذكر شيئا عن الحادثة التى اتهم فيها حتى ضحك ضحكة جافة قصيرة ورفع يده المجعدة .ثم

وضعها على ظهره وهو يقول : « إزاى أنسى منها حاجة وأنا ضهرى بيشعوط لغاية دلوقت ! » ولعل القارىء يفهم مايرمى إليه القروى الشيخ إذا تذكر أنه قد حكم عليه بخمسين جلدة نفذت أمام أهله بجانب المشانق فى دنشواى .

ثم استطرد بعد ذلك فسرد تفاصيل الحادثة . « إعتاد الضباط الأنجليز أن يحضروا إلى قريتنا قبل الحادثة بسنتين أو ثلاث سنوات فينزل الأهالى للتفرج عليهم دون أن يتعرضوا لهم . وفى السنة الرابعة — وهى سنة الحادثة — جاءوا كعادتهم وكان منزل عمى حسن محفوظ — كما رأيته الآن — قريباً من السكة الزراعية . وكنت فى الظهر جالساً معه أمام بيته فسمعنا طلقات نارية وعندئذ قام عمى حسن واتجهت معه إلى الناحية البحرية من البلده عند السكة الزراعية وأشار إلى الضباط الانجليز أن يبتعدوا قليلا عن منازل القرية وأجرانها . ولما رأى أنهم لم يفهموا كلامه طلب من المترجم الذى كان يرافقهم أن يفهمهم ذلك . ثم عاد إلى بيته وأنا معه . فاتجه الضباط إلى الشرق وقسموا أنفسهم قسمين الأول اتجه إلى الناحية البحرية والآخر إلى الناحية القبلية حيث أجران القمح التى كانت ممتلئة بالغلة — متكسرة ومكومة — واستمروا فى الصيد ولم نشعر إلا والنار تشتعل فى الجهة القبلية بجرن محمد عبدالنبى المؤذن وسمعنا الأهالى تقول للانجليز « النار طارت فى الجرن ما تضربوش سلاح » وطلعت أم محمد زوجة محمد عبدالنبى تصوت وتقول « ياغلتى ! » فضربها أحد الضباط الإنجليز « رش » . وهنا جاء شيخ الخفر عدس وقال « دهده دول بيضربوا نار هو ده يصح ! هى دى أصول » وبعدين طار رش تانى وإتلمت الأهالى وبدأت فى تحديف الطوب ولـكننى لم أر أحداً يستعمل العصى فى ضرب الأنجليز .

وقد سألته .

« وكيف اتهمت فى الحادثة إذن ؟ »

فأجاب « كان أحد أعمامى شيخاً من مشايخ البلد فلما حضر رجال الحكومة

كلفوا كل شيخ من مشايخ البلد بأن يخرج من يشتبه فيه من حصته . فأخرج نفراً وعندئذ قال له هذا النفر « إنت ياعم على بتجيبنى ونسيت إبن أخوك عزب . يعنى هو ما كانش فيها ! »

وكان المفتش الأنجليزى ماراً إذ ذاك فقال لعمى

« هات إبن أخيك » فأحضرنى وسجنت فى شبين الكوم خمسةعشر يوما ثم قدمونا إلى المحكمة المخصوصة التى استمرت ثلاثة أيام وقضت علينا بالجلد فبتنا فى السجن ثم نقلونا فى العربات الى دنشواى ونفذوا الحكم فينا فأعدم عمى حسن محفوظ شنقاً ... وجلدت أنا »

محمد على سمك :

وكان ثانى المتهمين الذين قابلتهم هو محمد على سمك وهو بخلاف غيره من الأشخاص الذين اتصلوا بالحادثة المشؤومة لايزال محتفظاً بنظافة مظهره وشاربه المفتول كأنه على جانب من الأدب والحياء ويبدو لى أنه متأثر تأثراً كبيرا بأخلاق أهل المدن . وقد أفضى الينا بذكرياته عن الحادثة التى حكم فيها عليه بالأشغال الشاقة سبع سنوات فقال :

« كنت حوالى الظهر يوم الحادثة فى غيطى الواقع فى الجهة الشرقية من البلدة وفى أثناء رجوعى إلى البلدة لاحظت إزدحاما عند جرن محمدعبد النبى المؤذن فاتجهت إلى الجرن ووجدت الضباط الانجليز هناك فأشرت اليهم بأن يبتعدوا عن الجرن ثم منعت أهالى بلدنا عن الإقتراب من الانجليز وأبعدتهم عنهم بعد أن رأيت أم محمد مضروبة وواقعة على الأرض وبجانبها زوجها محمد يصرخ ظانا أن زوجتهقد توفيت . وفى ذلك الوقت أخرج أحد الضباط الانجليز ساعة وقال لى « خد دى بقشيش » ليكافئنى على أنى كنت أمنع الأهالى من الاحتكاك بهم فأخذت الساعة منه وأعطيتها لشيخ الخفر عامر عدس . . وعند ما رأى الضابط الانجليزى ذلك متى أخذ يربت على ظهرى وبعد ذلك ذهبت الى منزلى »

ولما لاحظت أن كل ماذكره ليس فيه ما يعاقب عليه سالته « وكيف اتهمت في الحادثة إذن ؟ »

« عشان شيخ الخفر قال إنى أعطيته الساعة وسألنى المدير «هى دى الساعة اللى كانت معاك؟ » قلت له « أيوه » فاعتبروا ده دليل على أنى مشترك فى الحادثة وحكمت على المحكمة المخصوصة بسبع سنين قضيت منها ٢٢ شهراً فى ليمان طره لغاية ما أفرجوا عنا بسعى المرحوم مصطفى باشا كامل .. »

العيسوى محمد محفوظ :

أما ثالث المتهمين الذين لايزالون على قيد الحياة فهو العيسوى محمد محفوظ ولم يكن قد سألته حتى هممت بمغادرة دنشواى نظراً لاقتراب موعد القطار الذاهب إلى منوف فأسرع خلفى وقدم نفسه بقوله

« أنا العيسوى محمد محفوظ اللى انحكم عليه بسبع سنين . حضرتك ما شهتنيش ولا أخذتش سؤالى ».

ثم أخبرنى أنه لم يكد يعلم بوجودى فى دنشواى حتى نزل من بيته ليقدم إلى المعلومات التى أريدها

وأدلى إلى بما يأتى :

« كنت فى بيتى عند مارأيت الانجليز يصطادون الحمام ورأيت الحريق تشب فى جرن محمد عبد النبى وقد أردت أن أذهب لأرى ما فى الأمر ولكن أشار على عمى حسن محفوظ الذى حكم عليه بالاعدام ألا أذهب فبقيت وفى اليوم التالى أقبل المفتش الأنجليزى وأخذ يمر فى البلدة وطفش الأهالى منه ولكنى لم أفعل مثلهم ورآنى ذلك المفتش واقفاً أمام باب بيتى فقبض على لأنى قريب حسن محفوظ الذى كان العمدة السابق يكرهه وقد اتهمه المحققون بأنه هو وأسرته حرضوا الأهالى على ضرب الانجليز وقد قضيت مدة ٢٢ شهراً فى الأشغال الشاقة بين طره وأبى زعبل إلى أن أفرج عنى .

أم محمد :

وكان يهمنى كثيراً أن أرى أم محمد وأتحدث إليها عند ماعلمت أنهالاتزال على قيد الحياة ولاشك أن القارىء قد لاحظ أهمية الدور الذى لعبته تلك القروية الساذجة فى بدء الحادثة المشئومة وقد حصلت منها على ذكرياتها عن الحادثة إذ ألقت بها إلى فى لهجة ريفية طبيعية لاتكلف فيها على الاطلاق. قالت :

« كنت فى الجرن فوق « النورج » بادرس الغلة أنا وشحاته أخو زوجى فلما نزل الانجليز علينا والعيال بيتفرجوا عليهم جه الغفر ومعاهم شيخهم عم عامر عدس والغفير محمد شحاته داوود علشان يمنعوا الأهالى والعيال عنهم ويبعدوهم عن الأجران اللى كانت مليانة غلة وماأشعر إلا والنار تهب فى الجرن بعد ماضرب الانجليز « رش » ناحية الجرن فصرخت واتلمت الناس تطفى فى الغلة ، وجه جوزى محمد الله يرحمه يجرى وفى الوقت ده ضرب الانجليز عيار تانى لجه فى وركى واترميت على الأرض ومسكنى جوزى وقعدجنبى وقدرأيت الانجليزى يصوب البندقية الى جهتى بعد ما صرخت ولكنى لاأستطيع أن أجزم اذا كان يريد قتلى أم لا وقد مات زوجى منذ خمس سنوات تقريبا وترك لى بنت عمرها سبع سنوات وولدسنه عشر سنوات ولكنه لم يترك لها شيئاً مطلقا وأنا التى أتكفل بتربيتهما الآن »

عامر عدس :

شيخ فى الستين من عمره طويل القامة نحيف أشيب كان يشغل وظيفة شيخ خفراء دنشواى فى عام ١٩٠٦ عند وقوع الحادثة :

« كنت فى دوار العمدة أنا ونائب العمدة عمر زايد فجاء الأمباشى الذى كان مكلفاً بمرافقة الضباط الانجليز وقال لنا قوموا علشان جيش الاحتلال عند السكة الزراعية فقمت أنا وبعض الخفراء ومنهم محمدشحاته داوودولقينا الحريقة والعة فى جرن محمدعبدالنبى والانجليز واقفين جنبه وكان بعض الأهالى قد أمسكوا بالانجليز عند ما رأوهم ضربوا نار وحرقوا الجرن . فضربت أهل

بلدنا وأبعدتهم عن الانجليز ولكن أحد الضباط كان أطلق عياراً فأصابني في وركي وأصاب أم محمد والمرحوم علي الدبشة والخفير محمد شحاته داود وذلك لأن العيار كان من نوع الرش الذي ينتشر ويتفرق بعد إطلاقه ولايزال الرش موجوداً في وركي الى الآن وجاء العمدة بعدين فحافظ على الانجليز حتى حضر ضابط النقطة ولم أر أحداً اعتدى على الانجليز أمامي »

محمد شحاته داوود :

وهو الخفير الذي رأينا أنه رافق شيخ الخفر إلى محل الحادثة فأصابه الرصاص — قال « الأومباشي اللي كان مع الضباط الانجليز جه بيت العمدة علشان يطلع خفراء البلد فأمرني شيخ الخفر عامر أن أتوجه معه فرافقته الى الجهة القبلية حيث جرن محمد عبد النبي وذهب جزء آخر من الخفراء إلى الجهة البحرية عند السكة الزراعية ولما طبينا عند الجرن لقيت أم محمد زوجة محمد عبد النبي نزلت من على « النورج » وبتصرخ ولقيت يوسف محمد سليم الذي حكم عليه بالاعدام ومحمد عبد النبي الذي حكم عليــــه بالأشغال الشاقة المؤبدة ماسكين في بندقية الضابط الانجليزي فسألناهما « ايه يا أولاد ؟ » فأجابوا « ده ضرب الرش في الجرن حرقه » وكان الانجليزي ماسك البندقية من ناحية وهم بيشدوا من الناحية الثانية وما نشعر إلا والرش ساب من البندقية وجه في وش أم محمد وفي شيخ الخفر عامر وفي أنا وفي علي الدبشة الله يرحمه ولا أستطيع أن أؤكد إذا كان الانجليزي تعمد اطلاق النار أو أن العيار خرج رغما عنه ولكننا التهينا بعد ذلك في أنفسنا والانجليز جريوا إلى الجهة البحرية عند السكة الزراعية فجرى الأهالي وراهم وأرجعوهم ولم أر أحدا ضربهم ولكني سمعت بعد ذلك أن الأطفال ألقوا الطوب عليهم وأن البعض ضرب الانجليز وقد نقلوهم إلى مستشفى شبين الكوم ولم يسألني أحد عن كيفية إصابتهم »

هذا هو ملخص التحقيق الجديد الذي قمت به في دنشواي في يناير عام ١٩٣٢

وعلى ضوء هذه المعلومات سيتبين للقراء كيف تمت محاكمة أولئك المتهمين أمام المحكمة المخصوصة .

المتهمون أمام المحكمة المخصوصة :

لعل الطريقة التي حوكم بها المتهمون في حادثة دنشواي هي أتعس ظاهرة في تلك الحادثة العجيبة فقد رأينا أنها لم تعد حضور أربعة ضباط من الجيش الانجليزي إلى القرية لصيد الحمام من أبراجها فاذا سلمنا جدلا بصحة الوقائع التي نسبت الى المتهمين فقد كان واجبا أن تحقق معهم سلطات التحقيق العادية المألوفة في مصر ثم يقدمون بعد ذلك إلى الجهة القضائية صاحبة الاختصاص الأصلي .

المحكمة المخصوصة :

ولكن المحققين أرادوا المغالاة في الارهاب ظنا منهم بأن فيه اقراراً لهيبتهم فتحايلوا على المواد الخاصة باختصاص المحاكم الأهلية وعادوا إلى نبش لائحة قديمة كان اللورد كرومر قد أرغم الحكومة المصرية على إصدارها وهى لائحة المحكمة المخصوصة .

والواقع أن نظام هذه المحكمة هو شذوذ عن النظام القضائي العادي في مصر وقد كان السبب في إصدارها مشاجرة بسيطة حدثت في مدينة السويس في شتاء عام ١٨٩٢ بين بعض بحارة الأسطول الأنجليزي و بعض الأهالي فلما حكمت المحكمة الأهلية على المتهمين من الأهالي بعقوبات لم ترض اللورد كرومر أرغم الحكومة المصرية إذ ذاك على إصدار القانون الخاص بالمحكمة المخصوصة . ونص هذا القانون الذي صدر في ٢٥ فبراير عام ١٨٩٥ على أن المحكمة تؤلف من ناظر الحقانية رئيساً ومن المستشار القضائي وقاض إنجليزي من قضاة محكمة الاستئناف يختاره ناظر الحقانية وأحد رئيسي محكمة مصر أو الاسكندرية

الابتدائية على حسب إختيار ناظر الحقانية ومن يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال أعضاء . وهي تفصل في الجنايات والجنح التي يرتكبها الأهالي ضد جنود وضباط جيش الاحتلال وضد بحارة السفن الحربية الأنجليزية الراسية في أحد الموانئ المصرية ونص القانون على أن المحكمة تعقد جلساتها في الجهة التي وقعت فيها الجناية أو الجنحة وأن ضبط المتهمين يكون بناء على أمر من حكمدار بوليس مصر أو الأسكندرية أو من ينوب عنهما . وأن الدعوى تنظر في جلسة علنية بمجرد إنتهاء التحقيق ويختار البوليس محامياً عنه لاثبات التهمة ضد المتهمين . أي ليكون ممثل الاتهام . وقد وقع الاختيار على الأستاذ المرحوم ابراهيم الهلباوي بك .

ولعل أغرب القواعد التي اشتمل عليها ذلك القانون نصه على أنه لايقبل الطعن في الأحكام التي تصدرها تلك المحكمة بأي وجه بل إنها واجبة التنفيذ فوراً وأنها غير مقيدة بأحكام قانون العقوبات بل تحكم في الجنايات والجنح بالعقوبة التي ترى لزوم الحكم بها بما في ذلك الحكم بالاعدام .

المحاكمة :

وقد عقدت المحكمة المخصوصة في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين برئاسة «صاحب العطوفة » بطرس غالي باشا وعضوية مستروليم جود المستشار القضائي بالنيابة ومستر بوند وكيل محكمة الأستئناف الأهلية والكولونيل لادلو القائم بأعمال المحاماه والقضاء في جيش الاحتلال وأحمد فتحي زغلول بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الأهلية وعثمان مرقص بك سكرتير الجلسة

وقد حضر عن المتهمين الأساتذة أحمد لطفي السيد « بك » ومحمد يوسف بك وعثمان يوسف بك وإسماعيل عاصم بك وهم المحامون الذين كونوا هيئة الدفاع .

ولا يتسع المقام هنا — طبعا — لسرد كافة الاجراءات والشهادات والمرافعات التي استغرقت المحكمة في سماعها ثلاثة أيام كاملة . ولكني

أكتفى أن أقدم إلى القارىء بعض المفاجآت القضائية الغريبة التى تخللت المحاكمة .

ولعل من أهم ما تخلل تلك المحاكمة شهادة الدكتور بوستك الذى كان بين المجنى عليهم ففى تلك الشهادة كان يتجلى ميل الشاهد إلى الصدق وعدم رغبته فى تقرير أمور لم يكن فى إمكانه أن يقطع بصحتها . من ذلك أنه استطاع التعرف على المتهم الأول الذى كان يدعى السيد العوفى فقد قرر أنه فى مقدمة من اعتدوا عليه ثم نودى على المتهم السادس فنظر الشاهد اليه وأجاب بأنه أشار فى التحقيق إلى أنه يعرفه من بين المعتدين عليه ولكنه لايستطيع أن يفصل أمام المحكمة مافعله كل من المتهمين ويكتفى بالقول بأنهم اعتدوا عليه وأخذت المحكمة تنادى المتهمين واحداً بعد الآخر فكان يعرف البعض ولايعرف البعض الآخر وعاد فقرر أنه لا يتذكر مافعله كل منهم على وجه التحديد .

وقد سأله الأستاذ لطفى السيد بك عما إذا كان يعرف سبب إعتداء الأهالى عليهم ؟ فأجاب إنهم اعتدوا عليهم ولكنه لايعرف السبب .

كشف طبى :

وقد لاحظ الهلباوى بك أن الدكتور بوستك الشاهد قد رأى الكبتن بول ساعة وفاته فطلب منه أن يدلى إلى المحكمة بملاحظاته عن تلك النقطة فأجاب إجابة لها خطورتها القصوى،إذ قرر أنه كشف على الكابتن بول كشفا سطحيا فرأى أن سبب الوفاة هو من إحتقان فى المخ من ضربة شمس .

ونودى بعد ذلك على الدكتور نولن الطبيب الشرعى الإنجليزى فأجاب عن تلك النقطة ذاتها أنه بالكشف على جثة الكابتن بول بعد إخراجها من القبر رأى أن حالة الجثة توافق تقرير الدكتور بوستك وأن سبب الوفاة إحتقان فى المخ وضربة الشمس وعقب على ذلك بقوله إن الضربة

التي أصابت رأس الكابتن بول — وهو الانجليزى الوحيد الذى توفى فى الحادثة — هى التى جعلت الشمس تؤثر بسرعة على المخ فضربة الشمس هى السبب المباشر للوفاة ولكن إصابة الرأس هى التى جعلت المخ أكثر استعداداً للتأثر من ضربة الشمس . وهنا سأله رئيس الجلسة سؤالا هاما عما إذا كان يعتقد أنه إذا لم تحصل ضربة الشمس هل كانت تحصل الوفاة من إصابة الرأس ؟ فأجاب

« لاتحصل الوفاة من الاصابة »

وسأله الأستاذ عاصم بك أحد أركان هيئة الدفاع عن المتهمين «هل إذا لم تحصل اصابة الرأس بالضربة المنسوبة الى المتهمين والتى أصابت الكابتن بول . أكانت ضربة الشمس كافية وحدها للوفاة ؟ فأجاب « أنها كافية »

مرافعة الهلباوى بك :

فتحت الجلسة فى اليوم التالى عند الساعة ٨ والدقيقة ٢٠ صباحا فقام الهلباوى بك وبدأ مرافعته التى استمرت أربع ساعات كما سيرى القارىء فى حديثه المنشور فى هذا البحث ونظرا لما لتلك المرافعة من الأهمية رأينا أن نقتطف للقارىء بعض ماورد فيها :

بدأ الهلباوى بك بالقول إن الحريق الذى شب فى جرن محمد عبدالنبي لم لم يكن بفعل الضباط الأنجليز . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على سبب ارتكاب الجريمة فقال إنه لايعرف إذا كانت الجريمة بسبب الحمام أو بسبب آخر أو لكون الضباط انجليزاً وقال — نقلاعن مندوب جريدة «اللواء» فى جلسات القضية « أنا لا أعرف أن أجيب على هذا السؤال فالطبيعة الشريرة تقبل كل جريمة لأى سبب كان . ونحن نسمع كل يوم أن الولد يقتل أباه وأن الأب يقتل ابنه فأمامنا الآن جريمة فظيعة تستحق أشد العقاب » .

وقد تعرض بعد ذلك لوصف كيفية اعتداء المتهمين فقرر أنهم كانوا يريدون قتل الضباط الأنجليز وان هذه الفكرة كانت سابقة لأن حضور

الضباط كان معلوماً . وقد اعترف بأن ماحصل من المتهمين لم يكن اصرارا معلقاً مشروطاً ثم شرح ذلك فقال إن المعركة كانت على باب بيت حسن محفوظ الواقع بقرب السكة الزراعية وإنه كان أول من استقبل الضباط مع كثيرين من أفراد عائلته لانذارهم بالشرفان فى وجوده الساعة الثانية بعد ظهر يوم الحادثة والحرارة ٤٢ وشهادة الشهود على وجوده فى المعركة دليل على أن له الزعامة فى هذه الحادثة .

وقد عاد الهلباوى بك بعد ذلك إلى هذه النقطة مرة أخرى فقرر أنه يصعب عليه أن يقول إن نية الأصرار كانت موجودة عند الاثنين والخمسين متهما المسوقين إلى المحاكمة ولـكنه يقول إن النية كانت موجودة عند الزعماء .

وكأنه شعر بأهمية شهادة الطبيبين الانجليزيين الخاصة بوفاة الـكابتن بول. وأن هذا السبب هو ضربة الشمس لا ضرب الأهالى فلجأ الهلباوى بك إلى شرح العلامة الفرنسى « جارو » لقانون العقوبات واقتبس منه مبدأ خاصا بأن « الضرب الذى يؤدى إلى الموت لا يشترط فيه الا أن تـكون علاقة السببية غير منقطعة وأن الموت إذا نتج بسبب ما بعد الضربة الأولى فالضارب قاتل ولو أن الضربة وحدها لا تنتج الموت » . واستشهد بعد ذلك بمبادىء واردة فى مجموعة الأحكام يقضى أحدها بأن الوالد اذا ترك ولده فى بستان وجاء طائر فقتله فيكون الوالد قاتلا . وأن السارق إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا يعتبر اللص قاتلا وانتهى من ذلك إلى أنه ولو أن الكابتن بول قد مات من ضربة الشمس التى أصابته أثناء عدوه تلك المسافة الطويلة الا أن المتهمين يعتبرون قاتلين له لأنهم اعتدوا عليه بالضرب أولا .

وأثنى بعد ذلك على مكارم أخلاق الضباط الانجليز وذكر أن قائد جيش الاحتلال أرسل خمس مذكرات تتضمن تاريخ حياتهم وقدمها للمحكمة . كما ذكر أن الميجر بين كوتين وهو أحد الضباط الأربعه — قد قرر بأنه حضر

إلى البلدة ثلاث سنوات فلم يجد الا الاحترام من أهلها وعلق الهلباوى بك على ذلك بقوله « فاذا كانت هذه أخلاق الأمة وهؤلاء المتهمون قد خالفوا تلك الأخلاق بارتكابهم هذه الجريمة الفظيعة فهم يستحقون عليها أشد عقوبة تناسبها حفظا للنظام . فللمحكمة الآن أن تحكم بما شاء ولكنى لا أطلب أن تحكم بالهوى بل بالقوانين فالقانون الفرنسى يعاقب على جريمة المتهمين بالاعدام والقانون الانجليزى يعاقب بالاعدام وهو لا يشترط سبق الاصرار »

وهنا قال مستر بوند أحد أعضاء المحكمة .

« إذا كان القانون يعاقب على هذه الجريمة أفليس لنا أن نحكم به ؟ ! »

فقال الهلباوى بك « إننى أقول إن هذه هى نصوص القوانين ولكم أن تحكموا كما تشاءون حضراتكم غير مقيدين بقانون فاسمحوا لى أن أقول . إننى رجل مسلم ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقا للشريعة الأسلامية ففى تبيين الحقائق فى شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملا بنص القرآن الشريف (كتب عليكم القصاص) حتى لو كان القتل بقشرة قصب . فكل القوانين تقضى بالاعدام وقد قررت بأنه إذا لم يتوفر شرط الاصرار فلكم أن تطبقوا القانون الانجليزى الذى لا يشترط الاصرار . ولكم أن تنظروا إلى مصلحة الأمن العام التى تركها المشرع أمانة بين أيديكم »

ولما انتهت مرافعة المدعى العمومى الهلباوى بك رفعت الجلسة للاستراحة ثم أعيدت بعد ذلك لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين .

مرافعة أحمد لطفى السيد بك :

وأكرر هنا أن المقام فى هذا البحث التاريخى لا يسمح بنشر المرافعات التى قام بها المحامون عن المتهمين ولذا سأكتفى بأن أقدم نبذة من مرافعة الأستاذ أحمد لطفى السيد بك المحامى — إذ ذاك — كنموذج من الطريقة التى اتبعها الدفاع فقد تكلم عن أسباب الجريمة فذكر أنه « ليس من وظيفة الدفاع الا تقرير

الحقيقة عن هذه الجريمة بل الجرائم المتسلسلة ونقول إن القدر ساقها ولم يكن للمتهمين يد فيها سوى الانفعال الوقتى . إن سبب هذه الجرائم هو احراق الجرن من الصيد أو من القضاء والقدر وأن من البديهيات احتراق الجرن لأن الأمر البديهى يصدق حسبما يقال . والشيء الذى يعرف بالتجربة لايحتاج الحال فيه إلى البديهيات فنحن قد عرفنا بالتجربة أن الجرن إذا أطلق عليه عيار نارى سواء أكان من بعيد أو من قريب فانه لا يحترق ، ولكن محمد عبدالنبي لم يكن عنده من البداهة ولا التجربة ماعندنا حتى يعتقد أن البندقية لاتحرق الجرن ، ونحن نرى أن الجرن احترق كما احترقت شبين الكوم يومئذ ولكن كل ذلك من ظروف سيئة جرت على دنشواى — بالقضاء والقدر — كل هذه الجرائم . فمن الظروف السيئة أن يكون الدليل الذى كان يرافق الضباط الانجليز هو عبدالعال صقر الذى اختفى وقت الحادثة ولم يظهر إلا بعدها .

« ومن الظروف السيئة أن يكون المحافظ على الضباط هو الأومباشى الذى ترك واجبه وذهب إلى منزل محمد درويش زهران — أحد المحكوم عليهم بالإعدام — ليتناول الطعام .

« ومن الظروف السيئة أن تتأخر الإشارة التليفونية ولاتصل دنشواى حتى وصلها الضباط وكانت المعركة . ومن الظروف السيئة أن يكون يوم الحادثة يوما صائفاً شديد الحرارة فينتج من شدتها أحتراق الجرن وصياح نساء البلدة واصابة الكابتن بول بضربة شمس »

وقد نفى الأستاذ المحامى بعد ذلك سبق إصرار المتهمين وفند أقوال الهلباوى بك فى ذلك الشأن وتكلم عن القانون فقال إنه عبارة عن قواعد عامة .

وقال «ونحن راضون أن نوكل أمرنا إلى المحكمة المخصوصة ولها أن تطبق ما تشاء من العقوبات » وذكر الضغائن التى بين بعض المتهمين والعمدة وختم

مرافعته قائلا « إن لى كلمة عامة بالنسبة للمتهمين وهى أن المسئولية تكون على قدر طاقة المكلف وهؤلاء المتهمون نشأوا فى أفق أو فى وسط وذلك الوسط الذى نشأوا فيه أقل من الانسان الكامل فخذوهم بعدلكم ولكن الرحمة فوق العدل »

وهنا كلمة عادلة يجب أن نقولها انصافا للتاريخ . وهى أن الدفاع عن المتهمين لم يكن من القوة والجرأة بحيث يتناسب مع خطورة القضية وأهميتها من الوجهة القومية والوطنية والوجهة الجنائية . فلقد دهشنا فى الواقع ونحن نقرأ مرافعات المحامين من أنهم كانوا يلتمسون الرحمة ويفوضون أمر المتهمين إلى المحكمة كأن التهمة ثابتة عليهم لا يحتاج الأمر فيها إلى مناقشة ، وقد تحرينا عن هذه النقطة فاخبرنا الأستاذ أحمد بك مصطفى المحامى المعروف بأنه كان وقتئذ يشتغل بالمحاماة مع زميليه الأستاذين عبدالعزيز باشا فهمى وأحمد لطفى السيد بك . وأن لطفى بك كان يبيت قبل نظر القضية والمرافعة فيها بعزبة المرحوم محمود بك عبدالغفار وأنه أصيب ليلتئذ بمغص شديد فذهب إلى الجلسة وهو مريض وأثر المرض والإجهاد فى مرافعته .

وقبل أن نتكلم عن الحكم الذى أصدرته المحكمة المخصوصة أحب أن أعرض على القارىء ناحية غريبة من نواحى الرأى العام إزاء المحكمة فى ذلك الوقت فانها قبل أن تنظر القضية وقبل أن تفصل فيها كانت هدفا لحملات صحفية عنيفة ويكفى لكى يكون القارىء فكرة عن تلك الحملة أن أقدم له ما نشرته جريدة « الايجيبت » إذ قالت :

« أما دكريتو ١٨٩٥ الذى — أنشأ المحكمة المخصوصة — فلا ينطبق على هذه الحادثة بالمرة لأن الضباط خرجوا عن كونهم ضباطا بمجرد تأهبهم للصيد وأخذهم عدته . فيكون الاعتداء قد حصل عليهم وهم صيادون كسائر من يرحلون إلى القرى لهذه الغاية .

وعلاوة على ذلك فان الضباط خالفوا القانون بصيدهم فى نقطة تبعد عن البلد بأقل من كيلو متر وباطلاقهم بنادقهم على حمام الأهالى » .

ثم تساءلت « الايجيبت » عن الكيفية التى كانت تحاكم بها عصابة من أهل دنشواى اعتدت على أوربى من أى جنس كان ؟ ! هل تتبع معها الاجراءات التى اتبعت مع المعتدين على الضباط الانجليز ؟ ! ! أم تعامل معاملة المعتدين على وجه عام ؟ ! واستنتجت من ذلك أن حقيقة الحادثة مازالت موضع الشك ثم قالت :

« نحن نصرخ بأعلى صوتنا أن المحكمة ستحتقر العدل والقانون وأن حكمها سيكون وحيداً فى بابه »

الحكم والتنفيذ :

انعقدت المحكمة المخصوصة فى منتصف الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ أى تمام اليوم الرابع عشر لوقوع الحادثة . إذ عرفنا أنها وقعت فى يوم الأربعاء ١٣ يونيو وأصدرت حكمها وهو مسهب ومطول لأنه تعرض للحادثة وشرح ظروفها على ضوء اقتناع المحكمة بادانة المتهمين .

وما دمنا فى معرض الكلام عن تلك الحادثة التاريخية فمن الواجب أن يرى القارىء الطريقة التى ناقشت بها المحكمة أهم نقط الحادثة . فمن ذلك أنها تعرضت لموت الكابتن بول الذى قرر الأطباء الانجليز أنه مات متأثراً بضربة الشمس لا بضرب الأهالى فقالت عن ذلك « وحيث أن الكشف الطبى الأول الذى أوقع على اليوزباشى بول قبل وفاته يثبت أنها مسببة عن ارتجاج فى المخ ناشىء عن الضربة التى أصابته فى رأسه وعن أصابة الشمس التى نزلت به وهو يقصد المعسكر وأثبت التشريح الذى أجراه حضرة طبيب المحاكم الشرعى أن تلك الضربة أحدثت الارتجاج حقيقةوانها وان لم تكن كافية وحدها لإحداث

الوفاة إلا أنها أضعفت المصاب وأعـــدته لسرعة التأثر باصابة الشمس وسهلت موته ... »

ثم تكلم الحكم بعد ذلك عن مسألة سبق الإصرار الذى نفاه الدفاع إذ قرر أن الحادثة كانت بنت وقتها فنص على ما يأتى :

« وحيث أن هذه الجريمة كانت عن عمد وسبق إصرار ظاهر من اقتران الحريق بتكاثر المعتدين فجأة على الضابطين اللذين كانا فى الجهة القبلية وامساك يد الضابط بول فى الجهة البحرية مع الإشارة إلى ذلك الدخان الذى كان متصاعداً من الحريق وعدم وجود من يشفق على ضعيف لم يفعل أمراً يوجب التعنيف فضلا عن التغالى فى الاعتداء إلى درجة ازهاق الروح مع وجود القادرين على منع ذلك بين المتجمهرين . بل إن أولئك القادرين كانوا أشد هولا على الضباط ولا رحمة ولا حنان »

ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى سرد أسماء المتهمين الذين ثبتت أداتهم فى نظرها وقالت عنهم أنهم « لم يتركوا بعملهم الفظيع هذا محلا للشفقة . فما كانوا من المشفقين »

وقسمت المتهمين إلى قسمين . قسم الزعماء وقسم المتهمين العاديين . فالزعماء وهم حسن محفوظ ويوسف حسين سليم . والسيد عيسى سالم . ومحمد درويش زهران . قضت عليهم بالإعدام شنقاً فى قرية دنشواى .

وقضت على اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة أحدهما محمد عبدالنبى المؤذن الذى علمنا أن زوجته أم محمد أصيبت برصاص الضباط الانجليز قبل الحادثة مباشرة . . وعلى واحد بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ، وعلى ستة متهمين بالأشغال الشاقه ٧ سنوات ومن بينهم محمد على أبو سمك العيسوى محمد محفوظ وهما لا يزالان على قيد الحياة . وقضت على ثلاثة متهمين بالحبس مع الشغل سنة وبجلد كل واحد منهم خمسين جلده وأن ينفذ الجلد أولا فى قرية دنشواى . وقضت على خمسة من المتهمين بجلد كل واحد منهم خمسين جلده تنفذ أيضاً

فى دنشواى ومن بينهم عزب عمر محفوظ . وهو ثالث المتهمين الذين لايزالون على قيد الحياة والذين حدثناهم عند زيارتنا لدنشواى .

وقضت أخيراً ببراءة باقى المتهمين وكلفت مدير المنوفيه بتنفيذ الحكم .

ولقد كان أول ما فكر فيه المكلفون بتنفيذ الحكم هو اختيار مكان التنفيذ وساعته . أما المكان فهو نفس مكان الحادثة فى قرية دنشواى حيث سقط الكابتن بول فأقاموا هناك آلة الاعدام « المشنقه » كما أقاموا بجانبها آلة للجلد وبجانب الآلتين نصبت ثلاث « خيم » الأولى تبعد عن المشنقة بنحو عشرة أمتار وقد أعدت لغسل جثث المشنوقين بعد وفاتهم ; والخيمتان الأخريان نصبتا فى الجهة البحرية وأعدت إحداهما للمحكوم عليهم بالأعدام والأخرى للمحكوم عليهم بالجلد .

ففى اليوم التالى لصدور الحكم . أى يوم الخميس ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ . عند الساعة الأولى بعد الظهر أحضر المتهمون مكبلين بالسلاسل وقد أحاطت بهم فرقة من أورطة « الدراجون » وهى الأورطة التى يتبعها الكابتن بول . وكان الجنود الأنجليز ممتطين صهوات جيادهم . حاملين البنادق خلف ظهورهم والسيوف مسلولة فى أيديهم . وقد تبعتهم فرقة من فرق السوارى التابعة للجيش المصرى . ووضعوا المتهمين فى الخيام التى أعدت لهم . ثم أقبل بعد ذلك مستر ميتشيل مستشار الداخلية الانجليزى ومعه مدير المنوفية فوقفا بين المشنقه وآلة الجلد انتظاراً للوقت المحدد للتنفيذ . إذ قرروا أن يكون الابتداء فى التنفيذ فى نفس الساعة والدقيقة التى وقعت فيها الحادثة . وقد تقدم على حسن محفوظ ابن حسن محفوظ أول المحكوم عليهم بالإعدام ، وطلب أن يسمح له بمقابلة أبيه لكى يتلقى منه مايوصى به فرفض طلبه . وهنا يجدر بى أن أذكر أننى عند ما كنت فى دنشواى بحثت عن ورثة حسن محفوظ فلم أجد من بينهم فى البلدة إلا عبد الرحمن حسن محفوظ . وقد طلبت إليه أن يسرد

لى شيئا عن ذكرياته إذ كان يبلغ من العمر إذ ذاك ٢٣ عاماً . فحاول مراراً أن يجيب طلبى ولكنه لم يستطيع إذ أن التأثر كان يغلبه فى كل مرة ! وقد علمت من أهالى القرية أن هذا الابن لايزال يذكر ذلك اليوم الأغبر الذى شنق فيه أبوه كأنه أمس القريب وكل ما استطعت أن أعرفه منه أن شقيقه على حسن محفوظ وهو الذى رفض طلبه مقابلة والده كان يشتغل جنديا فى فرقة المطافىء التابعة لمجلس بلدى شبين الكوم وما كاد منتصف الساعة الثانية يأزف حتى رفع الجندى « البروجى » بوقه ونفخ فيه إيذاناً بحلول ساعة الحادثة وساعة التنفيذ . فأسرع الجنود إلى اعتلاء جيادهم وجردوا سيوفهم ثم أقبل الحانوتية والمغسلون ومعهم أدواتهم المعتادة من « طشت » وإناء فيه ماء « وكوز » وقماش أبيض و « دكة » ونعش وانتظروا فى « الخيمة » التى بجانب المشنقة .

وبدأ تنفيذ الحكم بالإعدام فى حسن محفوظ الذى كان بيته لا يبعد عن المشنقة بأكثر من ستين متراً فكانت زوجته وأولاده وأحفاده ونساؤهم واقفين على سطح المنزل يشاهدون مصرع رب الأسرة . وذكر من شاهد الحادثة بأنه تقدم إلى المشنقة بقدم ثابتة ثم اتجه إلى القرية مسقط رأسه ليلقى عليها النظرة الأخيرة .

ولم يكد بصره يقع على أهله حتى ارتفع ضجيجهم وبكاؤهم وعويلهم فرفع يده إلى السماء واستنزل اللعنات على عمدة البلدة وبعض مشايخها .

واستمر التنفيذ على هذا النمط . اعدام واحد وجلد اثنين . وقد ذكر إذ ذاك مندوب جريدة « اللواء » عن جلد المتهم عزب عمر محفوظ الذى لا يزال حياً والذى ذكر لنا أن جلده « لسه بيشعوط » ما يأتى :

« هو عزب عمر محفوظ . جردوه وصلبوه ثم ضربوه ولم يتحمل إلا أربع ضربات وبكى كالأطفال وأتم الضارب الخمسين والمضروب يتصبب عرقا . ولم

أتحقق إن كان جسمه تمزق والدم نبع منه أم الذى كان يلمع فى ضوء الشمس هو العرق . ثم أنزلوه عن الصلب وقادوه إلى رفاقه ».

ولست فى حاجة إلى أن أنقل ما ذكرته الصحف إذ ذاك عن هول ذلك اليوم الأسود إذ أصبحت تلك القرية الهادئة الوادعة مناحه رهيبة فبكى شيوخها ونساؤها وأطفالها ولم يخل بيت من ابن أو زوج أو أخ أعدم أو سجن أو جلد ويكفى أن أنقل إلى القارىء الكلمة التى ختم بها الأستاذ أحمد حلمى — وهو من الصحفيين المعروفين إذ ذاك — وصف ذلك اليوم إذ كان حاضرا التنفيذ مندوبا عن جريدة (اللواء) قال :

« كان دمى يجمد فى عروقى بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد الذى شاهدته فقفلت راجعا وركبت عربتى وبينما كان السائق يلهب خيولها بسوطه كنت أسمع صياح ذلك الرجل يلهب الجلاد جسمه بسوطه وهذا رجائى من القراء . أن يقبلوا معذرتى فى عدم وصف ما فى البلدة من مآتم عامة وكآبة مادة رواقها على كل بيت . وحزن باسط ذراعيه حول الأهالى حتى أن أجران غلالهم كان يدوسها الذين حضروا لمشاهده هذه المجزره البشرية . وتأكل فيها الأنعام والدواب بلا معارض ولا ممانع كأن لا صاحب لها ومعذرتى واضحة لأنى لم أتمالك نفسى وشعورى أمام البلاء الواقع الذى ليس له من دافع إلا بهذا المقدار من الوصف والإيضاح » .

٥ — نتيجة التحقيق :

إلى هنا نرى أننا قد أعطينا القارىء فكرة موجزة كافية عن حادثة دنشواى منذ بدئها إلى حين صدور الحكم فيها . ويحسن قبل أن أختم هذا التحقيق الذى أجريته بعد انقضاء خمسة وعشرين عاما على الحادث . أن أحصر ملاحظاتى التى استخلصها من التحقيق فيما يأتى :

أولا — أن الضباط الانجليز قد اعتادوا الذهاب الى دنشواى نفسها فى سنوات سابقة لسنة ١٩٠٦ لصيد الحمام فكانوا يقابلون بالترحاب والاكرام كما قرر الشهود الانجليز فى جلسة المحاكمة ولم يقع على أحدهم اعتداء.

ثانيا — أن الطريقة التى كانت تتبع فى تنقلات أولئك الضباط هى اخطار الجهة التى سوف يصطادون فيها بخبر قدومهم وإشراف ضابط النقطة على تسهيل مهمة الضباط حتى يعلم الأهالى من قبل بأن جنودا أجانب سوف يحضرون إلى قريتهم للصيد ليحتاطوا للأمر إذا كان هناك ما يدعو للاحتياط .

ثالثا — أن ضابط بوليس نقطة الشهداء التى تتبعها دنشواى كان مشتغلا بتحقيق حادثة جنائية هامة فلم يمكنه الانتقال بنفسه ولذا اكتفى بتكليف أحد «الأومباشية» من مرؤوسيه بمرافقة الضباط الانجليز وقد تركهم هذا «الأومباشى» وذهب لتناول الطعام عند أحد أصدقائه وهو محمد درويش زهران الذى حكم عليه بالإعدام .

رابعا — اتضح أن الضباط الانجليز لم ينتبهوا إلى وجود الغلال فى أجران القرية ، ولم يراعوا اشتداد درجة الحرارة التى تساعد على التهاب الحريق فى الغلال لأقل سبب فأطلقوا النار من بنادقهم على أبراج الحمام . فلما طار الحمام وحط على الأجران تبعوه ، وكانت هناك حمامتان حطتا على جرن محمد عبد النبى المؤذن فأطلق عليهما أحد الضباط النار ، وصاحت أم محمد زوجة صاحب الجرن خشية احتراق الغلة ولكن الضابط لم يفهم قصدها فأعاد الكرة وأطلق النار وعندئذ التهب الحريق فى الجرن .

وهذا التعليل هو أقرب إلى العقل والمنطق من أى شىء آخر إذ لم يكن هناك ما يدعو مطلقا إلى أن يقدم الأهالى على إحراق غلالهم بأنفسهم . وقد

كان فى إمكانهم — لو أن نية الشر كانت مبيتة فى صدورهم — أن يتحرشوا بالضباط الانجليز فيمنعوهم من النزول الى الأجران . فاذا أصروا اعتدوا عليهم ، خصوصاً أنه لم تكن هناك قوة عسكرية تحمى أولئك الضباط .

خامسا — أن رصاص أحد الضباط قد أصاب أم محمد ومحمد شحاتة داوود الخفير وعامر عدس شيخ الخفر والمرحوم على الدبشه . وقد اختلف فى سبب تلك الإصابة فذكر الاتهام أنها كانت نتيجة تماسك الأهالى مع الانجليز فانطلق الرصاص قضاء وقدراً . وذكر لنا عامر عدس شيخ الخفراء أن الضابط كان يصوب بندقيته الحجهة الجرن دون أن يمسك به أحد ولو أنهما لم يجزما بأنه كان يقصد قتل الأهالى . ولكن النتيجة واحدة : وهى أن الضباط الانجليز لم يعبأوا باشتعال النار فى الجرن واستمروا على اطلاق الأعيرة النارية التى أصاب أحدها أم محمد التى كانت فى السادسة عشرة من عمرها اذ ذاك فظنت أن الاصابة قاتلة وعلا صراخها . وكان بجانبها شحاته أخو زوجها . وزوجها محمد عبدالنبى وبعض الأهالى الذين تجمهروا ومعهم أطفال القرية . ومن المعقول جداً فى مثل ذلك الموقف أن يتعرض البعض لمنع الانجليز من الاستمرار فى إطلاق الأعيرة بابعادهم عن الجرن والحيلولة بينهم وبين استعمال بنادقهم خصوصاً وأن بعض عقلاء القرية كانوا قد أقبلوا قبل ذلك ونبهوا الدليل الذى كان مرافقاً للانجليز بأن يشير عليهم بالصيد بعيداً عن الأجران .

سادسا — إتضح أن بعض أطفال القرية إنتهزوا فرصة التجمهر والازدحام وأخذوا يلقون الطوب والحجارة الصغيرة على الانجليز فأصيب بعضهم إصابات بسيطة وأصيب الكابتن بول إصابة شديدة فى رأسه .

ولكن لم يكن فى المستطاع طبعاً فى ذلك الموقف أن يتبين الانجليز المجنى عليهم والقرية كلها متجمهرة حولهم من الضارب والذى يعزز رواية أن الأطفال هم الذين قاموا بالقاء الطوب ، وأن التعدى لم يكن جسيما ولم يكن هناك اصرار عليه ،

هو نفس الاصابات الموجودة فى أجسام الضباط الانجليز إذ أنهم كانوا أربعة فقط وكانت القرية كلها مجتمعة ومتجمهرة ومع كل فرد من الأهالى عصى ولا شك أنه كان يمكن الأهالى أن يجهزوا عليهم إجهازاً تاماً لو أرادوا ولم يكن بهم من حاجة إلى القبض عليهم والاشارة الى الدخان المتصاعد من حريق الجرن والى جسم أم محمد الملقى على الأرض وتهديدهم بالموت إذ ليست هذه وسيلة من وسائل الثأر فى القرى المصرية .

سابعا — اتضح أن الكابتن بول قد جرى مع زميله الدكتور بوستك مسافة تقرب من عشرة أميال تحت وطأة الشمس المحرقة ظهر يوم من أشد أيام الصيف قيظا وحرارة وأنه قد سقط بعد ذلك العدو المنهك فتركه زميله وتابع سيره إلى المعسكر . وقد قرر الطبيب الشرعى الانجليزى بأن وفاة الكابتن حصلت من ضربة الشمس وإنها كانت تكفى للوفاة وحدها وأن الاصابات التى أصيب بها فى رأسه لم تكن تكفى وحدها للوفاة .

ثامناً — اتضح أنه كانت هناك ضغائن قروية قديمة بين العمدة السابق الشيخ محمد الشاذلى وبعض مشايخ البلد وبين بعض المتهمين وعلى رأسهم حسن محفوظ . وأن العمدة ومشايخ البلد لما رأوا هجوم أولى الأمر على القرية واهتمام الحكومة اهتماماً خارقاً بالحادثة انتهزوا تلك الفرصة للايقاع بخصومهم .

تاسعاً — اتضح أن المدعو سيد أحمد سعيد من أهالى سرسنا وهو الذى كان من بين من رأوا الكابتن بول ملقى على الأرض قد هرب عندما رأى الجنود الانجليز خارجين من معسكرهم ثائرين وأن أولئك الجنود تبعوه ويروى أنهم قتلوه . ولكن مسألة موته لم تحقق كافياً .

عاشراً — اتضح أن السلطات قد أعطت الحادثة أهمية فوق أهميتها كحادثة جنائية عادية . وانها اتخذت فيها اجراءات شاذة عنيفة وخاصة فى

الحكم الصادر من المحكمة المخصوصة .

* * *

هذه هى نتيجه التحقيق الذى قمنا به فى حادثة دنشواى وما انتهينا إليه أخيراً سبق أن اقتنع به الزعيم الشاب المغفور له مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطنى . فجمع المستندات الكافية عن الحادثة واتخذها وسيلة مشروعة ناجحة لمهاجمة الاحتلال الانجليزى وممثله اللورد كرومر . وقد توصل إلى إقناع الحكومة الانجليزية بوجهة نظره فسحبت اللورد كرومر من مصر . وأوعز إلى الحكومة المصرية باصدار العفو عن المحكوم عليهم بالحبس من متهمى دنشواى فكان اعترافاً صريحاً بعدالة الحملة التى قام بها الزعيم الشباب .

ولم يكتف المرحوم مصطفى كامل باشا بذلك بل إنه دعا إلى اكتتاب عام لانشاء مدرسة فى قرية دنشواى على نفس قطعة الأرض التى أقيمت عليها المشنقة وآلة الجلد وقد أجاب الكثيرون دعوته ومن بينهم مستر بلنت الانجليزى الذى كان يناصر القضية المصرية وجمع من ذلك مبلغاً من المال وبدىء فعلا ببناء مدرسة دنشواى .

ولقد كنت أشعر أثناء زيارتى لتلك القرية التعسة بأننى أشهد مأساة رائعة تتحرك فيها تلك الشخصيات الهرمة التى تسير متثاقلة كئيبة وهى تنقل البصر بين جدران المدرسة الناقصة التى ترمز إلى الذكرى المشؤمة وبين المقبرة البعيدة التى ضمت جثث المتهمين الراحلين وهم بين ابن وأب وزوج وأخ ! إن أهالى دنشواى رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا لا يكادون يرون شخصا من أهل المدن حتى يترحموا على ذكرى المرحوم الخالد الذكر مصطفى باشا كامل .

٦ — حديث الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى

بدأ الهلباوى بك حديثه قائلا « إننى فخور بالدور الذى مثلته فى حادثة دنشواى . وإنك الآن بعد انقضاء أكثر من ربع قرن على الحادثة تتيح لى أن أصحح أموراً عديدة باطلة اعتقدها الناس خطأ ورسخت فى أذهانهم لأننى لم أرد أن أدافع عن نفسى إزاء ما كان يقذف به خصومى ، ولكى تعرف سر تلك الحملة التى أثارتها صحف الحزب الوطنى ضدى يجب أن أعود إلى شهر مارس سنة ١٩٠٦ إذ كنت فى عزبتى بمديرية البحيره فجاءنى الكونت زيزينيا — وكان من سراة الاسكندرية — وطلب منى أن أحضر مع بعض رجاله فى قضية تضارب بينهم وبين أخوة الشيخ عبدالعزيز شاويش .

وكانت القضية إذ ذاك أمام إحدى محاكم الجنح الجزئية بالإسكندرية برياسة عبدالرحمن باشا سيد أحمد الذى عين فيما بعد وكيلا لمحكمة النقض والابرام فلم أجد غضاضة فى قبول الطلب .

وحضرت عن المتهمين من رجال الكونت زيزينيا . وترافعت فى القضية فلم أنظر إلا إلى إرضاء ضميرى والقيام بواجبى وأثبت للمحكمة أن التعدى كان من جانب اخوة الشيخ عبدالعزيز شاويش لأنهم أرادوا منع حيازة الكونت زيزينيا لعقار بالقوة وأنه حتى لو ثبت إعتداء رجال الكونت فان القانون يعطيهم هذا الحق . وكانت نتيجة دفاعى أن قضى ببراءة موكلى وإدانة اخوة الشيخ شاويش

وانقضت ثلاثة أشهر بعد ذلك .

وفى يوم الأربعاء ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ سافرت إلى عزبتى . وكان هناك خلاف بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديراً لديوان الحربية يرجع سببه إلى « كوم سباخ ميرى » كان موجوداً فى وسط أرض خيرى باشا فأراد أن

يشتريه ليستعمله فى تسبيخ أرضه . ونصحنى أخى أن أنتهز تلك الفرصة فأطالب بذلك الكوم لنفسى . وتطور الخلاف بينى وبين خيرى باشا فرأت مصلحة الأملاك الأميرية أن توفد مديرها مستر انتونى ومفتشها عبدالعزيز بك أباظه لكى يحضرا إلى العزبة ويقوما بتحقيق ذلك الخلاف والفصل فى أينا أحق بذلك الكوم . وفعلا حضرا يوم الجمعة ١٥ يونيو إلى العزبة وطلبا منى أن أرافقهما الى الحقل فقبلت . ولم يكن خبر حادثة دنشواى قد وصل إلى علمى . لأنه نشر فى الصحف يوم الخميس وهى لاتصل العزبة الا فى ظهر يوم الجمعة . وقد فاتحنى مستر أنتونى فى خبر تلك الحادثة وأخبرنى بأنه قد قتل فيها أحد الضباط الانجليز فشاركته الأسف على ما حدث . ثم انتهى تحقيقهما فى موضوع الخلاف بينى وبين خيرى باشا وقررا ان الحق بجانب خيرى باشا .

وهذا يدل على أن الحكومة لم تكن لديها أية فكرة عن مجاملتى أو التودد إلى .

وكنت قبل سفرى قد تركت خبراً فى بيتى بأننى سأعود فى قطار الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من مساء السبت . فركبت القطار الذاهب إلى طنطا وقد عزمت أن أمر بدنشواى لأقدم نفسى متطوعا للدفاع عن المتهمين فى الحادثة لأننى شعرت بأن مركزى كشيخ من شيوخ المحاماة يحتم على أن أتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين فى حادثة هامة كتلك الحادثة . وكنت أتبع ذلك المبدأ دائما فقد تطوعت قبل ذلك للدفاع عن نحو ثلاثين عاملا من عمال الأسكندرية فى قضية كانوا فيها ضحية اضطهاد البوليس برئاسة هارفى باشا . واشترك معى فى الدفاع عنهم حسن بك فريد الذى عين فيما بعد مستشاراً بمحكمة الاستئناف والمرحوم اسماعيل بك وكانا يعملان معى كمحامين فى مكتبى وظللنا فى خدمتنا لأولئك العمال ١٥ يوما بعد أن امتنع كبار المحامين

فى الاسكندرية عن قبول الحضور عنهم توقياً لغضب البوليس الذى كان خصما للعمال المتهمين .

وهذه القضية هى المعروفة بقضية الهماميل

فلما وصلت إلى طنطا لم أكن أعلم كيفية الوصول إلى دنشواى فاستفهمت من ناظر محطتها المرحوم محمود بك طلعت عن ذلك فأفهمنى انه يجب أن أنتظر القطار الذى يقوم من طنطا حوال الساعة ١١ وأطلعنى إذ ذاك على درجة حرارة الجو فاذا بها فوق درجة ٤١ . ونصحنى لذلك بألا أتم سفرى فى ذلك اليوم الشديد القيظ . خصوصاً وأن طريق الوصول إلى دنشواى هو محطة البتانون وبين البتانون ودنشواى نحو ١١ كيلو متراً . ولفت نظرى أيضا الى أنه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق مع المتهمين فلا داعى إذن لحضورى .

وعلى ذلك تابعت سفرى إلى القاهرة ولم أكد أصل محطتها حتى وجدت ياور المرحوم مصطفى باشا فهمى ناظر النظار فى إنتظارى . فأخبرنى بأن الباشا ينتظرنى فى الديوان وعندئذ إستأذنت منه وذهبت إلى منزلى فأبدلت ثيابى وتوجهت إلى ديوان رئاسة النظار . وهناك قابلنى معه محمد باشا محمود الذى أصبح فيما بعد رئيساً لحزب الاحرار الدستوريين وكان إذ ذاك السكرتير الخاص لمستشار الداخلية مستر ميتشيل ولمـــا سألته عن سبب إستدعائى أجابنى بأن الحكومة اختارتنى لأمثلها فى قضية دنشواى . وسألنى عما إذا كان أحد المتهمين قد كلفنى بالدفاع عنه فأجبت بالسلب وقد قال إذ ذاك إن الحكومة إنما إختارتنى لأنى كنت أكبر المحامين الموجودين سناً وأقدمية وتذكرت أن نظام المحكمة المخصوصة التى قدم اليها المتهمون فى حادثة دنشواى كان قد جرى على أن يمثل الاتهام فيها شيخ من شيوخ المحاماة .

فقد كان أول تطبيق لقانون المحكمة المخصوصة فى حادثة قليوب وقد أختير لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسينى بك وكان إذ ذاك أكبر المحامين سنا ومقاما . لذلك رأيت أن الواجب يحتم على قبول المهمة التى وكلتها الى الحكومة باعتبارى أكبر المحامين سناً وأقدمية . . وطلبت أتعاباً عن ذلك مبلغ ٣٠٠ جنيه أى أننى اعتبرتها قضية من القضايا العادية التى تعرض على مكتبى مع اننى فى تلك السنة كنت قد اتفقت فى أكثر من خمس أو ست جنايات على اتعاب لا تقل عن ٥٠٠ جنيه لكل قضية .

وأرجو أن تلاحظ أن ذلك المبلغ نفسه — أى ٣٠٠ جنيه — هو الذى طلبته من الخديوى السابق عباس باشا عند ما كلفنى بالدفاع عن على افندى شلبى مأمور مركز طنطا فى قضية التعذيب التى اتهم فيها المرحوم المنشاوى باشا بالإشتراك مع مأمور المركز فى تعذيب بعض الأهالى الذين كانوا قد اتهموا بسرقة ثور من الثيران التى تملكها الخاصة الخديوية .

وما دام الحديث قد جرنا إلى ذكر هذه القضية فيحسن أن أقول إن الخديوى قابلنى بوجه عبوس — بعد أن ترافعت فيها وحصلت على حكم ببراءة المأمور نظراً لأننى وجدت من مصلحة موكلى أن أقرر بأنه لم يكن فى طاقته منع التعذيب لأنه كان واقعاً تحت تأثير الخاصة .

وقد قررت ذلك مع أنى كنت فى ذلك الوقت مستشار الخاصة ومستشار ديوان الأوقاف العمومية ومستشار ديوان الأوقاف الخصوصية .

أعود إلى قضية دنشواى فأقول إننى قبلت أن أمثل الاتهام فى القضية وجاء فى مكتبى إذ ذاك مستر فوبيرلى مفتش الداخلية ومستر مانسفلد حكمدار بوليس مصر ليكونا تحت طلبى فيما يختص بالقضية . وقد طلبا منى أن أحضر التحقيق فقلت لهما إن كل ما يمكننى هو أن أزور محل الواقعة فى دنشواى على أن أترافع فى القضية بعد أتسلم الملف الخاص بها . وسافرت فعلا إلى دنشواى وهناك

قابلت محمود باشا شكرى الذى كان مديرا للمنوفية إذ ذاك ـ وهو الذى تولى وزارة الزراعة بعد ذلك ـ وكان متوليا التحقيق مع محمد باشا ابراهيم رئيس النيابة وألح الإثنان على أن أحضر التحقيق وأشترك فيه كممثل الإتهام فرضيت

وانتظرت حتى انتهى التحقيق . وقانون المحكمة ينص على أن حكمدار البوليس يحول القضية إلى المحكمة ومعها قرار منه بطلب تطبيق العقوبة التى يراها . وقد حول الحكمدار القضية طالبا فيها أشد عقوبة . وقد رأيت أن الأمر فى غاية الخطورة . وأن ذلك الطلب معناه إعدام ٥٢ متهما . فأبيت إقرار ذلك . وطال بشأن تلك النقطة الأخذ والرد وانتهى كبار الموظفين الانجليز الذين كانوا يتصلون بى من أجل القضية إلى الخضوع لرأيى وقبلوا أن يقتصر طلب الإعدام على عشرة فقط بدلا من اثنين وخمسين .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فهمت من أولئك الموظفين الانجليز أنهم يريدون أن يكون وصف الواقعة بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار وأنهم يريدون من نسبة الإصرار الى المتهمين الذين لا عداء بينهم وبين الانجليز الاشارة الى أنه لا بد أن تكون هناك يد خارجية حركتهم وأوحت اليهم بذلك الاعتداء واستدلوا على ذلك بأن عبدالمجيد باشا سلطان وهو أحد كبار ناحية الواط المجاورة لدنشواى كان متعوداً فى كل عام أن يعد صيوانا لاستقبال أولئك الضباط الانجليز وكان يستضيفهم ويعنى بأمرهم . ولكنه فى تلك المرة لم يقبل ذلك وكان قد أنعم على عبد المجيد باشا برتبة الباشوية قبل الحادث بعشرين يوما تقريبا فكانوا يعللون بأن لذلك الانعام دخلا فى الحادثة !

ثم أنهم كانوا يضيفون الى ذلك كله بأن ضابط بوليس نقطة الشهداء وهو الذى لم يحضر كعادته للمحافظة على الضباط الانجليز هو إبن أخت حسين باشا محرم سر ياور الخديوى .

من هذين الظرفين اعتقد الانجليز أن هناك يداً قوية دبرت الحادثة

ورفضت أنا أن أسلم بصحة ذلك الاعتقاد ولم أعترف به مطلقا وأصررت عن عقيدة ثابتة لا عن مجاملة على أن الحادثة انما كانت بنت وقتها . وأن الكارثة التى وقعت كان سببها الحريق التى شبت فى جرن محمد عبد النبي المؤذن وظن الأهالى أنها ستلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة وترافعت مرافعتى المعروفة على أساس أنه ليس هناك سبق إصرار وأن الحادثة ليس مصدرها العداء بيننا وبين الانجليز .

وكانت الحكومة قد دعت نحو ٤٠٠ من كبار القطر ووجهائه لسماع المرافعة فكنت أرى على وجوه الجميع علامات الرضى عما قلته والإعجاب .

وهنا يجب أن أذكر لك أننى قبل المرافعة استدعيت محامى الدفاع إلى غرفتى بسراى المديرية . إذ كانت قد أعدت لى ولكل القضاه غرفة خاصة وأطلعتهم على ملخص المرافعة التى سوف أتقدم بها فى الجلسة حتى لا يفاجأوا بها ويعدوا ما يرونه فى مصلحة موكليهم من المتهمين .

وقد ظلت مرافعتى أربع ساعات وانى أعتقد بل أوقن بأنه لم يصبنى سوء الحظ فى مهنتى طول المدة التى اشتغلت فيها بها بأكثر من أن المقادير لم توفقنى للسفر إلى دنشواى عند علمى بالحادثة وأنا فى طريقى الى القاهرة قبل مقابلتى لمندوب ناظر النظار . وحرمتنى بعد ذلك أن أكون فى صف أولئك البؤساء فاتشرف بالدفاع عنهم.

وقد صدر الحكم بعد ذلك باعدام أربعة وسجن وجلد الباقين فكانت له رجة كبيرة وكانت الصفرة وعلامات الجزع تعلو وجوه القضاة فلما انسحبوا الى غرفة المداولة سألنى بطرس باشا غالى رئيس الجلسة بعد النطق بالحكم عن رأيى فيه . فأجبته أن مثلى مثل الوالدة التى يصاب إبن عزيز عليها بداء فى ساقه يرى الأطباء أن لا سبيل الى علاجها وأنه يجب بترها . فلا يسع الوالدة أن تقابل ذلك القرار إلا بالصراخ والعويل

وقد ختم الأستاذ الهلباوى بك حديثه معى بقوله :

«لقد تقول الكثيرون الأقاويل عنى وعن موقفى فى قضية دنشواى واستغلها الشيخ عبد العزيز شاويش لكى يثأر لإخوته الذين ترافعت ضدهم وحرض الصحف لكى تهاجمنى . حتى جريدة المؤيد التى كانت لسان حالى هاجمتنى وطلب منى الكثيرون أن أكتب وأرد دفاعا عن نفسى فلم أقبل .

وأشاع الكثيرون من كبار المحامين أن الحكومة عرضت عليهم أن يحضروا عنها فى قضية دنشواى فرفضوا . ولكنى أقرر الآن وبعد أكثر من ربع قرن من وقوع الحادثة بأن هذا لم يحصل مطلقا وأن الحكومة لم تفكر إلا فى أنا والدليل على ذلك أن التكليف حصل فى يوم السبت وقد علمت بعد ذلك أن مستر أنتونى عند ما حضر إلى عزبتى وعلم بأن المتهمين لم يوكلونى عنهم تكلم تليفونيا من كفر الدوار مع مستر سيسل الذى عين فيما بعد مستشاراً بمحكمة الاستئناف وأخبره بأننى لم أرتبط مع أحد . ومن ذلك يتضح أنه لم يكن لدى الحكومة وقت للتكلم مع غيرى .

دنشواى

للكاتب الايرلندى برناردشو

« حادثة دنشواى وقعت كما قد يذكر القارىء فى صيف عام ١٩٠٦ وقد كتب عنها برناردشو عقب وقوعها بوقت قليل هذه الصورة التحليلية بأسلوبه الساخر الذى كون مجده ونشر ما كتبه عنها ضمن مقدمته لمسرحيته المعروفة باسم « جزيرة جون بول الأخرى » . . .

***

دنشواى قرية مصرية صغيرة تقع فى الوجه البحرى .. ويوجد بها عدا أكواخها الحقيرة المبنية من اللبن بضع أبراج عالية يأوى إليها حمام الفلاحين .

وقد حدث فى أحد الأيام أن دخلت القرية جماعة مؤلفة من خمسة ضباط أنجليز لسبب واحد .. هو صيد الحمام الذى يملكه فلاحو القرية بدعوى أنه حمام برى !

ولجأ فلاحو القرية عقب انصراف الضباط الأنجليز إلى أولى الأمر يشكون إليهم ماحل بهم .. وبحمامهم . ولكن تخلى القانون عن مساعدتهم فى لحظة هم أحوج ما يكونون فيها إلى ذلك القانون !

وكانت النتيجة أن أصر أفراد الأسرة الظاهرة فى القرية على منع ضباط

الأنجليز عن معاوده الكرة . . إذا ماحاولوا ذلك !

وعندماوصل نبأعزم أفراد هذه الأسرة إلى أولى الأمر قرروا منع الضباط الأنجليز من الصيد . إلا بعد أستصدار أمر بذلك من عمدةالقرية التى يرغبون الصيد فيها..ولكنهم لم يقرروامصيرالعمدة الذى يجرؤ على رفض طلب ضباط الأنجليز الصيد فى قرية ما !

ويمكنك أن تتصور شعور أهل دنشواى عند رؤيتهم — بعد الحادثة الأولى — جماعة من الضباط الأنجليز يأتون إلى قريتهم . . للصيد . . وضمن هذه الجماعة أحد الضباط الذين كانوا يصطـــادون الحمام من القرية فى العام الماضى .

غلا الدم فى عروق عميد الأسرة المتحمسة فى البلد وهو حسن محفوظ البالغ من العمر وقتئذ سنين عاما .. وسار محفوظ نحو جماعة الأنجليز وصاح فيهم طالبا منهم الكف عن الصيد . ولما كان هؤلاء يجهلون لغته فإنهم طبعا لم يفهموا صياحه وتهديده !

وشك الضابط فى صياح محفوظ وغرضه من هذا الصياح فأرسلوا المترجم المصرى طبعا الذى كان يصحبهم إلى دار العمدة لكى يأتى لهم منه بتصريح يخول لهم الصيد فى القرية !

وذهب الترجمان إلى دار العمدة .. ولكنه لم يجده هناك .. بل وجدنا نائبه وكان هذا أنبه من أن يقابل طلب الضباط الأنجليز بالرفض .. فصرح لهم بالصيد .. ولكن على شرط أن يبتعدوا عن مساكن القرية . بقدرالامكان!

وتلقى الضباط هذا التصريح بالترحيب وأبتعدوا عن مساكن القرية بقدر الأمكان كما طلب منهم نائب العمدة . وراحوا يصوبون رصاص بنادقهم على أبراج الحمام فى دنشواى !

وهنا أزداد صياح الفلاحين وهياجهم وأنقضوا على الضباط يريدون

منعهم بالقوة وفى هذه المعركة الصغيرة أنطلقت رصاصة من بندقية أحد الضباط فجرحت ثلاثة رجال وأمرأة هى زوجة عبدالنبى أحد فلاحى القرية البالغ من العمر نحو خمس وعشرين سنة !

ولم تكد الرصاصة تستقر فى صدر المرأة حتى خيل إليها أنها أصابت منها مقتلا فانطرحت على الأرض .. ظنا منها أنها قد ماتت !

ولم يكد عبدالنبى يرى زوجته على هذه الحال حتى ثار وهاج .. وزاد فى ثورته وهياجه رؤية النار تشب فى منزله بطريقة لا يدرى عنها شيئا على الرغم من أن الضباط الانجليز صرحوا فى التحقيق أن عبدالنبى هو الذى أطلق النار فى كوخه إشارة لسكان القرية ببدء المعركة والثورة !

وفى لحظة أجتمع كل أهالى القرية على الضابط الصغير الذى أنطلقت بندقيته عفواً . ولما رأى بقية الضباط حرج مركز زميلهم حاولوا إنقاذه من قبضة الفلاحين بأن راحوا يقدمون لهم بنادقهم ونقودهم وساعاتهم صائحين « بقشيش ».. ولكن متى كان البقشيش يلهى الفلاح المصرى عن الأخذ بثأره !

وأخيراً خطر لأكبر الضباط سنا أن يتظاهر بالقبض على الضابط الصغير بتهمة قتل المرأة .. ونفذ فعلا ماخطر له !

ولكن لم تنطل هذه الحيلة على الفلاحين الذين انقضوا فى هذه اللحظة على جميع أفراد فرقة الصيد .

وهنا طلب ضابطان فى الفرقة وكانا أيرلنديين من باقى زملائهم وكانوا ثلاثة انجليز أن يسرعوا إلى معسكر زملائهم .. ويستحضروا نجدة لانقاذهم !

وبصعوبة تمكن الضباط الثلاثة الأنجليز من الخروج من الحصار الذى ضربه الفلاحون حولهم .

وأسرع الثلاثة قاصدين إلى المعسكر .. ولكن عاد واحد منهم إلى زميليه ثانية

عندما أشتد تضييق الفلاحين عليهم !

وسقط أحد الاثنين اللذين أسرعا إلى المعسكر فى الطريق بتأثير حرارة الشمس ومات .

وتمكن الثالث بصعوبة من الوصول إلى المعسكر والعودة مع النجدة إلى زملائه ! وهى النجدة التى أنقذت الضباط الثلاثة من أيدى عبد النبى محفوظ وزملائهما . ولكن بعد أن كانوا قد أصيبوا بكثير من الجروح والرضوض !

وعاد الضباط الثلاثة الى المعسكر ... وانتهت الحادثة عند ذلك الحد يومئذ .

وعند المحاكمة كان من المنتظر تأنيب الضباط الانجليز على عملهم . . لأنهم كانوا وهم يصطادون الحمام .. خارج الخدمة .. كما أنه كان من المنتظر أيضا تهدئة الفلاحين ووعدهم بأن مثل هذا العمل لن يحصل ثانية فى قريتهم .

ولكن لم يقع هذا فى المحاكمة .. بل حدث . .

حدث أن حكم على عبد النبي .. بالأشغال الشاقة المؤبدة .. وكانت ظروفه المخففة طبعاً ما سبق أن أصاب زوجته !

ومن الغريب أن زوجة عبد النبي لم يحكم عليها بشيء .. حتى ولو من أجل الرصاصة الانجليزية التى سرقتها بدليل أنها ضبطت فى جسمها !

ولإشفاق المحكمة على عبد النبي من أن يمضى مدة سجنه منفرداً حكم على شاب فى نحو العشرين من عمره بالسجن ليشاركه مدة الليمان بعد أن حكم عليه هو الآخر بالأشغال الشاقة المؤبدة !

وطبعا لم تكن الأشغال الشاقة المؤبدة تعد حكماً رادعاً لأمثال حسن محفوظ

حكما يتناسب مع ضرب الضباط الانجليز بالعصى . . وتهديدهم والصياح فى وجههم !

وكانت المحكمة أنبه من أن تحكم على حسن محفوظ البالغ من العمر ستين عاما بالأشغال الشاقة المؤبدة ولذلك كان نصيبه الحكم بالاعدام وسمح منفذو الحكم بأن يشترك أهله فى مشاهدته وهو يعدم . فجعلوا التنفيذ علنيا !

ولخوف المحكمة من أن يثير هذا العمل الغيرة فى قلوب الغير حكمت على ثلاثة اخرين بالأعدام ! ؟

وبينما كان حسن على منصة الاعدام صاح بأعلى صوته « العوض على الله يارب .. الله يخرب بيت اللى خربوا بيتى !! »

ولما كانت المشنقة لا تتسع لأكثر من شخص واحد فى وقت واحد . . وكان الشخص يحتاج لنصف ساعة على الأقل وهو فى المشنقة حتى يثق الجلاد من موت المشنوق ولما كان المنفذون أرحم من أن يتركوا الأهالى فى هذه المدة التى تمضى بين كل مشنوق وآخر دون تسلية .. فان من وكل إليهم أمر تنفيذ الحكم رأوا أن تستمر الحفلة بدون انقطاع فكان يجلد ثمانية أشخاص . . خمسين جلده لكل منهم فى الفترات التى يستمر فيها المشنوق يتأرجح وهو معلق بحبل المشنقه !
وصرح اللورد كرومر فى تقرير له عقب الحادثه أن الرجل الذى وكل إليه أمر التنفيذ كان يستعمل فى تنفيذه الشفقة الزائدة !

وقد تسبب أحد المجلودين سيد سليمان خير الله لعناده اثناء الجلد فى تأخير عملية الجلد اكثر من نصف ساعة وهذه المدة هى التى كانت حددت لشنق كل محكوم عليه بالاعدام . ونتج عن ذلك أن استمر درويش أحد المحكوم عليهم بالاعدام يتأرجح وهو معلق بالحبل وحرم الجمهور فى هذه الفترة من مشاهدة جلد أحد الأشخاص . وهذه غلطة فظيعة من المحكمة إذ كان يجب عليها أن تحكم بجلد بعض أشخاص آخرين احتياطيين لتسلية جمهور المتفرجين

عند وقوع مثل هذا الظرف الطارىء !

ولم تكتف المحكمة بالجلد .. بل حكمت على ثلاثة من المجلودين بالحبس ايضا لمدة عام وهناك أيضاً ستة لم يجلدوا ولكن حكم عليهم بالأشغال الشاقه لمدة سبع سنين ! وآخر كان نصيبه خمسة عشرة سنة .

وعلى هذا فان العمل الذى قام به أولو الأمر فى الصباح تتلخص نتيجته فى شنق أربعة والحكم على اثنين بالأشغال الشاقه المؤبده ، وعلى واحد بالأشغال الشاقة خمس عشر سنة . وعلى ستة بالأشغال الشاقة سبع سنين وعلى ثلاثة بالأشغال الشاقة لسنة وبخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة

وفى التقرير الذى كتبه اللورد كرومر عن هذه الحادثة صرح بأن كل هذه الأعمال عادلة وضرورية ويبدو لى أن العدل فى نظر جيش الاحتلال ورجاله أن ينقضوا على القرى الآمنه ويقبضوا عل من يشاءون من رجالها ويسوموهم مختلف أنواع العذاب حتى يتهموا أى شخص وهنا يطلق سراح الرجال الأولين ويقبض على المتهمين الجدد ويسام هؤلاء بدورهم مختلف أنواع العذاب حتى يعترفوا بكل شىء يريده أولو الأمر وهنا يكون جزاءهم إما القتل أو الأشغال الشاقه المؤبدة أو الجلد إذا أريدت لهم الرأفة !

ولما كانت المحاكم الأهلية لا يمكنها أن تقوم بما يريده منها جيش الأحتلال فانها أبعدت عن النظر فى مثل هـــذه الحوادث وحلت محلها المحكمة المخصوصة .

ويصرح اللورد كرومر فى تقريره تبريراً للأحكام الصادرة فى حادثة دنشواى بان المصريين لا يحترمون أية محكمة إلا إذا كانت أحكامها الشنق أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الجلد !

ويبدو لى أن المحكمة المخصوصة لم تكن تسمح لأى فرد من الشهود بالشهادة ضد انجلترا. إذ كانت شهادة الامباشى أحمد حسن مرزوق الذى كان مصاحبا

جماعة الضباط الانجليز فى صيدهم . . أن الضباط عقب إصابة زوجة عبد النبى قد أطلقوا رصاصهم على القرويين الهائجين مرتين . وهى شهادة بالطبع ليست فى صالح الانجليز ولذلك فان المحكمة خلقت له تهمة من حيث لا يدرى وحاكمته عليها وحكم عليه فيها بالجلد والسجن لمدة سنتين !

وكانت المحكمة عدا خلوها من المحلفين خالية أيضا من هيئة للدفاع عن المتهمين المساكين ولكن ليس خلواً تاما إذ ان الدفاع عند مرافعته عن المتهمين ترك مهمته هذه وطلب من المحكمة الرأفة بهم ولبت المحكمة طلبه فلم تقض إلا بشنق أربعة اشخاص فقط ولم تحكم بالسجن مع الاشغال الشاقة المؤبدة سوى على شخصين فقط ! !

وقد كان المتهمون أنبه من أن يتهموا المحكمة بالقسوة وهم فى حضرتها ولكنهم عندما وصلوا إلى المشنقه ووثقوا من أن المحكمة لن تنال منهم أكثر مما نالت راحوا يكيلون السباب واللعنات للانجليز وللاحتلال وللمحكمة .. وبالاختصار لكل من ورد على ذهنهم فى تلك اللحظة !

وأغلب ظنى أن المتهمين الذين حكم عليهم بالاعدام لو كانوا قد فعلوا ذلك فى قاعة المحاكمة لحكم عليهم بالجلد .. فضلا عن الشنق لكى يعرفوا مقدار عظمة الأمبراطورية وقوتها !

ويخيل إلى أن اللورد كرومر عند ما كتب فى تقريره عن الحادث أن المحاكمة كانت عادلة تماما كان قد نسى معنى كلمة عادلة !

وقد ذكر اللورد كرومر فى تقريره أنه قبل وقوع الحادثة ببضع سنين صاح أحد الأهالى الذين كانوا يهددون بالجلد فى وجه أحد المديريين المصريين بحضور السير كلود ماكدونالد بانه لايمكنه أن يجلده فى حضور الرجل الانجليزى !

والآن ماذا كان يمكن أن يقوله ذلك الرجل عند ما يرى الانجليز الذين كان يعتقد أنهم يمنعون كل قسوة . . ماذا يمكن أن يقول الرجل عند ما يرى الأنجليز فى حادثة دنشواى يصدرون تلك الاحكام !

ويزيد اللورد كرومر فى تقريره بأنه فى خلال الثلاثين سنة التى قضاها فى مصر كان يبذل جهده هو وزملاؤه لتحسين حالة المصريين ونشر المدنية الغربية بينهم !

ولا بد أن مصر قد اهتزت رعباً وفزعا عند سماع ذلك اذ لو كانت الثلاثون سنة الأولى قد توجت بحادثة وأحكام مثل حادثة وأحكام دنشواى إذن فماذا كان يمكن أن يحصل لو استمر اللورد كرومر فى مصر ثلاثين سنة أخرى !

وأرى هنا أن أشير إلى خطاب اللورد كرومر إلى سير ادوارد جراى ذلك الخطاب الذى صرح فيه بان قائد عام القوات البريطانية سيستعرض الجنود الانجليز فى مصر ويصدر إليهم أمره بعدم الصيد فى القرى المصرية . . ولكن ما فائدة إصدار مثل ذلك الأمر إذا كان اللورد كرومر يرى أن الجنود الأنجليز فى مصر ليسوا إلا ضيوفا .. وأنهم لم يأتوا عملا يستحقون عليه اللوم !

وكم هو مضحك أن يذكر المستر فندلاى فى خطابه للسير جراى بان المتهمين كانوا يستحقون أكثر من ذلك .. لتسببهم فى موت ضابط انجليزى .. وهو ذلك الذى مات من ضربة الشمس . نعم أنه مضحك ذلك القول إذ لم تسببوا فى موت ضابط كان قد ترك قريتهم وبعد عنهم .. ولم يقتلوا واحداً من الذين كانوا بين أيديهم !

ويصرح المستر فندلاى فى خطابه بان المصريين لا يخافون الموت خوفهم من الجلد ! . .

ومادام الأمر كذلك أما كان الأولى جلد أولئك الذين اعدموا بدلا من شنقهم !؟ ويعاتب المستر فندلاى فى خطابه السير جراى لسماحه بالمناقشة فى حادثة

دنشواى فى البرلمان الأنجليزى ويصرح بانه يرى أنه كان من الأوفق ترك هذه الحادثة تمر دون مناقشة .. اذ أنها جعلت المصريين يشعرون بفداحة الظلم الذى وقع بهم .. مما جعل بعضهم يلقى الأحجار على أحدمفتشى الرى الأنجليز

وهنا يصرح كاتب الخطاب بان الحال لو استمرت على ذلك فإنهم لابد سيضطرون الى المطالبة بزيادة جيش الأحتلال فى مصر !

والآن يمكننى أن أختم الكلام على هذه الحادثة بأن أصرح هنا بان هذه الحادثة لابد إن تثبت الكراهية فى قلوب المصريين نحونا .. ولست فى حاجة طبعا لأن أذكر أن العلاقة القائمة على الكراهية لاتدوم طويلا .. لأن هذه الكراهية لاتدوم هى الأخرى مكبوتة زمناً طويلا !

وكم كان مضحكا من بعض أعضاء مجلسى العموم واللوردات أن يصرح بأن الأحكام التى صدرت فى حادثة دنشواى كانت ضرورية وعادلة زاعمين بأن هذا هو الجزاء الوحيد لعبد النبي وحسن محفوظ ودرويش والآخرين الذين كانوا يحاولون القيام بثورة اسلامية ضد المسيحية ولازالة هذه المسيحية من آسيا وافريقيا معا . حقا كم هو مضحك ذلك التصريح !

هل لو كان ذلك الذى يدعيه هؤلاء النواب حقاً أما كان الأفضل لنا أن نبتعد عن أعمال التحذيب التى ارتكبت .. وإذا كان عبد النبي وزملاؤه يريدون قتلنا حقا لازالة المسيحية ... اما كان من الاوفق أن نموت فى حرب عادلة ! (١)

---

(١) نشرت هذه الترجمة بالعدد ١٧٥ — من مجلة « الجامعة » الذى صدر بتاريخ ٦ يونيو عام ١٩٣٥ وقد قام بها أحد محرريها .



قضية مقتل بطرس غالى باشا

القتيل

كان ذلك فى فبراير سنة ١٩١٠

وكان ناظر النظار صاحب العطوفة بطرس باشا غالى — كما كانوا يدعونه إذ ذاك — يشغل فى نفس الوقت منصب ناظر الخارجية .

ولقد منيت مصر فى تلك الآونة من تاريخها بسلسلة متتابعة من الحوادث القوية الخطيرة التى اهتز لها الرأى العام فكانت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ وتلك الإجراءات الشاذة العنيفة التى اتخذت فيها . وكان موت المرحوم مصطفى باشا كامل الزعيم الشاب ورئيس الحزب الوطنى . وكانت اتفاقية السودان . ومد أجل إمتياز قناة السويس . وكانت الأفكار تشرئب إلى الحياة النيابية وتحاول أن تضع التقاليد الأولى للعلاقة بين الحكومة والشعب ، وتحديد حقوق الهيئة المحكومة قبل الهيئة الحاكمة .

وكان من عادات بطرس باشا المعروفة أن يغادر ديوانه فى الساعة الواحدة إلا بضع دقائق . ففى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نزل من ديوانه ومعه المرحومون رشدى باشا وثروت باشا وأرمولى بك وهم يتجاذبون أطراف الحديث فى شؤون مختلفة . ولم يكد يصل الرئيس إلى السلم القبلى حيث كانت عربته واقفة تنتظره حتى برز الشاب ابراهيم ناصف الوردانى من خلفها . وكان فتحى زغلول باشا وثروت باشا قد ودعا الرئيس عند رأس السلم . ولكن رشدى باشا استمر فى سيره معه إلى أسفل السلم ثم هم بالعودة . وتقدم

بطرس باشا إلى باب عربته ورفع ساقه ليضعها فيها وعندئذ دنا منه ابراهيم الوردانى وأطلق عليه رصاصتين أصابته واحدة فى خاصرته والأخرى فى صدره. وما كاد يلتفت إلى الجانى حتى أفرغ فيه الأخير أربع رصاصات أخرى

وتصادف أن الساعى محمد السيد كان واقفا بقرب القاتل فأسرع بالقبض عليه ثم تراكض الجميع فأمسكوا به دون أن يحاول هو التحرك، كما تصادف وجود الدكتور سعد الخادم بك فى الوزارة فأسرع إلى الرئيس المصاب وأخرج الرصاصات من العنق والكتف. وعندئذ استفاق بطرس باشا قليلا. وكانت عربتا مصلحة الصحة والاسعاف قد حضرتا فنقلته أحداهما إلى مستشفى الدكتور ملتون وبجانبه الدكتور سعد الخادم .

وكان الخبر قد وصل الى المحافظة فأسرع إلى محل الحادثة الحكمدار هارفى باشا ومعه جورج فيليبيدس بك مأمور الضبط، كما حضر باقى النظار . ولم يكد الخديوى السابق يعلم بالجناية التى ارتكبت ضد رئيس حكومته حتى وقف بجانب آلة التليفون يتحدث إلى فتحى باشا زغلول وكيل الحقانية ويصدر اليه الأوامر بوجوب اتخاذ كافة الوسائل المحكمة السريعة للعناية بالجريح إلى أن يحضر سموه لرؤيته بنفسه .

القاتل

شاب فى الحادية والعشرين من عمره نحيف الجسم أصفر اللون. تلقى علومه الأولى فى المدارس المصرية حتى نال البكالوريا وكان أبوه قد توفى إذ ذاك بعد أن قضى مدة فى خدمة الحكومة معاونا فى المديريات فكفله عمه الدكتور ظيفل الذى رأى أن يرسله الى أوربا ليتم دراسته العالية . فأرسله إلى سويسرة ليدرس الصيدلة، وقد ظل الشاب ابراهيم الوردانى فى سويسرة عامين ثم سافر إلى انجلترا فمكث بها سنة وهناك اتصل ببعض الجمعيات الثورية وتقابل مع

بعض الفوضويين كقاتل اللورد كيرزون . وبدأت تتكون فى ذهنه بعض آراء عن حقوق العمال والطبقات الفقيرة المهضومة وغادر انجلترا إلى الآستانة وهناك بدأ يراسل بعض الصحف الوطنية فى مصر كما بدأ يراسل أصدقاءه فى ألمانيا وفرنسا ويشرح لهم موقف الأحزاب الوطنية فى مصر وتيقظ الروح الحرة فى شبابها . وكانت تلك الرسائل تدل على خلق جامح متفزز . ثم عاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٠٩ وفتح صيدلية بشارع عابدين بجوار قسم البوليس فى ملك عيسى باشا حمدى . ولم يكد يصل ويستقر حتى اتصل بهيئات العمال وكانت إذ ذاك لا تزال مفككة لا رابطة لها فأسس نقابة لعمال الصنائع اليدوية ببولاق اختير هو وكيلا لها . كما أنه أسس جمعية أخرى اسمها « جمعية التضامن الأخوى » ينص قانونها على أن من يندمج فى عضويتها يجب أن يكتب وصيته قبل ذلك .

اعتراف المتهم

ولم يكد الوردانى يفرغ رصاص مسدسه الذى كان من طراز « براوننج » فى جسم ناظر النظار حتى أراد السعاة الذين التفوا حوله أن يضربوه ويفتكوا به ، ولكن فنحى باشا أسرع فمنعهم من ذلك ، كما أنه هو نفسه لم يتردد فى ركل حاجب صفعه على وجهه . وقد قيدوه بحبل من ذراعيه ويديه وأدخلوه فى إحدى غرف النظارة وفتشت جيوبه فوجد فيها ٢٤ رصاصة و٧٥ قرشا وساعة فضية . ولما سئل عن السبب الذى حدا به إلى قتل الرئيس أجاب فوراً : « لأنه خائن للوطن » .

وقد ذكرت « الأهرام » إذ ذاك أن رئيس النيابة قال له : « يامسكين لو أنك عرفت أنه أكبر وطنى وأصدق وطنى فى خدمة البلد لما فعلت فعلتك » .
وقد اعترف بعد ذلك بأنه فكر فى ارتكاب الجريمة منذ مدة بعد أن حضر جلسة من جلسات مجلس شورى القوانين ولاحظ المعاملة الجافة التى يعامل

بها بطرس باشا أعضاء المجلس . وقد اعتزم تنفيذ فكرته عند إعلان مد أجل امتياز قناة السويس كما أنه كان يذكر لبطرس باشا رئاسته للمحكمة المخصوصة فى دنشواى وقرارها المعروف باعدام أربعة من المتهمين شنقاً فى نفس قرية دنشواى وتوقيعه اتفاقية السودان التى تنقص من حقوق مصر .

وقد ظل الجانى فى النظارة إلى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ثم نقل مخفوراً إلى قسم عابدين فكان يسير — كما ذكرت الصحف اليومية — « رافع الرأس رابط الجأش كأن لم يرتكب إثماً » .

اهتمام ورعاية

أما الرئيس المصاب فلم يكد يصل إلى المستشفى حتى اجتمع حوله خمسة عشر طبيبا من أكبر أطباء مصر . وقد رأوا فى بادىء الأمر عدم إجراء عملية له . وذهب المعتمد البريطانى السير الدن جورست لزيارته هناك ودخل عليه فى حجرته كما أن سمو الخديوى لم يطق الانتظار فى قصر القبة حتى يحضر الحرس فذهب الى قصر عابدين بلا حرس ومن عابدين انتقل إلى المستشفى ودخل عند الجريح فقبله والدموع تنهمر من عينيه . وعندئذ قال له المرحوم بطرس باشا « العفو يا أفندينا . مرسى » ولبث الخديوى يشجعه نحو عشرين دقيقة ثم خرج وأقبل المرحوم الأمير حسين كامل وشجع الجريح بدوره وعندئذ قال له :

« أنا لا ألوم نفسى على شىء فقد قضيت ما يجب على لوطنى »

وقد لفظ بطرس باشا النفس الأخير فى الساعة ٧ والدقيقة ٢٥ من اليوم التالى .

التحقيق

واجتمع مجلس النظار عند الخديوى الى منتصف الساعة الثامنة مساء . وكان التحقيق إذ ذاك قد بدأ فى قسم عابدين . فكان ناظر الحقانية ينتقل بين

القسم والقصر لينقل تطور التحقيق وفى الساعة التاسعة عاد الخديوى إلى قصر القبة والى جانبه طبيبه الخاص كاوسكى بك . ولاحظ الكثيرون أمراً جديداً فى موكبه . ذلك أنه خفض عدد حراسه أثناء عودته كما أن التأثر الشديد كان بادياً عليه

أما التحقيق فقد استمر فى القسم وقد تولته فى بادىء الأمر ثلاث هيئات الهيئة الأولى مكونة من ناظرى الداخلية والحقانية والحكمدار وكانت تقوم بسؤال المتهم وخادمه وبعض ذوى قرباه والمتصلين به .

والهيئة الثانية مكونة برآسة مأمور الضبط بمحافظه العاصمة فيليبيدس بك وكانت تدرس الأوراق التى ضبطت فى بيته .

والهيئة الثالثة مكونة برئاسة بدر الدين بك مدير الضبط بنظارة الدخلية وكانت تقوم بسؤال الذين وردت أسماؤهم فى تلك الأوراق

وقد صدرت الأوامر ليلا إلى جميع المديريات والمحافظات بالتحقيق مع نحو ستين شخصاً وجدت أسماؤهم فى أوراق المتهم . وبين الذين سئلوا الدكتور سعد الخادم الذى كان أول من أسعف المصاب وقد ضبطت كل أوراقه . وقد اعترف المتهم فى التحقيق بأنه كاتم أسرار لجنة الحزب الوطنى فى العباسية وذكر أنه لم يؤلمه إلا ضرب حسين باشا رشدى له . إذ أنه لم يكن يظن بأن رشدى باشا ينتقد عملا وطنياً كالذى أقدم عليه هو .

وتشعب التحقيق وصدرت أوامر بالقبض على عدة أشخاص من الذين ينتمون إلى الحزب الوطنى والذين وردت أسماؤهم فى قائمة أعضاء جمعية « التضامن الأخوى » ومنهم شفيق منصور وعباس افندى حسنى نجل المرحوم حسنى باشا وعلى افندى مراد المهندس وأحمد افندى فؤاد الذى كان إذ ذاك لايزال طالبا فى مدرسة الطب .

وقد ذكر مصدر كبير حضر التحقيق لمندوب « الأهرام » ما يأتى :

« إننى شهدت تحقيقات كثيرة وقابلت عدة مجرمين ولكننى لم أر فى حياتى قط كابراهيم مجرما ثابت الجأش طلق اللسان »

وقد ظل إبراهيم الوردانى على تلك الحالة من رباطة الجأش إلى يوم الأربعاء ٢٣ فبراير.

وقد تعمدت الحكومة أن تجعله يبيت فى قسم الموسكى لأنه أكثر أقسام العاصمة قوة فقد كان فيه بلوك الفرسان والبوليس الاحتياطى وقضى ليله هادئاً بدون اضطراب بينما ظل خادمه الذى سجن معه يبكى وينتحب.

ولكن فى يوم الأربعاء أى بعد الحادثة بثلاثة أيام بدأ الضعف يستولى عليه. وبعد أن كان ينكر وجود أية جمعية اعترف بوجودها ولكنه لم يصرح بأسماء أعضائها وظل متحملا كل مسئولية تنتج عن عمله.

وقد اتضح من التحقيق وجود ٨٥ جمعية ولم يكن للحكومة علم بها إلى ذلك الوقت.

تصريحات سعيد باشا

ولقد ألفت الوزارة الجديدة بعد وفاة بطرس باشا برئاسة المرحوم محمد سعيد باشا ودخل فيها المرحوم سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية ورشدى باشا للخارجية ورقى نجيب غالى ابن الفقيد إلى منصب وكيل الخارجية وأنعم عليه برتبة الباشوية بعد استقالة عزيز عزت باشا الذى كان يشغل هذا المنصب

وقد صرح سعيد باشا عند تولية منصبه بأنه كان قد لاحظ كثرة ورود كتب التهديد إلى النظار بعد إعادة العمل بقانون المطبوعات وأنه لذلك ألح على بطرس باشا بوجوب مرافقة رجال البوليس راكبى الدرجات له فكان يرفض دائماً.

وكانت ميول المرحوم سعيد باشا إلى الحزب الوطنى معروفة وقد عرف

القارىء أن المتهم كان كاتماً لأسرار لجنة الحزب الوطنى فى العباسية وقد استنكر سعيد باشا كما استنكر كافة عقلاء الأمة تلك الجريمة الفظيعة ولكن جريدة « البيراميد » أرادت أن تزيد الموقف وضوحا فأوفدت مندوبها الى الرئيس الجديد الذى كرر استنكاره ثم دار بينهما الحوار الآتى :

— أتسمح لى سعادتكم بأن ألقى عليكم سؤالا دقيقاً ؟

— قل ما بدا لك .

— يقولون إنك من الحزب الوطنى وإنك ميال الى آراء مصطفى باشا كامل ؟

— أنا قبل كل شىء مصرى فاذا كان حب الوطن هو الانتماء إلى الحزب الوطنى فأن أقول دون تردد أننى محب لوطنى بكل قواى .

صدى الجريمة

وقد أحدثت تلك الجريمة هزة قوية فى الرأى العام فى مصر والخارج . ووردت التعازى من الرجال المسئولين فى حكومات الدول المختلفة . وكان فى مقدمة المعزين الملك إدوارد السابع ملك إنجلترا . وقد نشرت التيمس فى ٢٢ فبراير الرسالة الآتية من اللورد كرومر :

« إننى أثناء إقامتى بمصر عاشرت بطرس باشا واشتركت معه فى الأعمال وكنت أقدر كفاءته ومقدرته كثيراً وأعجب به وقد نكبت مصر فى موته بخسارة عظيمة لأنه بدون ريب كان أعظم كفاءة من جميع الوزراء المصريين الأحياء فضلا عن أنه كان مصريا صادق الوطنية فكان يعمل بإخلاص وأمانة لما فيه مصلحة وطنه الحقيقية . وهذه الجريمة التى قضت على حياته قبل أوانها هى أفظع جريمة عرفتها حتى الآن »

واستغل البعض الحادثة فأخذت ترد كتب التهديد إلى بعض النظار —

بعد القبض على الوردانى — وقد وقع عليها شخص بامضاء « عفريت الوردانى » ولما قبض على هذا الشخص اتضح أن فى عقله مساً من الجنون . وكان صاحب مجلة « طوالع الملوك » قد نشر قبل الحادثة خبراً من الأخبار التى يقصد بها التنبؤ بما يحدث فى المستقبل يفهم منه بأن بطرس غالى باشا سوف يقتل وأن إبنه نجيب بك سوف ينعم عليه برتبة الباشوية وقد استدعى للتحقيق معه فنفى وجود أية معلومات سابقة لديه عن الحادثة « واستدل على ذلك بأنه إن كان يعلم مقدماً بالحادثة فكيف علم بأن الخديوى سوف ينعم بالباشوية على نجيب بك .

احالة

وفى ١٤ مارس سنة ١٩١٠ أصدر النائب العام قراراً باتهام ابراهيم ناصف الوردانى بأنه قتل عمداً مع سبق الاصرار المرحوم بطرس باشا غالى.وباتهام كل من على افندى مراد مهندس معارى ومحمود افندى أنيس مهندس رى وشفيق افندى منصور وعبد العزيز افندى رفعت مهندس تنظيم وعبد الخالق افندى عطية محام ومحمد افندى كمال وحبيب افندى كمال وحبيب افندى حسن مدرس بصفتهم شركاء الوردانى فى جريمته وبتقديمهم جميعــا إلى قاضى الاحالة .

وفى جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩١٠ قرر قاضى الاحالة — وكان إذ ذاك متولى بك غنيم — إحالة الوردانى إلى محكمة الجنايات ، وبأن لا وجه لاقامة الدعوى على الباقين والأفراج عنهم فوراً .. ولهذا القرار خطورته القصوى فى تاريخ التشريع الجنائى بمصر . إذ ترتب عليه أن اهتمت الحكومة فوراً بسد نقص فى قانون العقوبات خاص بتهمة الاتفاق الجنائى .

إذ كان من ضمن الأسباب التى جعلت قاضى الاحالة يقرر بأن لاوجه لإقامة الدعوى أنه حتى مع التسليم بأن المتهمين اتفقوا اتفاقاً جنائياً على إرتكاب الجريمة فإن القانون ليس فيه نص يعاقبهم على ذلك مادامت شروط الاشتراك غير متوفرة كالتحريض أو المساعدة وقد وضع فعلا التعديل بالمعاقبة على الاتفاق الجنائى .

المحاكمة

وفى ٢١ أبريل من السنة نفسها مثل المتهم أمام محكمة جنايات منعقدة برئاسة مستر وليم جلو وعضوية أمين بك على وعبدالحميد بك رضا وجلس المرحوم عبد الخالق ثروت باشا فى كرسى النيابة ، وقد افتتح الرئيس الجلسة بهذه الكلمات ، أريد أن أنبه حضرات الموجودين بأن يكون القضاء محفوفاً بالهدوء التام والسكينة الكاملة . وإذا حصل تشويش أو أية مظاهرة أو أى شىء كان ، تقفل الجلسة وتؤجل إلى دور ثان ، ومن لم يفهم ماقلته بالعربية أردده بالفرنسية ، ثم كرر العبارة نفسها بالفرنسية .

وكان المتهم عند دخوله الى القفص أصفر اللون . ولما سئل الأسئلة التمهيدية الأولى كان يضطرب فى الاجابة . وقد رفض الاجابة إلا بعد مرافعة المحامين الحاضرين عنه ، وكانوا الأساتذة أحمد لطفى وابراهيم الهلباوى ومحمود أبوالنصر واسماعيل شيمى .

وبدأت إجراءات المحاكمة بسؤال الأطباء الذين تولوا إسعاف الرئيس المجنى عليه وعمل العملية له . وقد تبين توا أن الخطة التى رسمها الدفاع عن الوردانى كانت تقوم على أساس استجواب أولئك الشهود واستدراجهم إلى الاعتراف بأن بطرس باشا كان يمكنه أن يعيش لو أن العملية لم تجر له وأن تلك العملية لم تكن واجبة طبقاً للأصول الطبية .

وقد استدعى الدفاع لتدعيم وجهة نظره بعض الأطباء منهم الدكتور سرج فورونوف الذى قرر أنه دعى تليفونيا للذهاب إلى مستشفى الدكتور ملتون وأنه أشار على الأطباء بعدم إجراء العملية وأنه دهش عندما عاد فى الساعة السادسة فوجد المصاب على مائدة العمليات وبطنه مفتوحة .

وهنا ثارت مناقشة عما إذا كان الثقب فى المعدة يوجب إجراء عملية فقرر الطبيب الشاهد أنه ليس من الضرورى إجراء العملية فى كل الحالات ، وأن هناك أشخاصاً شفوا بدون عملية كما قرر أن العملية التى أجريت لبطرس باشا دامت ساعة ونصفا ، وأن طول العملية له تأثير على عدم نجاحها . كما أن عدد الأطباء الذين اشتركوا فيها كان كبيراً ، وكثرة الأيدى له تأثير آخر فى عدم نجاحها

وقد اعترض الدكتور ملتون على ذلك بقوله :

« أنا وحدى رأيت حالة المريض وأنا وحدى شاهدت كل الحادثة وشخصتها تماماً من البداية إلى النهاية وليس لأحد أن يناقشنى فى شىء تحققته دون سواى » .

وقد اشتد الخلاف على تلك النقطة الطبية فوجدت المحكمة ألا مناص من تأليف لجنة طبية من الدكتور نولن الطبيب الشرعى والدكتور مادن الجراح المعروف والدكتور على بك لبيب لتقرر .

أولا ـ هل الجروح الناشئة عن الإصابة كانت فى ذاتها مميتة بدون دخل للعملية أو كان يمكن للمصاب أن يعيش دون عملية ؟

ثانيا ـ هل أجريت العملية مع اتخاذ الاحتياطات المقررة فنياً ؟

وكان السبب الذى دعا المحكمة إلى إصدار القرار أن جثة المرحوم بطرس باشا لم تشرح قبل الدفن حتى يمكن الجزم بسبب الوفاة .

وتأجلت القضية لجلسة ١٢ مايو .

وفى هذه الجلسة تقدم تقرير من اللجنة الطبية واشترك فيه الطبيبان هاملتون وبهجت بك وهبي وناقشوا المسائل التى أثارها الدفاع مناقشة فقهية مستفيضة وقرروا أن العملية كانت واجبة ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوا جوابا قاطعا مرضيا على السؤال الثانى وهو :

« هل أجريت العملية مع اتخاذ الاحتياطات المقررة فنيا أم لا ؟

النائب العام

وقد قام المرحوم عبد الخالق ثروت باشا وهو الذى تولى تحقيق القضية وعرف تطوراتها فبدأ مرافعته بقوله :

« إن الجناية المطروحة عليكم اليوم ليست من الجنايات العادية بل هى بدعة ارتج لها القطر بأكمله. إبتدعها الوردانى بعد أن كان إلى اليوم طاهراً منها » .

وقد أعطى ثروت باشا أهمية كبيرة للنقطة التى أثارها الدفاع فوفاها حقها. ثم تعرض لشهود النفى الذين استدعاهم الدفاع ليشهدوا بأن الوردانى مختل القوى العقلية بدليل أن تصرفاته كان بها مس الجنون . فنفى ذلك وعزز نفيه بأن الوردانى قد أطال التفكير فى إنفاذ عزمه وأنه كان من أعضاء الجمعيات الفوضوية وختم دفاعه بقوله :

« الآن بيدكم الأمر وأن هى إلا كلمة تخرج من أفواهكم لا تسألون عنها إلا أمام ضمائركم وأمام الله سبحانه وتعالى ، وبها تبددون ظلمات أحاطت بالبلاد . وبها تستأصلون جرثومة خفية يخشى منها على عقول النشء . وأنا على يقين أنكم ستجيبون صوت الحق والعدل ، والإنسانية تستصرخكم لما أصابها من جراء هذه الجناية الفظيعة فتحكمون بالاعدام على هذا الجانى »

الدفاع

وقد بدأ الدفاع من المحامين الأستاذ محمود أبو النصر فذكر فى سياق مرافعته كلمة المرحوم قاسم أمين « رأيت قلب مصر يخفق مرتين : الاولى الاولى يوم تنفيذ حكم دنشواى والثانية يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء ذلك الاحساس الجديد الذى خرج من دم الأمة ، من بين حشاها وأعصابها والأمل الذى يبسم فى وجوهنا البائسة هو المستقبل » وأضاف المحامى إلى ذلك أنه إذا كان قاسم قد رأى قلب مصر يخفق فى ذينك الحادثين فقد رأيناه فى حادثين آخرين هما : إعادة قانون المطبوعات ومد امتياز قنال السويس . وأخذ يدلل على نزعة الوطنية التى كانت تتأجج فى صدر الوردانى وعلى مبلغ اضطرابه العقلى . وكيف أنه قرر فى التحقيق أنه بعد أن رأى إهانة بطرس باشا لأعضاء مجلس شورى القوانين أخذ يحلم بأنه يهم عليه ليقتله . واستند إلى مقال نشر فى مجلة الأطباء بباريس تحت عنوان « الحساسية الأدبية » جاء فيه أن الأشخاص الذين يرتكبون جريمة وهم فى حالة انفعال الحساسية وتهيج الشعور يظهر لنا أنهم ليسوا بمسئولين تماما حتى ولو لم يكن عندهم اضطرابات فى العقل

وطلب فى النهاية وضع المتهم فى أحد المستشفيات لمراقبته والتثبت من قواه العقلية

ونهض بعده الأستاذ أحمد لطفى فحصر الجزء الأهم من دفاعه فى مناقشته لتقرير الأطباء واستشهد برأى للطبيب الشرعى النمسوى هوفمان الذى يقول « من المؤكد أنه ثابت فى علم الجراحة وجود أحوال أصيب القلب فيها بإصابات نارية لم تحدث عنها وفاة » وطلب من العدالة أن تنظر إلى القضية كما تنظر إلى أية قضية أخرى . ولا تقيم اعتباراً إلى أن المتهم هو ابراهيم الوردانى والى أن المقتول هو رئيس الوزراء وختمها بقوله :

« يطلب الدفاع من حضراتكم أن تريحوا ضمائركم وأن تكلوا الأمر إلى الطبيب الاختصاصي فإن عليه في مثل هذه الظروف تبعة المسئولية ولا تأخذوا مسئولية الحكم على مريض دون أن تتثبتوا من درجة مسئوليته » .

وفي الساعة الرابعة مساء أعيدت الجلسة الى الانعقاد وكان الدور قد أتى على الأستاذ الهلباوي ليبدأ مرافعته فوجه اليه الرئيس هذه الكلمات .

« يا هلباوي بك إن من واجباتي أن أنبهك بأنك إذا خرجت في مرافعتك عن الموضوع الى السياسة تضطر المحكمة الى جعل الجلسة سرية ، فأجاب بأنه مضطر بحكم الدفاع أن يتكلم في السياسة لأن الجريمة سياسية . فأذن له الرئيس بالكلام حتى إذا وصل الى إتفاقية السودان أوقفه وأمر باخلاء القاعة .

ولقد كانت المحكمة عارفة بما سوف يقوله لأن أقوال الدفاع طبعت في مذكرات .

وفي الساعة السادسة والربع فتحت القاعة مرة أخرى وكانت مذكرة الهلباوي بك قد جمعت من الجمهور الذي يحملها في تلك الفترة وصدرت الأوامر بعدم نشرها في الصحف .

ولما عاد الجمهور الى القاعة تلا الهلباوي خاتمة دفاعه وصمم المحامون على أقوالهم .

الحكم

وقررت المحكمة بعد ذلك :

أولا ـ رفض ما طلبه الدفاع من إحالة المتهم على لجنة طبية لمراقبته .

ثانيا ـ إرسال القضية لفضيلة مفتي الديار المصرية .

وفى يوم الأربعاء ١٨ مايو سنة ١٩١٠ أصدرت المحكمة حكمها باعدام إبراهيم الوردانى شنقاً .

وذكرت الصحف إذ ذاك أن الحكمدارية عينت ثلاثة عساكر لحراسة أعضاء المحكمة أينما ذهبوا .

وفى ١١ يونيو نظرت محكمة النقض والإبرام الطعن المقدم من المتهم . وقد تقدم طلب برد وكيل المحكمة مستر بوند نظراً لأنه كان عضواً فى المحكمة المخصوصة التى فصلت فى قضية دنشواى . وهى القضية التى أوغرت صدر الوردانى على بطرس باشا فرفض طلب الرد ورفض النقض أيضاً .

التنفيذ

وفى صباح يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٠ الساعة الخامسة والدقيقة ٤٩ نفذ الحكم فى المتهم الذى تقدم إلى المشنقة وهو يقول :

« الله أكبر الذى يمنح الحرية والإستقلال »

مطبعهٔ [illegible]